ريادة
riyada
هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Development Authority

عام من
التمكين والنمو

الكتاب السنوي
2025






بسم الله الرحمن الرحيم



المحتويات

7
من النطق السامي

9
كلمة رئيسة هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)

11
اختصاصات ريادة ضمن المرسوم السلطاني رقم (107/2020)

14
عن ريادة

15
مؤشرات ريادة في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040

20
المحاور الاستراتيجية لبرامج ريادة لعام 2025م

21
المقدمة

22
مؤشرات ريادية

50
المحور الأول

50
قطاع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

51
الفصل الأول: أكاديمية ريادة الأعمال

55
الفصل الثاني: القيمة المحلية المضافة

60
الفصل الثالث : ملتقى نمو ريادي 2025 – النسخة الأولى

64
الفصل الرابع : التسويق والفعاليات

68
الفصل الخامس : الصناعات الحرفية الإبداعية

90
المحور الثاني

90
قطاع التمويل والاستثمار

91
الفصل الأول : التمويل

99
الفصل الثاني : الاستثمار للمؤسسات

103
الفصل الثالث : مراكز ريادة الأعمال

110
الفصل الرابع : الشركات الناشئة العمانية الواعدة

المحتويات

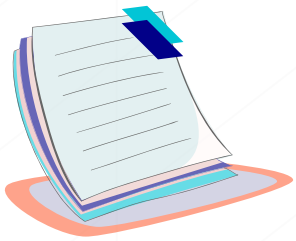

116
المحور الثالث

116
قطاع الدعم المؤسسي

117
الفصل الأول : برامج التعاون والاتفاقيات

121
الفصل الثاني : حصاد خطة التحول الرقمي

126
الفصل الثالث: حصول ريادة على شهادة الآيزو ISO 9001:2015

129
الفصل الرابع: منصة تجاوب لتعزيز التواصل والاستجابة

131
الفصل الخامس : الدراسات والبحوث الوطنية لريادة

133
الدراسة الأولى: المرصد العالمي لريادة الأعمال

135
الدراسة الثانية: دور مؤسسات التعليم العالي في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال في سلطنة عُمان

137
الدراسة الثالثة: زيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النفاذ إلى الأسواق العالمية

140
الدراسة الرابعة: تطوير منظومة خدمة العملاء في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)

143
الدراسة الخامسة: تطوير الخدمات الإلكترونية في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)

146
الفصل السادس: الجلسات الحوارية لدعم بيئة الأعمال

149
أولاً: القطاع المصرفي والتمويل

150
ثانيًا: قطاع الأمن الغذائي

152
ثالثًا: القطاع الصحي

153
رابعًا: القطاع السياحي

155
خامسًا: المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

المحتويات



156
سادسًا: قطاع الخدمات البريدية والشحن

157
سابعًا: المناقصات والمحتوى المحلي

159
ثامنًا: الخدمات العامة

160
تاسعًا: قطاع النقل واللوجستيات وتقنية المعلومات

161
عاشرًا: قطاع التطوير العقاري

162
الحادي عشر: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

163
الثاني عشر: قطاع الخدمات المالية

165
الثالث عشر: قطاع الطاقة والمعادن

167
الرابع عشر: قطاع الإنشاءات والصناعات التحويلية والبيع بالتجزئة

168
الخامس عشر: قطاع الحماية الاجتماعية

169
السادس عشر: قطاع العمل

170
السابع عشر: قطاع التعليم المدرسي

171
المحور الرابع:

171
إدارات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمحافظات

174
أولا: إدارة ريادة بمحافظة الداخلية

177
ثانيا: إدارة ريادة بمحافظة شمال الباطنة

179
ثالثا: إدارة ريادة بمحافظة ظفار

182
رابعا: إدارة ريادة بمحافظة جنوب الباطنة

184
خامسا: إدارة ريادة بمحافظة شمال الشرقية

186
سادسا: إدارة ريادة بمحافظة الوسطى

189
سابعا: إدارة ريادة بمحافظة البريمي

192
ثامنا: إدارة ريادة بمحافظة الظاهرة

194
تاسعا: إدارة ريادة بمحافظة مسندم

197
عاشرًا: إدارة ريادة بمحافظة جنوب الشرقية

199
الخاتمـــــة



إننا إذ ندرك أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع ريادة الأعمال

لا سيما المشاريع التي تقوم على الابتكار والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، وتدريب الشباب وتمكينهم للاستفادة من الفرص الذي يتيحها هذا القطاع الحيوي، ليكون لبنة أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني فإن حكومتنا سوف تعمل على متابعة التقدم في هذه الجوانب أولًا بأول

هَيثم بِن طارق - سُلطان عمان
23 فبراير 2020 م



دعم أصيل ومستدام

تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.



يسرّنا في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) أن نقدّم هذا الإصدار من الكتاب السنوي لعام 2025، والذي يسلّط الضوء على أبرز الجهود والمبادرات التي نُفذت خلال العام في إطار دعم وتمكين رواد ورائدات الأعمال، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. شكّل عام 2025 محطة مهمة ضمن مسيرة تطوير البيئة الريادية في سلطنة عُمان، حيث واصلت ريادة تنفيذ خططها وبرامجها انطلاقًا من توجيهات القيادة الحكيمة، وحرصها على ترسيخ ثقافة الابتكار وتنمية القدرات الوطنية وتعزيز مساهمة هذا القطع في الناتج المحلي الإجمالي.

وخلال هذا العام، عملت ريادة على تطوير خدماتها وبرامجها بما يتواءم مع الاحتياجات المتجددة لرواد الأعمال، وبما يسهم في تهيئة بيئة داعمة للنمو والاستدامة. وشملت الجهود تنفيذ مبادرات نوعية لرفع كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين، وتعزيز جاهزيتها للتوسع، وتحفيز تبني الحلول الرقمية، وتمكينها من النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية، إلى جانب توسيع نطاق الشراكات مع الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات التمويل.

كما أولت ريادة اهتمامًا كبيرًا بتعزيز منظومة العمل المؤسسي، من خلال تحسين كفاءة الإجراءات، وتبني أساليب مبتكرة في تقديم الخدمات، وتطوير مسارات الدعم الفني والتدريبي والاستشاري، وتعزيز قنوات التواصل مع رواد الأعمال والاستماع إلى تطلعاتهم، بما يضمن تصميم برامج أكثر مرونة وارتباطًا بمتغيرات السوق والفرص الواعدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وانطلاقًا من رؤيتها المستقبلية، تتجه ريادة خلال المرحلة القادمة إلى التركيز على عدد من التوجهات الاستراتيجية، من أبرزها تعظيم الأثر الاقتصـــــادي للمؤسســـــات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمتها في سلاسل القيمة الوطنية، وتعزيز ريادة الأعمال القائمة على الابتكار والتقنية، ودعم التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في نماذج الأعمال، وتطوير منظومـــــة التمـــويل المستدام، وتمكين المؤسســـات من النمو والتوسع من خلال برامج متخصصة حسب القطاع والمحافظة، بما يعزز التنمية المتـــــوازنة في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

ويسعدنا أن نتقـــدم بخالص الشكر والتقدير لجميع الشركاء من المؤسســـات الحكومية والخاصة، الذين كان لتعاونهم أثر ملموس في دعم منظومة ريادة الأعمال خلال عام 2025. كما نثمّن الجهـــود الكبيرة التي بذلها فريق العمـــل في ريادة لتحـــــقيق الأهـداف الاستراتيجية ورفع جودة الخدمات المقدمة، ونؤكد اعتزازنا برواد ورائدات الأعمال الذين يشكّلون حجـــر الأساس في مسيرة التنمية ومحركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي.

حليمة بنت راشد الزرعية

رئيسة هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)

اختصاصات ريادة
ضمن المرسوم السلطاني رقم (107/2020)

1
إعداد الخطط والسياسات الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية، وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد.

2
العمل على توفير البيئة التنظيمية المشجعة لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

3
إعداد الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

4
تقديم الاستشارات المالية والفنية والإدارية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويرها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتمكينها من تقديم منتجات عالية الجودة.

5
اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية، وإصدار اللوائح والقرارات ذات الصلة باختصاصات الهيئة.

6
العمل على إنهاء إجراءات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التراخيص والموافقات اللازمة لممارسة أنشطتها، بناء على طلب أصحابها، مع إعطاء الأولوية في هذا الخصوص للطلبات المقدمة من المؤسسات التي يتفرغ أصحابها لإدارتها.

7
تشجيع التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى من جانب، والصناعات والخدمات المساندة من جانب آخر.

8
العمل على تشجيع التسويق والترويج لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين داخل السلطنة وخارجها من خلال تنظيم المعارض والمشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

9
بناء نظام معلومات إلكتروني متكامل مع مركز اتصالات قادر على توفير المعلومات الداعمة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومجالات عملها.



10

إعداد سجل خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين يتضمن بيان حجمها، وأنشطته الاقتصادية، وعدد ونوعية العمالة فيها.

11

إنشاء مراكز وحاضنات أعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين في مختلف محافظات السلطنة، واستثمارها وإدارتها من قبل المؤسسة، والإشراف والمتابعة على الحاضنات الخاصة التي ينشئها القطاع الخاص، وفقا لما تقرره الهيئة.

12

إنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافسية، وتطوير منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع أفضل المقاييس العالمية.

13

تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لرواد ورائدات الأعمال ومديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين، لتزويدهم بالمهارات الأساسية لإدارة وتشغيل مؤسساتهم وفقا لأفضل الممارسات العالمية.

14

وضع الآلية اللازمة بالتنسيق مع مجلس المناقصات لضمان تخصيص نسبة من المشتريات والمناقصات الحكومية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام القوانين والاتفاقيات النافذة في السلطنة.

15

ضمان حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فرص الأعمال من المشتريات والعقود والخدمات من القيمة المحلية المضافة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

16

العمل على تطوير موردين محليين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعات مبتكرة لمبادرات القيمة المحلية المضافة.

17

العمل على دراسة وتحليل الفرص الاستثمارية الناتجة من سلسلة القيمة المحلية المضافة، لتشجيع قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمان الاستفادة منها



18

تمويل رواد ورائدات الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين لإنشاء وتوسعة مؤسساتهم، أو أنشطتهم، وفق الضوابط التي تحددها الهيئة

19

وضع الآلية اللازمة بالتنسيق مع البنك المركزي العماني لضمان زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخصيص النسبة المعتمدة من البنك المركزي العماني من القروض التجارية لهذه المؤسسات.

20

التنسيق مع الجهات المعنية لوضع الخطط اللازمة لتطوير رأس المال المبادر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

21

تعزيز، وتطوير التعاون في الاختصاصات المتعلقة بالهيئة مع غيرها من الجهات المعنية في الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة.

22

تمثيل السلطنة في المؤتمرات والفعاليات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة باختصاصات الهيئة.

23

أي اختصاصات أخرى مقررة بمقتضى القوانين والمراسيم السلطانية.



عن ريـــادة

تم إنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) بموجب المرسوم السلطاني رقم (107/2020) القاضي بإنشـــاء الهيئة وتحـديد اختصاصاتها، ويأتي هذا القرار في إطار الجهـــود الوطنية الرامية إلى تطوير قطـــــاع المؤسســـات الصغيرة والمتوسطـة وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطـني، من خلال توفير بيئة تنظيمية وتمكينية تساعد على نمو هذه المؤسسات واستدامتـــها. وتسعى ريادة، بمـــــوجب هـــذا المرسوم، إلى تنفيذ برامج الدعم الفني والتمويلي، وتطوير القدرات الريادية، وتعزيز الابتكار، وتسهيل الإجراءات، وتوفير المبادرات التي تسهم في رفع كفاءة المؤسســـــات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من التوسع والمنافسـة في الأسواق المحلية والإقليميـــة والدولية. كما تعمل ريادة على تعـــزيز الشراكات مع القطاعـــات الحكومية والخاصة، وتنمية بيئة أعمال محفزة تسهم في تحقيق مستهدفـــات رؤية عُمان 2040.



رؤيتنا

أن يكون قطاع المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة البنية الأساسية في منظومة الاقتصاد الوطني وداعمًا رئيسيًا لتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة.

رسالتنا

تمكـــين المؤسســـات الصغـــرى والصغيرة والمتوسطة للنمو والتوسع، ورفع قدرتها التنافسية من خلال برامج مبتكرة ومستدامة، تسهم في تنمية الفرد والمجتمع، وتدعم تنويع مصادر الدخل، وتعزز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

قيمنا المؤسسية ☆☆☆☆

التكامل

العمل بروح الفريق الواحد وتحقيق التناغم بين الجهود لضمان تقديم خدمات متكاملة للمستفيدين.

الابتكار

تطوير بيئة عمل فعّالة ومبتكرة، وتقديم خدمات عالية الجودة تستجيب لاحتياجات القطاع.

الأمانة

الالتزام بالشفافية والمصداقية في تقديم الخدمات، وتعزيز الثقة بين الهيئة ورواد الأعمال.

النمو

الاستمرار في تطوير المبادرات والبرامج بما يضمن التوسع والانتشار، ويدعم استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عـــــزم متجـــــدد

نحو تحقيق مستهدفات رؤية عُمـان 2040



عـزم متجدد
نحو تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040

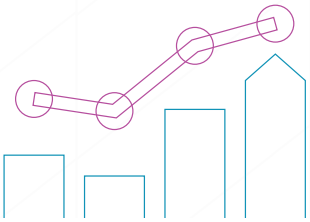

القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

قيمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر تمويلية متعددة غير تقليدية
(التمويل البديل والتمويل الجماعي والتمويل الملائكي)

حجم التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مليار ﷼)
(البنوك وشركات التمويل)

نسبة الإنفاق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الإنفاق في سلسلة التوريد في الشركات

نسبة قيمة عقود المشتريات والمناقصات الحكومية المسندة للشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عقود المشتريات والمناقصات الحكومية المسندة الخاضعة لقانون المناقصات



عـزم متجدد
نحو تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040

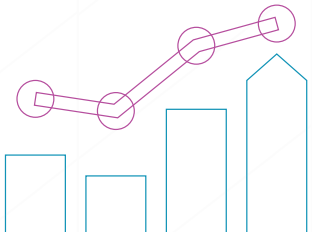

التنويع الاقتصادي و الاستدامة المالية
أهداف رئيسية

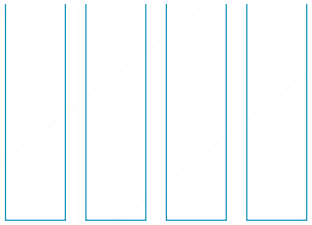

قيمة الإيرادات السنوية للمؤسسات بمراكز الأعمال (العامة و التخصصية) سنويا

إجمالي عدد المؤسسات بمراكز الأعمال (العامة والتخصصية) سنويا

معدل النمو السنوي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة نمو 2% سنويا

نسبة الالتزام بخطة التخرج من مراكز الأعمال (العامة والتخصصية) سنويا

نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استمرت لأكثر من 3 سنوات منذ انشاءها.

عدد المؤسسات الصغيرة التي تحولت الى مؤسسات متوسطة (تراكمي) نسبة نمو 5% سنويا

عدد المؤسسات المتوسطة التي تحولت الى مؤسسات كبيرة (تراكمي) نسبة نمو 2% سنويا



عـــزم متجدد
نحو تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040

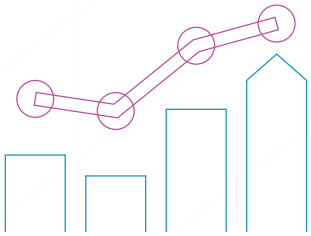

التنـــويـــــع الاقتصـــادي و الاستدامة الماليـــــة
أهـــداف فـــرعية

عدد المستفيدين من برامج التسويق والترويج لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين

نسبـــة مساهمـــــة المؤسســـات الصغـــيرة والمتـــوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة النمو في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مـن إجمالي القروض التجارية (خاص بالبنوك التجارية فقط)

عدد الحـــرفيين الحـــاصلين على ترخيص مـزاولة الأعمـــال الإنتاجية المنزلية

عدد الشركات الناشئة المبنية على الابتكار والتكنولوجيا

إجمـــــالي عـــــدد مراكـــــز الأعمـــــال المـــرخصة

● هدف المعايرة الدولية

المرصـــد العـــالمي لريادة الأعمال



عـزم متجدد
نحو تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040

سوق العمل والتشغيل

نسبة نمو العمانيين المشتغلين ذاتيا (الباعة المتجولين، صاحب عمل حر، الحرفيين، حاملي بطاقة ريادة الأعمال)

عدد فرص العمل (التوظيف) في المؤسسات بمراكز الأعمال (العامة والتخصصية) سنويا

عدد المستفيدين من الدورات التدريبية والتأهيلية (الاستشارات) لرواد ورائدات الأعمال لتزويدهم بالمهارات الأساسية لإدارة وتشغيل مؤسساتهم (ريادة الأعمال والحرفيين)

عدد المستفيدين من البرامج التدريبية الخاصة بقطاع الصناعات الحرفية

حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

نسبة رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة من الهيئة

نسبة الخدمات المطورة باستخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة من إجمالي الخدمات الرقمية المقدمة من الهيئة

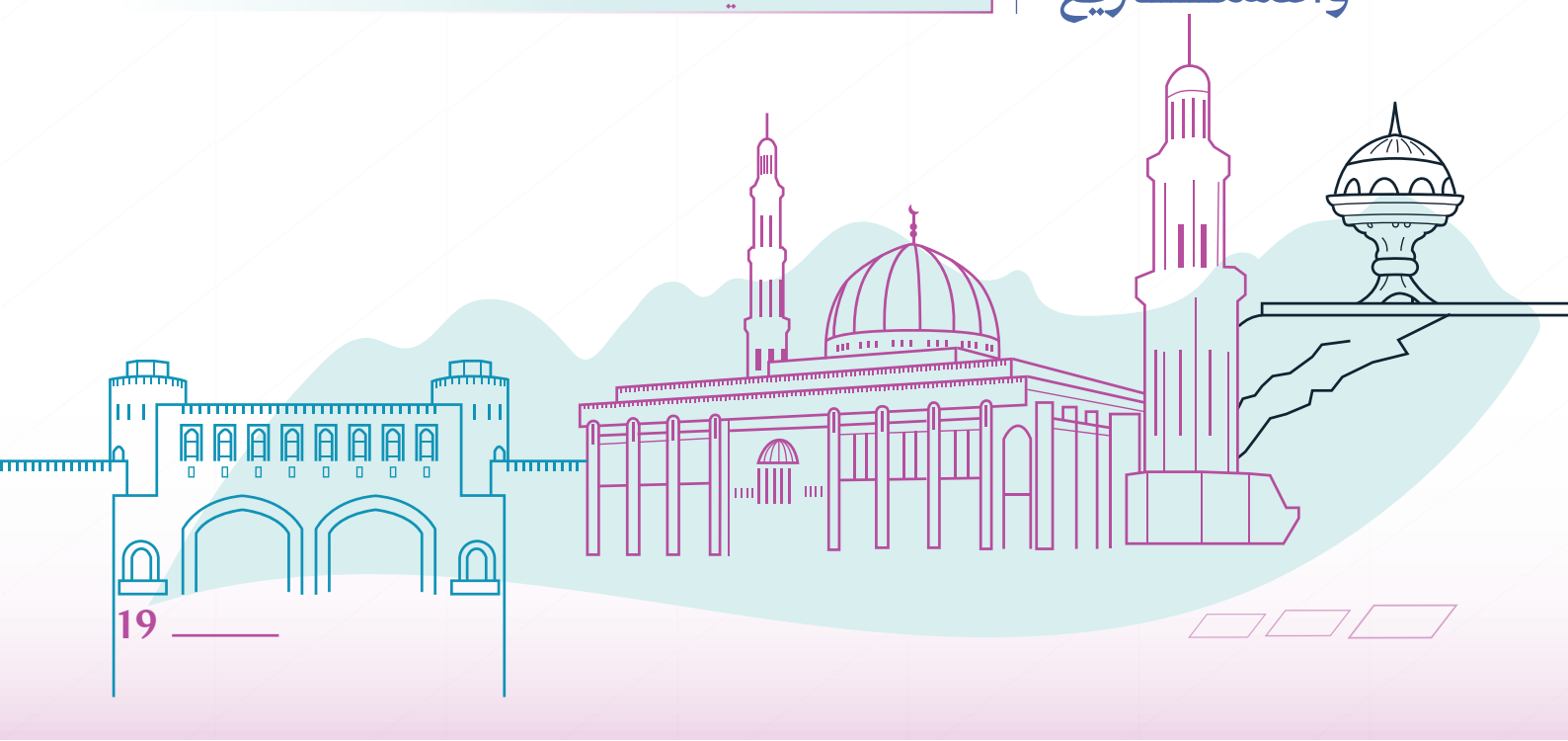

8

محـاور استراتيجيـة لبرامـج ريادة لعـام 2025م



تعـــزيز ثقـــافة
ريـــادة الأعمـــــــال



تصعيد المؤسسات
وتسريع توسعها إقليميا وعالميا



النفاذ للتمـويل خيارات
أوســـــع واكثر ابتكـــــاراً



وتيـرة متسارعـــة
لتحقيـــق التحـــول الرقـــمي



تنمية المحافظات والاستفادة
من الميزة النسبية لدعـــــم
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



توطين تقنيات التصنيع الرقمي
لدعم الصناعات الحرفية الابداعية



دعم الشركات الناشئة القائمة
على الابتكار والتقنية



تعظيـم القيمـــة
المحليـــــــة المضافـــة

مقدمة

يأتي إصدار الكتـــاب السنوي لهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) لعام 2025 بوصفـه وثيقة وطنية توثّــق مسيرة العمل المؤسسي للهيئــة، وتستعرض أبرز الجهود والبرامج والمبادرات التي نُفذت خلال العام في سبيل دعم وتمكين روّاد ورائدات الأعمال، وتعـزيز إسهـــام المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الشاملة لسلطنة عُمان.

ويهدف هذا الإصدار إلى تقديم صورة متكاملة عن واقـــع قطـــاع المؤسســات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2025، من خلال رصد أهم الإنجازات، وتحليل مسارات التطوير، وإبراز المشاريع والمبادرات التي نُفذت في مختلف محافظات سلطنة عُمان، بما يعكس حجم العمل المتحقق وأثره الاقتصادي والاجتماعي، ومدى ارتباطه بمستهدفات رؤية عُمان 2040.

وقد واصلت ريادة خـــلال هذا العـــام تطوير منظومـــة ريادة الأعمـــال عبر حـزمة من الإجراءات والمبادرات التي ركزت على تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الإجراءات، ورفع كفاءة الخدمات المقـــدمة، إلى جانب تعزيز برامج التدريب والدعم الفني والاستشاري، وتمكين المؤسسات من الاستفـــادة من الفرص الاستثمارية والتمويلية المتاحة. كما شهد عام 2025 توسعًا في الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية والخاصة، بما أسهم في تكامل الأدوار وتوحيد الجهـــود لخدمة هذا القطاع الحيوي.

وأولت الهيئة اهتمامًا خاصًا بتفعيل دور مراكز الأعمال في المحـــافظات، باعتبارها ركيزة أساسية في تقديم الخدمات الميدانية، وتعزيز الوصـــول المباشر لرواد الأعمـــال، ودعم المشاريع في مراحلها المختلفـــة، الأمر الذي انعكـــس إيجابًا على مستوى التواصل مع المستفيدين، وساهم في مواءمة البرامج مع احتياجات السوق المحلي وخصوصية كل محافظة.

ويمثل هذا الكتاب السنوي ملخصًا شاملًا لأبرز المســـارات التي عملت عليها ريادة خلال عام 2025، بما يشمل مســـارات التمكـــين الاقتصادي، والتنمية المؤسسية، والتمويل والاستثمار، والابتكار وريادة الأعمال، إضافة إلى استعراض الدور الوطني الذي اضطلعت به الهيئة ضمن منظومة العمل الحكومي، وفي إطار التكـــامل المؤسسي الرامـــي إلى تعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل .

وإذ نضع بين أيديكم هذا الإصدار، فإننا نؤكد التزام الهيئة بالشفـــافية وتوثيـــق الأداء المؤسسي، ونعرب عن تقديرنا لجميع الشركاء من الجهات الحكومية والخاصة على تعاونهم البنّاء خلال عام 2025، كما نثمّن الجهود الكبيرة التي يبذلها روّاد ورائدات الأعمال، باعتبارهم المحرك الحقيقي لهذا القطاع، وأحد أهم مرتكزات التنمية المستدامة في سلطنة عُمان.



مؤشرات ريادية

مؤشرات ريادية

يبين هذا الفصل **تطور مؤشرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الأعوام 2021–2025** اعتمادًا على بيانات ريادة، حيث تظهر الأرقام نموًا متسارعًا حتى عام 2024، ثم انخفاضًا في عام 2025 نتيجة تحديث قاعدة بيانات ريادة واستبعاد السجلات التجارية الملغاة من قبل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ويُفهم هذا التغير بوصفه تحسنًا في دقة الرصد ورفع جودة البيانات، بما يجعل قراءة 2025 أكثر تعبيرًا عن واقع المؤسسات النشطة فعليًا، ويعزز موثوقية التحليل المكاني والقطاعي للمؤشرات.

ويبيّن الجدول أدناه نموًا متسارعًا في أعداد المؤسسات المسجلة حيث بلغ إجمالي المؤسسات في 2024 عدد 145,750 مؤسسة، بينما سجل عام 2025 عدد 130,359 مؤسسة بانخفاض مقداره 15,391 مؤسسة وبنسبة 10.6 %، وهو انخفاض مرتبط بتنقية السجلات وليس بتراجع النشاط الفعلي للقطاع.

2020	2021	2022
48,505	64,475	104,141

2023	2024	2025
135,064	145,750	130,359

مؤشرات ريادية

كما يوضح الجدول التالي

توزيع المؤسسات حسب الحجم

ومدى استقرار هيكل القطاع ووضوح طبيعته، إذ تشكل المؤسسات الصغرى الكتلة الأكبر عبر جميع السنوات، ما يعني أن الأثر الأكبر لأي مبادرة تطوير أو تمكين سيظهر عندما تُصمم لتناسب احتياجات الصغرى وتحدياتها التشغيلية، كما يشير استمرار محدودية حجم فئة المؤسسات المتوسطة إلى أهمية تعزيز برامج التدرج والنمو المؤسسي، بما يدعم الانتقال من التشغيل الفردي إلى نماذج أكثر توسعًا واستدامة.

السنة	صغرى	صغيرة	متوسطة	الإجمالي
2020	40,610	7,338	557	48,505
2021	55,572	8,282	621	64,475
2022	89,122	14,018	1,001	104,141
2023	114,017	19,934	1,113	135,064
2024	125,564	19,073	1,113	145,750
2025	110,479	18,804	1,076	130,359

مؤشرات ريادية

ويوضح التوزيع الجغرافي

تمركزًا واضحًا للمؤسسات في محافظة مسقط، وهو تمركز منطقي يرتبط بتمركز الأسواق والخدمات والفرص، ما يجعل المحافظة محركًا رئيسيًا للاتجاه العام للمؤشر. وفي المقابل، يبرز وزن محافظات مثل شمال الباطنة وظفار والداخلية ضمن المحافظات الأعلى عددًا، وهو ما يعكس توسع قاعدة النشاط الاقتصادي خارج المركز، ويعزز أهمية مواءمة الخدمات والبرامج وفق كثافة المؤسسات واحتياجاتها في كل محافظة.

	2020	2021	2022	2023	2024	2025
مسقط	17,748	22,066	38,105	47,618	53,329	48,496
شمال الباطنة	7,029	10,000	15,091	20,205	21,120	18,068
ظفار	5,804	5,608	12,460	16,902	17,439	17,209
الداخلية	4,549	7,635	9,767	12,643	13,669	11,866
جنوب الباطنة	3,278	4,967	7,038	9,265	9,850	8,911
شمال الشرقية	3,254	4,330	6,987	9,230	9,779	8,305
جنوب الشرقية	2,740	3,832	5,882	7,724	8,233	6,899
الظاهرة	1,907	3,406	4,095	5,484	5,731	4,644
البريمي	1,057	1,336	2,269	2,946	3,176	2,708
الوسطى	843	876	1,809	2,154	2,532	2,423
مسندم	297	419	637	893	892	830
الإجمالي	48,505	64,475	104,141	135,064	145,750	130,359



مؤشرات ريادية

كما تعكس بيانات بطاقة ريادة الأعمال

حجم الشريحة التي ترتبط مباشرة بمنظومة الامتيازات والخدمات الموجهة، حيث تساعد على قراءة عمق الوصول للمستفيدين مقارنة بقاعدة التسجيل الأوسع. ويُلاحظ استمرار تصدر مسقط من حيث عدد الحاصلين على البطاقة، بما ينسجم مع تمركز النشاط، مع حضور واضح لشمال الباطنة والداخلية ضمن المحافظات الأعلى، وهو ما يعزز أهمية تكييف قنوات الخدمة والتوعية بحسب خارطة المستفيدين الفعلية.

المحافظة	2023	2024	2025
مسقط	9,866	9,316	9,365
شمال الباطنة	4,683	3,911	3,700
ظفار	2,429	1,965	1,844
الداخلية	4,059	3,971	3,684
جنوب الباطنة	2,484	2,334	2,182
شمال الشرقية	1,856	1,558	1,545
جنوب الشرقية	1,514	1,294	1,242
الظاهرة	1,747	1,565	1,328
البريمي	590	510	509
الوسطى	352	322	363
مسندم	229	202	224
الإجمالي	29,809	26,948	25,986

مؤشرات ريادية

التصنيف التاريخي للمؤسسات

ويوضح بحسب البيان أدناه اتساع قاعدة الرصد بصورة كبيرة عبر السنوات، مع تباين طبيعي بين التسجيل العام وبين الحاصلين على بطاقة ريادة الأعمال. ويساعد هذا التباين في قراءة نطاق الوصول للخدمات المرتبطة بالبطاقة مقابل الصورة الأشمل لقاعدة المؤسسات، كما يبرز أن عام 2025 يمثل نقطة انتقال منهجية نحو بيانات أكثر دقة بعد تنقية السجلات التجارية الملغاة، وهو ما يعزز جودة المؤشرات المساندة للقرار.

السنة	عدد المسجلين في قاعدة بيانات ريادة	عدد الحاصلين على بطاقة ريادة الأعمال	إجمالي المؤسسات
2016	9,129	4,884	14,013
2017	14,765	8,089	22,854
2018	19,080	10,747	29,827
2019	27,361	14,248	41,609
2020	29,048	19,457	48,505
2021	36,643	27,832	64,475
2022	66,652	37,489	104,141
2023	105,255	29,809	135,064
2024	118,802	26,948	145,750
2025	104,373	25,986	130,359

مؤشرات ريادية

من جانب آخر يعكس توزيع 2025

حسب الحجم لدى المسجلين والحاصلين على بطاقة ريادة الأعمال

صورة أوضح لهيكل القطاع في العام الأكثر دقة من حيث تنقية السجلات.

حجم المؤسسة	الحاصلون على بطاقة ريادة الأعمال	المسجلون بقاعدة بيانات ريادة	الإجمالي
صغرى	19,426	91,053	110,479
صغيرة	6,074	12,730	18,804
متوسطة	486	590	1,076
الإجمالي	25,986	104,373	130,359

مؤشرات ريادية

ويبين الجدول أدناه

تمركز المؤسسات في القطاعات الاقتصادية

ثبات القطاعات الرائدة للنشاط مثل تجارة الجملة والتجزئة والتشييد والصناعة التحويلية، وهو ما يعكس طبيعة الطلب في السوق وفرص الأعمال المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يظهر توسع ملحوظ في قطاعات الخدمات الداعمة والإقامة والنقل، بما يعزز أهمية تصميم مبادرات قطاعية متخصصة بدلًا من الحلول العامة، وربط التمكين بسلاسل القيمة والفرص الفعلية في كل قطاع.

القطاع الاقتصادي	2022	2023	2024	2025
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	20,029	25,001	29,238	24,968
التشييد	16,469	20,854	20,854	20,587
الصناعة التحويلية	13,916	18,972	23,568	17,342
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	10,945	14,469	14,596	13,822
أنشطة الخدمات الأخرى	9,900	13,699	14,419	12,340
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	7,804	9,402	10,481	9,826
النقل والتخزين	6,584	8,774	8,943	8,231
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3,888	5,181	5,044	4,886
الأنشطة العقارية	3,555	4,314	4,813	4,453
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	2,556	3,644	3,267	3,234
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,613	2,102	2,168	2,018

مؤشرات ريادية

القطاع الاقتصادي	2022	2023	2024	2025
الفنون والترفيه والتسلية	1,475	1,830	1,939	1,859
المعلومات والاتصالات	1,454	1,758	1,859	1,839
التعدين واستغلال المحاجر	942	1,186	1,239	1,169
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	940	1,469	1,237	1,177
التعليم	697	883	920	868
أنشطة صحة الإنسان والخدمة الاجتماعية	532	722	708	667
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي	427	422	559	531
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	414	382	501	526
أنشطة الأسر المعيشية	0	0	18	14
أنشطة المنظمات غير الخاضعة للولاية القضائية الوطنية	0	0	0	1
الإجمالي	104,141	135,064	145,750	130,359

مؤشرات ريادية

الحاصلون على بطاقة ريادة الأعمال والمسجلون بقاعدة بيانات ريادة في 2025

يوضح الجدول التالي صورة مركبة لعام 2025 تجمع بين كثافة المؤسسات المسجلة في قاعدة بيانات ريادة والحاصلين على بطاقة ريادة الأعمال، وتوزيع الحجم، إضافة إلى نسب النوع الاجتماعي. وتبرز أهمية هذا التجميع في تقديم قراءة أقرب للواقع التشغيلي: المحافظات الأعلى عددًا ليست بالضرورة الأعلى في نسبة الحاصلين على بطاقة ريادة الأعمال، كما أن اختلاف نسب الذكور والإناث بين المحافظات يمثل مدخلًا لتطوير مبادرات أكثر مواءمة لاحتياجات رائدات الأعمال بحسب السياق المحلي.

المحافظة	الحاصلون على بطاقة ريادة الأعمال	المؤسسات المسجلة في قاعدة بيانات ريادة
مسقط	9,365	39,131
الداخلية	3,684	8,182
شمال الباطنة	3,700	14,368
جنوب الباطنة	2,182	6,729
ظفار	1,844	15,365
شمال الشرقية	1,545	6,760
الظاهرة	1,328	3,316
جنوب الشرقية	1,242	5,657
البريمي	509	2,199
الوسطى	363	2,060
مسندم	224	606
الإجمالي	25,986	104,373

مؤشرات ريادية

توزيع الحجم حسب المحافظات في 2025

المحافظة	صغرى	صغيرة	متوسطة
مسقط	40,907	6,953	636
ظفار	15,593	1,498	118
شمال الباطنة	15,012	2,972	84
الداخلية	10,119	1,693	54
جنوب الباطنة	7,220	1,642	49
شمال الشرقية	6,837	1,448	20
جنوب الشرقية	5,730	1,112	57
الظاهرة	3,961	660	23
البريمي	2,268	420	20
الوسطى	2,178	232	13
مسندم	654	174	2
الإجمالي	110,479	18,804	1,076

مؤشرات ريادية

توزيع النوع حسب المحافظات في 2025

المحافظة	ذكر	أنثى
مسقط	71.4%	28.6%
شمال الباطنة	71.7%	28.3%
ظفار	73.8%	26.2%
الداخلية	69.4%	30.6%
جنوب الباطنة	70.3%	29.7%
شمال الشرقية	72.1%	27.9%
جنوب الشرقية	76.3%	23.7%
الظاهرة	64.4%	35.6%
البريمي	73.8%	26.2%
الوسطى	66.3%	33.7%
مسندم	82.0%	18.0%
الإجمالي	72%	28%

مؤشرات ريادية

ويوضح الجدول التفصيلي أدناه التوزيع

حسب النشاط الاقتصادي والمحافظات في عام 2025

من حيث امتداد النشاط الاقتصادي للمؤسسات عبر جميع المحافظات، مع ثقل واضح للقطاعات الأساسية مثل التجارة والتشييد والصناعة التحويلية.. وتبرز قيمة هذا الجدول في كونه يتيح قراءة دقيقة لفرص التخصص المحلي، وربط برامج التسويق والتطوير والتمويل بالقطاعات الأكثر حضورًا في كل محافظة، بما يرفع كفاءة الاستهداف ويعزز الأثر.

	تجارة الجملة والتجزئة	الصناعة التحويلية	التشييد	أنشطة الخدمات الأخرى	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
مسقط	9,163	5,412	7,197	3,846	5,396	3,282
شمال الباطنة	3,437	2,583	2,939	1,958	1,828	1,231
ظفار	3,413	2,079	2,632	1,433	2,070	1,745
الداخلية	2,414	1,952	1,903	1,313	1,071	898
جنوب الباطنة	1,720	1,345	1,468	985	884	726
شمال الشرقية	1,434	1,271	1,676	877	949	571
جنوب الشرقية	1,295	1,028	1,091	761	638	517
الظاهرة	938	769	781	545	401	319
البريمي	562	445	361	293	254	198
الوسطى	412	324	431	227	229	203
مسندم	165	118	110	93	91	70
الإجمالي	24,952	17,325	20,589	12,331	13,813	9,762

مؤشرات ريادية

	النقل والتخزين	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	الأنشطة العقارية	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
مسقط	3,154	2,898	1,753	508	1,206
شمال الباطنة	1,294	475	302	259	987
ظفار	995	474	777	335	218
الداخلية	788	274	238	228	225
جنوب الباطنة	481	246	340	142	196
شمال الشرقية	390	176	342	169	103
جنوب الشرقية	395	145	401	156	111
الظاهرة	334	98	68	78	102
البريمي	166	88	85	55	49
الوسطى	197	52	104	45	52
مسندم	45	23	17	23	11
الإجمالي	8,240	4,949	4,428	1,998	3,260

مؤشرات ريادية

	الفنون والترفيه والتسلية	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	المعلومات والاتصالات	التعدين واستغلال المحاجر	التعليم
مسقط	936	382	1,281	614	484
شمال الباطنة	179	167	108	65	92
ظفار	261	110	187	204	75
الداخلية	112	98	87	90	59
جنوب الباطنة	98	81	57	26	49
شمال الشرقية	75	94	39	38	36
جنوب الشرقية	86	114	41	31	31
الظاهرة	49	37	27	35	23
البريمي	39	26	22	17	17
الوسطى	15	49	10	45	7
مسندم	15	16	9	4	7
الإجمالي	1,866	1,174	1,870	1,168	879

مؤشرات ريادية

	أنشطة صحة الإنسان والخدمة الاجتماعية	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي	أنشطة الأسر المعيشية	أنشطة المنظمات غير الخاضعة للولاية القضائية الوطنية
مسقط	329	332	320	3	0
شمال الباطنة	81	44	39	1	0
ظفار	60	65	67	7	1
الداخلية	61	22	31	1	0
جنوب الباطنة	32	20	14	1	0
شمال الشرقية	32	17	15	1	0
جنوب الشرقية	27	11	20	0	0
الظاهرة	24	6	8	0	0
البريمي	15	9	7	1	0
الوسطى	5	5	9	0	0
مسندم	6	2	5	0	0
الإجمالي	673	532	535	13	1

إجمالي جميع القطاعات في المحافظات

مسقط	ظفار	مسندم	الداخلية	جنوب الباطنة
48,496	17,209	830	11,866	8,911

جنوب الشرقية	الظاهرة	البريمي	الوسطى	شمال الباطنة
6,899	4,644	2,708	2,423	18,068

شمال الشرقية: 8,305

الإجمالي: 130,359

مؤشرات ريادية

من جانب آخر تعكس

مؤشرات القروض المقدمة من المحفظة الاقراضية للهيئة

تصاعدًا واضحًا في وتيرة الدعم واتساع نطاق الوصول، حيث ارتفع عدد القروض المقدمة إلى 514 قرضا بمبالغ تفوق 44 مليون ريال عماني، بما يعزز قدرة المؤسسات على النمو وتطوير عملياتها. كما تشير القيم المعتمدة إلى توجه متنامٍ نحو تمويل يواكب احتياجات السوق، ويخدم الاستدامة التشغيلية للمؤسسات، ويعزز أثر البرامج المرتبطة بالتمكين الاقتصادي.

السنة	القروض المقدمة للمؤسسات من الهيئة	المبلغ ريال عماني
2023	218	22,113,860
2024	400	37,690,085
2025	514	44,385,764

مؤشرات ريادية

كما يوضح الجدول التالي توزيع القروض حسب المحافظات،

مع تمركز أعلى في مسقط، بما يتسق مع ثقلها المؤسسي، وفي الوقت ذاته يظهر حضور واضح لمحافظات رئيسية أخرى بما يعزز مبدأ العدالة في الإتاحة وتوجيه التمويل وفق احتياج النشاط. ويعد هذا التوزيع مؤشرًا إيجابيًا على انتشار مظلة التمويل وتنوع مسارات الاستفادة.

المحافظة	عدد القروض	المبالغ المعتمدة ريال عماني
مسقط	230	19,050,879
ظفار	36	3,360,450
شمال الباطنة	65	6,686,550
جنوب الباطنة	38	3,160,500
شمال الشرقية	16	1,100,000
جنوب الشرقية	39	3,276,750
الظاهرة	22	1,667,600
الداخلية	41	3,813,000
الوسطى	13	1,207,200
مسندم	4	551,000
البريمي	10	511,835
الإجمالي	514	44,385,764

مؤشرات ريادية

كما يوضح الجدول التالي توزيع القروض حسب النشاط الاقتصادي

مع تمركز أعلى في مسقط، بما يتسق مع ثقلها المؤسسي، وفي الوقت ذاته يظهر حضور واضح لمحافظات رئيسية أخرى بما يعزز مبدأ العدالة في الإتاحة وتوجيه التمويل وفق احتياج النشاط. ويعد هذا التوزيع مؤشرًا إيجابيًا على انتشار مظلة التمويل وتنوع مسارات الاستفادة.

القطاع	عدد القروض	المبالغ المعتمدة ريال عماني
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	24	1,679,160
التشييد	81	6,779,100
التعدين واستغلال المحاجر	9	1,204,380
التعليم	13	765,400
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	33	3,356,250
الصناعة التحويلية	106	13,042,969
الفنون والترفيه والتسلية	7	720,850
المعلومات والاتصالات	7	510,000
النقل والتخزين	11	1,253,158
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	2	278,000

مؤشرات ريادية

القطاع	عدد القروض	المبالغ المعتمدة ريال عماني
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	5	583,500
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	26	2,676,905
أنشطة الخدمات الأخرى	16	709,335
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	52	3,457,157
أنشطة صحة الإنسان والخدمة الاجتماعية	8	553,000
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	109	6,566,600
قطاعات أخرى	5	250,000
الإجمالي	514	44,385,764

مؤشرات ريادية

كما تعكس مؤشرات التسويق والفعاليات التي نفذتها ريادة توسعًا كبيرًا في حجم النشاط واتساع نطاق الوصول خلال الخمس سنوات، بما يعزز حضور المؤسسات في الأسواق ويزيد فرص الترويج والبيع وبناء العلاقات التجارية، ويُفهم هذا النمو بوصفه ثمرة لتطوير أدوات التنظيم وزيادة عدد المناشط، ما يعكس تحولًا من المشاركة المحدودة إلى نشاط تسويقي أكثر اتساعًا واستدامة.

التسويـــق والفعالـــــيات



ويوضح نمو عدد المؤسسات المستفيدة من برامج التسويق والفعاليات توسع قاعدة المستفيدين بشكل ملحوظ، وهو مؤشر إيجابي على زيادة الطلب على المنصات التسويقية وتنامي ثقة المؤسسات في أثر المشاركة. كما يعكس هذا التوسع قدرة البرامج على استيعاب أعداد أكبر وتقديم فرص ملموسة للعرض والبيع والتشبيك.



ويبيّن الجدول أدناه توزيع المشاركات في برامج التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المشاركات المحلية والدولية اتساع النشاط محليًا مع الحفاظ على نافذة دولية داعمة للترويج الخارجي. ورغم أن المشاركات الدولية أقل عددًا، إلا أن قيمتها نوعية من حيث فتح أسواق جديدة وبناء علاقات وشراكات وتقديم المنتج العماني بصورة تنافسية. ويؤكد التراكم حتى 2025 استمرارية المسار وتوازن الحضور بين تعميق السوق المحلي واستهداف الخارج وفق فرص محددة.

الفـــترة	خلال 2024	خلال 2025	الإجمالي حتى نهايـة 2025
المحلـية	122	224	346
الدولـية	4	6	10
الإجمالي	126	230	356

مؤشرات ريادية

كما يعكس مؤشر إجمالي المبيعات للمعارض في 2025 وجود أثر اقتصادي مباشر لبرامج التسويق والفعاليات، ويعد مؤشرًا مهمًا لتعزيز توجه البرامج نحو مخرجات قابلة للقياس، وربط المشاركة بنتائج سوقية تدعم نمو المؤسسات وتوسعها.

إجمالي المبيعات للمعارض الداخلية والخارجية ريال عماني	**2025** **11,345,157**

كما تعمل الهيئة على تعزيز فرص الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث شهدت نموًا تدريجيًا يعكس تنامي قدرة المؤسسات على الدخول في علاقات تجارية وتنافسية، ويشير إلى توسع مساحات الربط بين المؤسسات والأسواق والجهات المشاركة. كما أن استقرار النمو وصولًا إلى 2025 يعزز توجه الهيئة نحو تحويل البرامج من دعم عام إلى تمكين قائم على الفرص الفعلية.

السنة	2022	2023	2024	2025
عدد فرص الأعمال	1,208	1,880	2,071	2,170

كما يؤكد نمو المستفيدين من برنامج تطوير الموردين تراكم الأثر وبناء قدرات مؤسسية مرتبطة بسلاسل الإمداد، وهو مسار نوعي يرفع جاهزية المؤسسات للاندماج في مشتريات الشركات والمشروعات الكبرى. كما يعكس التدرج السنوي اتساع نطاق البرنامج واستدامة الطلب عليه.

السنة	2022	2023	2024	2025
عدد المستفيدين من برنامج تطوير الموردين	3,020	3,758	3,844	4,188

مؤشرات ريادية

كما تعكس مؤشرات التحول في الحجم خلال 2025 وجود مسار نمو مؤسسي نشط، إذ يشير تحول المؤسسات الصغيرة إلى متوسطة، وتحول المتوسطة إلى كبيرة، إلى أن برامج التمكين والتطوير لا تقتصر على تأسيس الأعمال فقط، بل تمتد لدعم التوسع وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية.

المؤشر في 2025

عدد المؤسسات الصغيرة التي تحولت إلى مؤسسات متوسطة سنويا — 294

عدد المؤسسات المتوسطة التي تحولت إلى مؤسسات كبيرة سنويا — 41

كما تعكس مؤشرات التدريب الذي تقدمه الهيئة نموًا في حجم البرامج واتساع نطاق المستفيدين، وهو ما يوضح تطور المنظومة التدريبية من حيث التخصص والتنوع وتلبية احتياجات السوق. كما أن ارتفاع عدد المستفيدين في 2024 و2025 يعكس توجهًا واضحًا نحو بناء القدرات كمدخل رئيسي للاستدامة، ويعزز أثر البرامج غير المالية في تحسين فرص نجاح المؤسسات.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي البرامج التدريبية التخصصية والعامة	18	116	173	209	245

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي المستفيدين	560	3,649	11,028	28,853	29,513

مؤشرات ريادية

كما يبين **نمو المستفيدين من دراسة الجدوى الاقتصادية** تصاعد الاهتمام باتخاذ قرارات استثمارية مبنية على تحليل، وهو ما يرفع جودة المشاريع قبل الإطلاق ويقلل احتمالات التعثر. ويعكس هذا المسار تحولًا نحو ثقافة التخطيط والجدوى كركيزة في بناء مشاريع أكثر متانة.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المستفيدين من دراسة الجدوى الاقتصادية	172	1,396	2,222	4,653	5,939

ويوضح برنامج التوجيه نموًا تدريجيًا يعكس أهمية جاهزية رائد الأعمال، خاصة في مراحل التأسيس والنمو. كما يدعم التوجيه تسريع التعلم وتقليل أخطاء البداية، ما يعزز احتمالات الاستمرارية.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المستفيدين من برنامج التوجيه	135	-	185	229	281

كما تعكس الاستشارات العامة توسعًا كبيرًا في حجم الطلب، وهو مؤشر إيجابي على تنامي اعتماد المؤسسات على القنوات الاستشارية لتجاوز التحديات وتحسين التشغيل. كما يعكس قدرة المنظومة الاستشارية على الاستجابة لمجالات متعددة تهم رواد الأعمال، بما يدعم تحسين تجربة المستفيد ورفع جودة القرار داخل المؤسسة.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المستفيدين من الاستشارات العامة	199	970	1,994	3,203	9,000

مؤشرات ريادية

كما يوضح **برنامج التدريب على رأس العمل** بالتعاون مع وزارة العمل حجم الفرص التدريبية الموافق عليها

السنة	2021	2022	2023
التدريب على رأس العمل عدد الفرص التدريبية الموافق عليها	3,236	6,236	8,566

وتعكس مؤشرات برنامج جاهزية رائد الأعمال تراكميًا نموًا في عدد المتدربين والمجتازين، وهو ما يشير إلى نضج البرنامج ووضوح مساره التدريبي وقدرته على تحويل التدريب إلى مخرجات قابلة للقياس. كما أن تقارب الأعداد بين المتدربين والمجتازين يعكس فاعلية المحتوى وملاءمته لاحتياج المستفيدين، ويعزز قيمة البرنامج كمدخل لرفع جودة المشاريع قبل أو أثناء التشغيل.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المتدربين في برنامج جاهزية رائد الأعمال	-	1,179	2,737	5,222	7,453

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المجتازين في برنامج جاهزية رائد الأعمال	-	926	2,343	4,958	6,928

مؤشرات ريادية

وتعكس مؤشرات مراكز ريادة الأعمال توسع البنية الداعمة لريادة الأعمال خلال 2023–2025، سواء من حيث عدد مراكز ريادة الأعمال أو عدد المؤسسات المحتضنة، وهو ما يشير إلى زيادة الطاقة الاستيعابية وتحسين منظومة الاحتضان. كما تسهم هذه النتائج في تعزيز استدامة المؤسسات الناشئة عبر خدمات الإرشاد والتطوير والتشبيك، وتظهر أثرًا مباشرًا في بناء شركات أكثر جاهزية للنمو.

السنة	2023	2024	2025
عدد مراكز ريادة الأعمال	15	26	30

السنة	2023	2024	2025
عدد المؤسسات المحتضنة	103	129	137
عدد القوى العاملة الوطنية في المؤسسات المحتضنة	382	243	231

وتعكس الإيرادات المسجلة للمؤسسات المحتضنة وجود عائد اقتصادي مرتبط بمنظومة الاحتضان، وتبرز أهمية الاستمرار في رفع جودة الخدمات المقدمة داخل مراكز ريادة الأعمال لتعظيم القيمة المتحققة. كما أن نسبة التخرج في 2025 تؤكد أن الاحتضان ينتج مخرجات ملموسة من حيث انتقال المؤسسات من مرحلة الدعم إلى مرحلة الاعتماد على الذات والنمو.

السنة	2023	2024	2025
إجمالي الإيرادات ريال عماني	4,297,512	2,291,060	3,081,135.12

المؤشر في 2025	القيمة
نسبة التخرج من مراكز ريادة الأعمال العامة والتخصصية	% 64

مؤشرات ريادية

كما تعكس مؤشرات الأراضي بحق الانتفاع تصاعدًا في حجم الموافقات، وهو مؤشر إيجابي على توسع التمكين عبر توفير مواقع عمل واستقرار تشغيلي للمؤسسات، ويُعد من أهم عناصر تعزيز الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دعم توسعها المكاني ورفع قدرتها على التخطيط طويل الأجل.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
الموافقات	71	106	165	198	395



من المختبرات والمصانع
تنطلق منتجات تعكس

جودة الصناعة المحلية



المحـــور الأول

قطـاع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول:

أكاديمية ريادة الأعمال

أكاديمية ريادة الأعمال

تُجسّد **أكاديمية ريادة الأعمال** خلال الفترة 2021–2025 مسارًا متصاعدًا في توسيع نطاق البرامج وبناء القدرات، بما يعكس تنامي الإقبال على التعلم والتطوير لدى رواد الأعمال والمهتمين بتأسيس المشاريع وإدارتها. فقد ارتفع إجمالي البرامج التدريبية التخصصية والعامة من 18 برنامجًا في عام 2021 إلى 245 برنامجًا في عام 2025، وهو نمو واضح يعكس توسع التخطيط والتنفيذ وتنوع مسارات التدريب لتلبية احتياجات شرائح مختلفة.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي البرامج التدريبية التخصصية والعامة	18	116	173	209	245

وتبرز الأثر بصورة أوضح من خلال أعداد المستفيدين من البرامج التدريبية، إذ ارتفع عدد المستفيدين من 560 مستفيدًا في 2021 إلى 29,513 مستفيدًا في 2025، بما يعكس توسع الوصول إلى الخدمات التدريبية وتحسن القدرة على استقطاب المستفيدين وتقديم محتوى يلامس احتياجاتهم الفعلية.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المستفيدين من البرامج التدريبية	560	3,649	11,028	28,853	29,513

وفي جانب دعم اتخاذ القرار الاستثماري، يبين نمو المستفيدين من دراسة الجدوى الاقتصادية تصاعد الاهتمام باتخاذ قرارات استثمارية مبنية على تحليل، وهو ما يرفع جودة المشاريع قبل الإطلاق ويقلل احتمالات التعثر. فقد ارتفع عدد المستفيدين من دراسة الجدوى الاقتصادية من 172 مستفيدًا في

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المستفيدين من دراسة الجدوى الإقتصادية	172	1,396	2,222	4,653	5,939

أكاديمية ريادة الأعمال

كما يوضح **برنامج التوجيه** نموًا تدريجيًا يعكس أهمية الإرشاد كرافعة لرفع جاهزية رواد الأعمال، خاصة في مراحل التأسيس والنمو. وبلغ عدد المستفيدين 135 مستفيدًا في 2021 ووصل إلى 281 مستفيدًا في 2025.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المستفيدين من برنامج توجيه	135	-	185	229	281

وتعكس الاستشارات العامة توسعًا كبيرًا في حجم الطلب، وهو مؤشر إيجابي على تنامي اعتماد المؤسسات على القنوات الاستشارية لتجاوز التحديات وتحسين التشغيل. فقد ارتفع عدد المستفيدين من الاستشارات العامة من 199 مستفيدًا في 2021 إلى 9,000 مستفيد في 2025، بما يعكس قدرة المنظومة الاستشارية على الاستجابة لمجالات متعددة تهم رواد الأعمال ودعم جودة القرار داخل المؤسسة.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المستفيدين من الاستشارات العامة	199	970	1,994	3,203	9,000

أكاديمية ريادة الأعمال

وتعكس مؤشرات **برنامج جاهزية رائد الأعمال**، بصورة تراكمية، نموًا في عدد المتدربين، إذ ارتفع العدد إلى 7,453 متدربًا في 2025، بينما لا تتوفر بيانات عام 2021 ضمن الجداول.

السنة	2022	2023	2024	2025
عدد المتدربين في برنامج جاهزية رائد الأعمال	1,179	2,737	5,222	7,453

وفي المقابل، ارتفع عدد المجتازين تراكميًا إلى 6,928 مجتازًا في 2025، ويظهر تقارب الأعداد بين المتدربين والمجتازين فاعلية المحتوى وملاءمته لاحتياج المستفيدين، ويعزز قيمة البرنامج كمدخل لرفع جودة المشاريع قبل أو أثناء التشغيل.

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المجتازين في برنامج جاهزية رائد الأعمال	-	926	2,343	4,958	6,928

وفيما يتعلق ببرنامج التدريب على رأس العمل، يوضح المؤشر حجم الفرص التدريبية الموافق عليها حتى عام 2023، إذ ارتفع العدد من 3,236 فرصة في 2021 إلى 8,566 فرصة في 2023، كما أن توقف البرنامج يمثل فرصة لإعادة توجيه الموارد نحو بدائل أكثر كفاءة أو نحو برامج تمكين ترتبط مباشرة باحتياجات المؤسسات ومخرجات سوق العمل، بما يحفظ الأثر ويزيد فاعلية التدخل.

السنة	2021	2022	2023
التدريب على رأس العمل	3,236	6,236	8,566



الفصل الثاني:

القيمـــة المحلية المضـافـــة

القيمة المحلية المضافة

تُعدّ القيمة المحلية المضافة أحد المحاور الداعمة لتعظيم الأثر الاقتصادي داخل سلطنة عُمان، من خلال توجيه الإنفاق على المشتريات والأعمال المسندة بما يعزز استفادة الاقتصاد الوطني، ويرفع من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإمداد وفرص العقود، ويُسهم في توطين الأعمال والخدمات المرتبطة بالمشاريع. وتكتسب القيمة المحلية المضافة أهميتها من كونها لا تقتصر على حجم الإنفاق بحد ذاته، بل تمتد إلى كيفية توزيع هذا الإنفاق داخل السوق المحلي، وحجم ما يولّده من تشغيل مباشر وغير مباشر، وما يتيحه من فرص لنمو الأعمال، وتطوير الموردين المحليين، ورفع مستويات الإنتاجية والجودة والتنافسية.

وتشير بيانات الأعوام (2023–2025) إلى تطور ملحوظ في حجم الإسناد من حيث عدد الأعمال والقيمة الإجمالية، إلى جانب تحسّن تدريجي في متوسط حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي العقود، وهو ما يعكس تنامي حضورها في منظومة الإسناد وتوسع فرصها في الاستفادة من الأعمال. ويمكن عرض المؤشرات كما يلي:

السنة	عدد الأعمال المسندة	إجمالي قيمة الأعمال المسندة (ريال عماني)	متوسط حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي العقود
2023	5,458	794.6 مليون ريال عماني	7%
2024	13,680	1.4 مليار ريال عماني	15%
2025	23,125	2.0 مليار ريال عماني	23%

القيمة المحلية المضافة

ففي عام 2023م بلغ عدد الأعمال المسندة (5,458) عملًا بإجمالي قيمة قدرها (794.6) مليون ريال عماني، وهو ما يمثل قاعدة قياس مهمة لبداية المسار التصاعدي في الإسناد. وفي عام 2024م ارتفع عدد الأعمال المسندة إلى (13,680) عملًا، وبقيمة إجمالية بلغت (1.4) مليار ريال عماني، بما يعكس توسعًا في نطاق الإسناد وزيادة في حجم الإنفاق الموجه للعقود. واستمر هذا النمو في عام 2025م ليصل عدد الأعمال المسندة إلى (23,125) عملًا بإجمالي قيمة (2.0) مليار ريال عماني، وهو ما يشير إلى اتساع الفرص المتاحة في سوق الأعمال، وتنامي حجم الأنشطة المرتبطة بالمشاريع وما يتبعها من خدمات مساندة وإمدادات وتوريد وتنفيذ.

ومن زاوية القيمة المحلية المضافة، لا يُقرأ نمو عدد الأعمال والقيمة الإجمالية بوصفه مؤشرًا كميًا فحسب، بل بوصفه عاملًا مؤثرًا في تنشيط الدورة الاقتصادية، إذ ترتبط العقود عادةً بسلسلة من المدخلات المحلية مثل العمالة والخدمات اللوجستية والمواد والمستلزمات ومقاولات الباطن والصيانة والنقل والتقنية وغيرها. وكلما اتسع نطاق الإسناد وازدادت قيمته، ارتفعت احتمالية توسع الطلب على المنتجات والخدمات داخل السوق المحلي، ما يعزز فرص التوظيف، ويُنشّط الأعمال في قطاعات متعددة، ويُسهم في رفع معدلات دوران رأس المال داخل الاقتصاد.

وبالتوازي مع ذلك، يُعدّ مؤشر متوسط حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي العقود من المؤشرات الدالة على جودة توزيع فرص الأعمال، ومدى اندماج هذه المؤسسات في منظومة الإسناد، وقدرتها على الحصول على فرص تنفيذية أو توريدية أو خدمية ضمن العقود المسندة. وتظهر البيانات تحسنًا واضحًا في هذا المؤشر؛ إذ ارتفع متوسط الحصة من (7%) في عام 2023م إلى (15%) في عام 2024م ثم إلى (23%) في عام 2025م. ويعكس هذا الاتجاه الإيجابي تقدمًا في دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مسارات الإسناد، كما يشير إلى تحسّن بيئة الوصول للفرص مقارنة بالسنوات السابقة، سواء عبر زيادة الإسناد المباشر أو عبر توسع دورها في عقود الباطن وسلاسل الإمداد المرتبطة بالمشاريع.

القيمة المحلية المضافة

ويمكن تفسير هذا التحسن من خلال عدة اعتبارات مرتبطة بتطور السوق وتزايد الفرص وتنامي جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمنافسة، إذ إن ارتفاع متوسط الحصة يعني أن جزءًا أكبر من الإنفاق المرتبط بالعقود أصبح يمر عبر هذه المؤسسات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ما يرفع من أثر الإنفاق داخل الاقتصاد الوطني. كما أن زيادة هذه الحصة تعزز من فرص نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها؛ إذ تتيح لها فرصًا أكبر للتوسع في الأعمال، وتحسين تدفقاتها المالية، وتطوير قدراتها التشغيلية، وتوسيع خبراتها الفنية والإدارية، بما ينعكس لاحقًا على قدرتها في الدخول إلى عقود ذات قيمة أعلى وبمتطلبات أكثر تخصصًا.

وتتصل القيمة المحلية المضافة كذلك بمفهوم بناء المورد المحلي وتطويره، حيث إن توسع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العقود يساهم في تعزيز قاعدة الموردين المحليين، ويؤدي إلى تراكم الخبرات، وتحسين الجودة، وتطوير الالتزام بالمعايير، وزيادة القدرة على الوفاء بمتطلبات الجهات المسندة للعقود. كما يُسهم ذلك في تقليل الاعتماد على التوريد الخارجي في بعض الاحتياجات، ويعزز توطين جزء أكبر من المشتريات، ما يدعم أهداف التنويع الاقتصادي ويرفع من كفاءة الإنفاق العام أو إنفاق الشركات بصورة عامة.

ومن منظور الأثر، فإن تحسن متوسط حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا ينعكس فقط على حجم مساهمتها في التنفيذ، بل يمتد إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي، من حيث دعم فرص العمل، وتوسيع دائرة المستفيدين من الإنفاق على المشاريع، وتنمية الأعمال في المحافظات، وتحفيز الأنشطة المساندة مثل النقل والخدمات والاتصالات والتقنية والصيانة والمقاولات الصغيرة وغيرها. ويُتوقع أن ينعكس هذا المسار على تعزيز استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة قدرتها على الابتكار، ورفع مساهمتها في القيمة المضافة للاقتصاد، باعتبارها إحدى ركائز التنمية الاقتصادية.

القيمة المحلية المضافة

واستنادًا إلى هذه المؤشرات، تتجه الجهود في المرحلة القادمة إلى ترسيخ هذا الاتجاه الإيجابي وتعظيم أثره، من خلال رفع جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمنافسة على فرص الأعمال، وتعزيز فرصها في العقود ذات القيمة الأعلى، وتوسيع برامج الربط بسلاسل الإمداد بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يرفع من حجم الإسناد المحلي، ويُسهم في توسيع قاعدة الموردين الوطنيين. كما تتجه الجهود إلى تعزيز أدوات المتابعة لقياس تطور المؤشرات بصورة دورية، وربط النتائج بمبادرات التمكين وبناء القدرات، بما يضمن توجيه التدخلات نحو المجالات ذات الأثر الأعلى، وتحقيق نتائج أكثر استدامة في القيمة المحلية المضافة.

وتُبرز هذه النتائج أهمية الاستمرار في العمل على تعزيز الشراكة بين الجهات المعنية بمنظومة الأعمال، ودعم المبادرات التي ترفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على الالتزام بالمتطلبات الفنية والمالية، وتحسين قدرتها على إنجاز الأعمال ضمن الجداول الزمنية وبالجودة المطلوبة. كما أن توافر مؤشرات واضحة ومستمرة حول حجم الإسناد وحصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر قاعدة مهمة للقياس والتطوير، ويعزز شفافية المتابعة، ويساعد في توجيه الجهود نحو تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي من العقود، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان.

الفصل الثالث:

ملتقى نمو ريادي 2025

ملتقى نمو ريادي 2025

يُعد ملتقى "نمو ريادي 2025" محطة مفصلية في مسار تطوير بيئة ريادة الأعمال في سلطنة عُمان، إذ جاء انعقاده خلال الفترة من 05 إلى 06 نوفمبر ليقدم نموذجًا وطنيًا متكاملاً يجمع مختلف عناصر المنظومة الريادية تحت سقف واحد، بهدف تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح آفاق جديدة أمام رواد الأعمال. وقد تميز الملتقى في نسخته الأولى باتساع نطاق المشاركة ونوعية الجهات الحاضرة، إضافة إلى حجم الفرص الاقتصادية التي جرى عرضها، والنتائج العملية التي تحققت في مسار يومين فقط من العمل المكثّف.

وشارك في الملتقى

160 جهة ومؤسسة

من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، بما يعكس حجم التوسع في المنظومة الريادية ومستوى الوعي المتزايد بأهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد توزعت هذه الجهات بين وزارات وهيئات تمكينية، ومؤسسات تمويلية واستثمارية، وشركات وطنية، ومسرّعات وحاضنات أعمال، إضافة إلى شركات ناشئة وأجنحة مخصصة للمحتوى المحلي، وأخرى لفرص المحافظات، وجناح للطلاب ورواد العمل الحر، ومركز الشباب. وشكّلت هذه المشاركة الواسعة بيئة حيوية أتاحت لرواد الأعمال الاطلاع على مختلف الخدمات والبرامج والمبادرات التي توفرها الجهات الداعمة.

وعلى صعيد الفرص الاقتصادية، شهد الملتقى عرض 583 فرصة أعمال

توزعت على أجنحة الملتقى المختلفة، من بينها 372 فرصة في جناح تنمية المحافظات، و211 فرصة في جناح المحتوى المحلي. وتمثل هذه الحزمة من الفرص واحدة من أكبر الحزم التي تم تقديمها على مستوى ملتقى واحد، حيث أتاحت لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارات متعددة للتطوير والاستثمار في قطاعات متنوعة. وقد طُرحت هذه الفرص استنادًا إلى احتياجات المحافظات والقطاعات الإنتاجية، مع مراعاة أن تكون قابلة للتنفيذ ومناسبة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة القيمة.

وتميّز الملتقى بتحقيق نتائج اقتصادية مباشرة، إذ بلغ إجمالي قيمة العقود التي جرى توقيعها خلال يومي الفعالية أكثر من 44 مليون ريال عماني، وهو رقم يعكس قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول في شراكات فعلية بمجرد توافر الفرص الواضحة واللقاءات المباشرة مع الجهات الداعمة. كما يعكس هذا الرقم حجم الاستفادة الذي تحقق خلال فترة قصيرة، ويشير إلى أن الملتقى لم يكن مجرد مساحة للعرض والتعريف، بل منصة عملية لتسهيل إبرام العقود وتفعيل مسارات العمل الجديدة.

ملتقى نمو ريادي 2025

ومن الجوانب البارزة في الملتقى العدد الكبير من اللقاءات المباشرة التي تمت بين رواد الأعمال وممثلي الجهات، حيث



شهد الحدث تنظيم

340 لقاءً ثنائيًا

أتاحت لرواد الأعمال مناقشة مشاريعهم بشكل مباشر، وطرح تحدياتهم، والحصول على إجابات فورية حول المتطلبات والتسهيلات المتاحة. وقد عززت هذه اللقاءات من كفاءة التواصل بين الأطراف المختلفة، وساهمت في تسريع اتخاذ القرارات وتوضيح مسارات الدعم في مراحلها المختلفة.

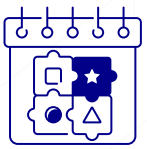

كما احتضن الملتقى

10 فعاليات مصاحبة

اشتملت على جلسات نقاشية، وورش تدريبية، وعروض توعوية، تناولت موضوعات متنوعة تتعلق بريادة الأعمال، والابتكار، وتطوير المشاريع، والمحتوى المحلي، والتنمية الاقتصادية في المحافظات. وأسهمت هذه الفعاليات في بناء معرفة أعمق لدى الحضور، وفي رفع مستوى الوعي بالممارسات الحديثة التي تساعد رواد الأعمال على تطوير مشاريعهم على أسس أكثر احترافية واستدامة.

وقد شهد الملتقى إقبالًا جماهيريًا واسعًا، حيث تجاوز عدد الزوار 20 ألف زائر خلال يومين، وهو ما يعكس مستوى الاهتمام المتزايد بقطاع ريادة الأعمال في السلطنة، ويؤكد نجاح الملتقى في خلق منصة وطنية جاذبة لرواد الأعمال والمستثمرين والجهات الداعمة. وقد شكّل تدفق الزوار فرصة مهمة لزيادة الوعي بالفرص المعروضة، ولتعزيز التواصل بين أصحاب المشاريع والجهات المختلفة، ولتقديم محتوى غني يساعد على بناء ثقافة ريادية مستدامة.

وقد توزعت فعاليات الملتقى بين أجنحة رئيسية صُممت لتعكس مكونات المنظومة الريادية، بما في ذلك جناح منظومة ريادة الأعمال، الذي قدّم للزوار خريطة شاملة للجهات الداعمة لرواد الأعمال، وجناح تنمية المحافظات الذي عرض فرص التنمية المحلية، وجناح الصناعات التحويلية والقطاع اللوجستي الذي أبرز فرصًا في سلاسل التوريد والنقل والتخزين والمعالجة الصناعية. كما كان لجناح التمويل والاستثمار دور محوري في توضيح برامج التمويل وآليات الحصول عليها، بينما وفر جناح المسرّعات والحاضنات مساحة لعرض البرامج المتخصصة التي تساعد المؤسسات الناشئة على النمو والتحول إلى مشاريع قابلة للتوسع.

ملتقى نمو ريادي 2025

وشكّل جناح الشركات الناشئة مساحة مهمة لاستعراض الابتكارات، حيث تمكن أصحاب المشاريع من عرض منتجاتهم وخدماتهم أمام المستثمرين والجهات الحكومية والخاصة، مما أتاح لهم فرصة التوسع وبناء العلاقات. أما جناح المحتوى المحلي فقد مثّل محورًا رئيسيًا لطرح الفرص المرتبطة بسلاسل القيمة المحلية، بينما قدّم جناح مركز الشباب وجناح الطلاب وأصحاب العمل الحر محتوى شبابيًا محفزًا يبرز أهمية العمل الحر والابتكار.

وبشكل عام، فقد عزز الملتقى من الدور الحيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، ومثّل خطوة مهمة نحو بناء منظومة أكثر تكاملًا بين الأطراف المعنية بالتنمية الاقتصادية. وأسهم في توفير قنوات سريعة للتواصل، وتقديم حلول عملية للتحديات، وتحويل الفرص النظرية إلى مشاريع فعلية. كما أسهمت البيئة الجماهيرية الواسعة والفرص المتعددة في رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية ريادة الأعمال ودورها في خلق الوظائف وتنشيط القطاعات الاقتصادية.

ويمكن القول إن ملتقى "نمو ريادي 2025" نجح في أن يكون منصة وطنية تجمع المعرفة بالفرصة، وتربط الجهات الداعمة بالمستفيدين بطريقة مباشرة، وتُطلق مسارات جديدة للنمو، وتوضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق أثر اقتصادي ملموس إذا ما توفرت لها البيئة المناسبة والفرص الواضحة والدعم المؤسسي المتكامل.



الفصل الرابع:

التسويق والفعاليات

التسويق والفعاليات

شهد عام 2025 تنفيذ حزمة من

المبادرات في مجال التسويق والفعاليات

لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شملت أدوات ترويجية، ومبادرات للتجارة الإلكترونية، ومشاركات في فعاليات ومعارض، وذلك وفق البيانات الإحصائية التالية.

وفي جانب التسويق، تنوعت المبادرات بين المنافذ التسويقية، والأدلة الترويجية المتخصصة، والترويج الإعلاني عبر الشاشات واللوحات الرقمية، إلى جانب منصة الترويج التسويقية، وبلغ إجمالي عدد المؤسسات المستفيدة 169 كما يوضح الجدول:

المبـــــادرة	عدد المؤسسات المستفيدة
المنافـــذ التسويقـــية	9
الدليل الترويجي للمطاعم والمقاهي وخدمات الضيافة	50
الترويج الإعلاني من خلال الشاشات واللوحات الرقمية	60
منصة ترويج تسويقـية	27
الدليـل الترويجي للهدايـا	183
الإجمالـــــــــــــي	329

التسويق والفعاليات

وفي **مسار التجارة الإلكترونية**، ركزت المبادرات على ترويج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منصات التواصل الاجتماعي، وتنفيذ برنامج صناعة المحتوى عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب مبادرة البيت الحرفي العماني، حيث بلغ إجمالي المستفيدين 295، وشملت مبادرة البيت الحرفي العماني 190 مؤسسة بإجمالي 1994 منتج، كما يوضح الجدول:

المبادرة	عدد المؤسسات المستفيدة
ترويج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منصات التواصل الاجتماعي	69
برنامج صناعة المحتوى عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي	26
البيت الحرفي العماني	190
الإجمالي	285 مؤسسة

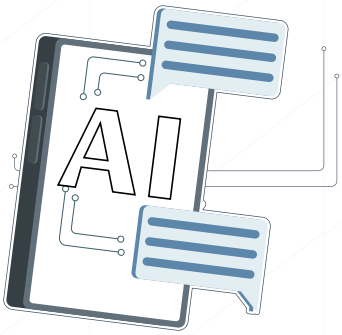

أما على مستوى الفعاليات، فقد شملت المشاركات معارض تسويقية وأنشطة شبكات أعمال وحلقات وورش عمل، إضافة إلى فعاليات ترتبت عليها نتائج رقمية في بعض المشاركات وتوثيق نتائج وصفية في مشاركات أخرى، وبلغ إجمالي عدد المؤسسات المستفيدة 326، وبلغ إجمالي المبيعات المسجّلة في الفعاليات (158,853) ريالًا عمانيًا. ووفق البيانات الواردة، تنوعت المشاركات في الفعاليات خلال عام 2025 بين معارض تسويقية داخلية وإقليمية، وجلسات لبناء الشراكات، إضافة إلى حلقات وورش عمل خارجية، بما يعكس اتساع نطاق الحضور وتعدد قنوات الوصول. وشملت أبرز الفعاليات معرض سوق الوثبة الرمضاني ومعرض سوق البنك الأهلي والمعرض المصاحب لندوة التطوير القيادي والإداري، إلى جانب مشاركات نوعية في معرض التمور والعسل الدولي ومعرض كومكس ومعرض بيبان ومعرض الجزائر للحرف اليدوية. كما تضمنت المشاركات حضورًا داعمًا للتواصل وبناء العلاقات عبر Speed network بالتعاون مع المجلس الأمريكي العُماني، ومشاركات خارجية في حلقات وورش عمل في الهند (جيبور) وألمانيا ونيذرلاند، إضافة إلى المشاركة في معرض ماليزيا (SME Venture) ومعرض الامتياز التجاري عبر منصة الهيئة، وتم توثيق نتائج وصفية لبعض المشاركات من بينها توقيع اتفاقيات ضمن مشاركة معرض سعودي فوود.



الحرف والصناعات اليدوية تعكس
عمق الخبرة والمهارة وتفتح

آفاقًا جديدة
للمنتج الوطني

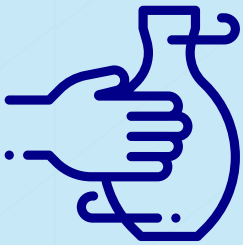

الفصل الخامس:

الصنـــاعات الحرفيـــــة الإبداعية

الصناعات الحرفية الإبداعية

تُعد الصناعات الحرفية العُمانية جزءًا أصيلًا من التراث الوطني، إذ تعكس إبداع الإنسان العُماني عبر مراحل تاريخية متتابعة بدأت بصناعة الأدوات الحجرية والفخار، ثم تطورت خلال العصور البرونزية والحديدية لتشمل المعادن والأسلحة والأدوات الزراعية، وازدهرت في العصور الإسلامية المبكرة عبر السفن الشراعية والنسيج والخزف والتجارة البحرية مع الخليج والهند وشرق أفريقيا. ومع نهضة عُمان منذ 1970 شهدت الحرف اليدوية تطورًا مؤسسيًا من خلال التدريب والدعم ورفع الجودة ودمج الابتكار والتقنيات الحديثة، لتتحول الحرفة إلى نشاط اقتصادي وثقافي مستدام يعبرعن الهوية الوطنية ويعزز التشغيل الذاتي وريادة الأعمال، مع اتساع حضور الشباب في المشاريع القائمة على الحرف التقليدية.
وتتويجاً لذلك جاءت الأوامر السامية الكريمة بإطلاق البرنامج الوطني للصناعات الحرفية ليرتكز على توجه مؤسسي يهدف إلى تنمية الحرفي العُماني عبر التمكين وتعزيز الابتكار والجودة وتنظيم الأسواق وفتح فرص استثمار وتسويق مستدامة تُبرز الهوية الوطنية وتسهم في الاقتصاد.

الرؤيـة	قطاع حرفي مبتكر ومستدام يعبر عن هوية عُمان ويسهم في اقتصادها ويمنح المجتمعات قوة إنتاجية تليق بتراثها العريق
الرسالة	تنمية وتطوير الحرفي العُماني عبر تمكين الحرفيين وتعزيز الابتكار والجودة وتنظيم الأسواق وفتح فرص استثمارية وتسويقية مستدامة تبرز الهوية الوطنية وتسهم في الاقتصاد

الصناعات الحرفية الإبداعية

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للبرنامج في الآتي:

- توحيد الجهود الحكومية والخاصة والمجتمعية لدعم القطاع الحرفي
- تنمية مهارات الحرفيين وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال
- تحسين جودة المنتجات الحرفية وتعزيز قدرتها التنافسية عالميًا
- توظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تطوير الإنتاج والتسويق
- توفير برامج تمويل ومنح مستدامة لمشاريع الحرفيين
- تطوير أطر تشريعية وتنظيمية داعمة لنمو القطاع
- حماية المنتجات الحرفية والملكية الفكرية من التقليد
- استقطاب الشباب للقطاع الحرفي عبر التدريب والتمكين
- تعزيز مساهمة القطاع الحرفي في الدخل وتنويع الاقتصاد
- صون الصناعات الحرفية كجزء من الهوية الثقافية العُمانية
- ترسيخ القطاع الحرفي كرافد أساسي لاقتصاد وطني متنوع ومزدهر

الصناعات الحرفية الإبداعية

ويتوزع القطاع الحرفي في بنيته التشغيلية إلى مسارين هما مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية والمؤسسات الحرفية، حيث يظهر هذا التوزيع في قراءة الحجم الإجمالي للقطاع حتى نهاية 2025، ويبيّن الجدول الإحصاءات العامة للقطاع حتى نهاية 2025.

المؤشر في 2025

الحاصلين على ترخيص مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية	7,026
المؤسسات الحرفية	11,304

الصناعات الحرفية الإبداعية

ويعكس توزيع الأنشطة ملامح تخصص واضحة؛ إذ تتصدر أنشطة مثل صنع وتجهيز البخور، والنسيج القطني أو الصوفي، والمنتجات المرتبطة بالعطور ومستحضرات التجميل، والسعف، والفخار والخزف، إلى جانب أنشطة الخشب والجلد والفضة وتقطير الزهور والأعشاب وإنتاج ماء وزيت اللبان والنحاس والمعادن. كما يظهر ضمن المؤسسات الحرفية حضور لأنشطة البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة المرتبطة بالمنتجات الحرفية.

النشاط	المؤسسات الحرفية	مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية
صنع وتجهيز البخور	3,715	3,513
صنع المنتجات الحرفية من النسيج القطني أو الصوف	2,157	2,019
صنع المنتجات الحرفية لمستحضرات التجميل والعطور	779	469
صنع المنتجات الحرفية من السعف	504	363
صنع المنتجات الحرفية من الفخار والخزف	350	296
صنع وتفصيل الكمة العمانية	206	21
صنع المنتجات الحرفية لإنتاج ماء وزيت اللبان	180	34
صنع المنتجات الحرفية بتقطير الزهور والاعشاب	161	40

الصناعات الحرفية الإبداعية

النشاط	المؤسسات الحرفية	مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية
صنع المنتجات الحرفية من الحجر والجبس	125	19
صنع المنتجات الحرفية من الجلد	113	77
صنع المنتجات الحرفية من الخشب	112	80
صنع المنتجات الحرفية من الفضة	61	36
صنع المنتجات الحرفية لادوات الصيد التقليدية	55	15
صنع المنتجات الحرفية من النحاس والمعادن	40	26
صنع الخناجر العمانية	37	3

الصناعات الحرفية الإبداعية

النشاط	المؤسسات الحرفية	مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية
صنع المنتجات الحرفية المشتقة من العظام	17	15
صنع المنتجات الحرفية من الألمنيوم	32	–
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للفضيات والهدايا	2,111	–
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للخناجر العمانية	242	–
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للفخاريات والمشغولات اليدوية	219	–
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للمنتجات الحرفية	88	–

الصناعات الحرفية الإبداعية

ويظهر الانتشار الجغرافي عنصرًا مهمًا في قراءة القطاع، حيث تتوزع الأنشطة والمؤسسات على المحافظات مع حضور واضح في بعض المحافظات، حيث يبيّن الجدول توزيع المسارين حسب المحافظات حتى نهاية 2025.

المحافظة	المؤسسات الحرفية	مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية
مسقط	1,764	406
ظفار	2,877	2,018
شمال الباطنة	1,106	656
جنوب الباطنة	671	442
شمال الشرقية	1,346	1,082
جنوب الشرقية	886	682
الظاهرة	296	127
الداخلية	705	187
الوسطى	820	719
مسندم	533	501
البريمي	300	206
المجموع	11,304	7,026

الصناعات الحرفية الإبداعية

ويبيّن الجدول أدناه نسب الفئة العمرية حسب تراخيص مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية والمؤسسات الحرفية حتى نهاية 2025.

الفئة العمرية	نسبة تراخيص مزاولة الاعمال الحرفية	نسبة المؤسسات الحرفية
30 سنة وأقل	24.71%	10.62%
31 إلى 40	32.08%	27.66%
41 إلى 50	26.35%	25.22%
51 سنة فأكثر	10.79%	30.91%
المجموع	100%	100%

ويبيّن الجدول مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية والمؤسسات الحرفية حسب التصنيف ريادة حتى نهاية 2025.

التصنيف	تراخيص مزاولة الأعمال الحرفية	المؤسسات الحرفية
حاصلين على بطاقة ريادة الأعمال	60	1,142
المسجلون بقاعدة بيانات ريادة	6,966	10,162
المجموع	7,026	11,304

الصناعات الحرفية الإبداعية

كما يبيّن الجدول التالي توزيع المؤسسات الحرفية حسب حجم المؤسسة حتى نهاية 2025.

حجم المؤسسة	صغرى	صغيرة	متوسطة	المجموع
العدد	10,734	546	24	11,304

يرتبط تمكين القطاع الحرفي بسلة دعم متنوعة تشمل برامج تدريبية وتأهيلية، ودعم الأبحاث والدراسات الأكاديمية المتعلقة بالقطاع، والآلات والأدوات والمعدات، وخدمة الاحتضان عبر توفير مساحة أو حاضنة افتراضية، وتصميم الهوية وتطوير المنتجات وتغليفها، ودعم شراء منتجات حرفية، والتسويق والترويج، ودعم الإيجار لموقع تجمع الحرفيين، وتأهيل الموقع الحالي عبر الترميم والديكور والتوسعة، وإنشاء موقع حرفي، وصيانة وترميم موقع ممارسة الحرفة.

حيث يبيّن الجدول التالي عدد المستفيدين من دعم الصناعات الحرفية وإجمالي مبلغ الدعم حتى نهاية 2025.

المؤشر	القيمة
عدد المستفيدين	2,995
إجمالي مبلغ دعم الصناعات الحرفية	3.2 مليون د.ك

الصناعات الحرفية الإبداعية

كما يبيّن الجدول التالي الدعم المالي السنوي للحرفيين خلال 2022–2025 والإجمالي حتى نهاية 2025 بالريال العُماني.

السنة	عدد المستفيدين	مبلغ الدعم
2022	420	342.9 ألف ريال عماني
2023	1,009	967.6 ألف ريال عماني
2024	1,198	1.6 مليون ريال عماني
2025	368	311.5 ألف ريال عماني
الإجمالي حتى نهاية 2025	2,995	3.2 مليون

الصناعات الحرفية الإبداعية

ويبيّن الجدول مبالغ الدعم السنوي للحرفيين حسب المحافظة خلال 2022–2025 والإجمالي حتى نهاية 2025 بالريال العُماني.

المحافظة	2022	2023	2024	2025	الإجمالي حتى نهاية 2025
مسقط	20.7 ألف	32.7 ألف	0	55.7 ألف	109.1 ألف
البريمي	0.5 ألف	11.0 ألف	0	7.2 ألف	18.6 ألف
شمال الشرقية	126.0 ألف	504.2 ألف	550.2 ألف	24.0 ألف	1.2 مليون
جنوب الشرقية	9.3 ألف	3.7 ألف	6.5 ألف	21.2 ألف	40.7 ألف
شمال الباطنة	6.0 ألف	37.5 ألف	0.2 ألف	14.7 ألف	58.4 ألف
جنوب الباطنة	41.9 ألف	40.1 ألف	0	23.6 ألف	105.6 ألف
الوسطى	0	45.1 ألف	0	15.3 ألف	60.4 ألف
الداخلية	4.1 ألف	65.8 ألف	23.2 ألف	36.7 ألف	129.8 ألف
مسندم	12.0 ألف	15.6 ألف	0	8.9 ألف	36.5 ألف
الظاهرة	4.4 ألف	15.7 ألف	0	8.0 ألف	28.1 ألف
ظفار	117.9 ألف	196.2 ألف	979.1 ألف	151.9 ألف	1.4 مليون
الإجمالي	342.9 ألف	967.6 ألف	1.6 مليون	311.5 ألف	3.2 مليون

الصناعات الحرفية الإبداعية

يبيّن الجدول عدد المستفيدين من الدعم الحرفي حسب المحافظة خلال 2022–2025 والإجمالي حتى نهاية 2025.

المحافظة	2022	2023	2024	2025	الإجمالي حتى نهاية 2025
مسقط	19	25	0	21	65
البريمي	2	9	0	4	15
شمال الشرقية	105	525	496	57	1,183
جنوب الشرقية	8	11	6	22	47
شمال الباطنة	8	33	1	10	52
جنوب الباطنة	44	31	0	10	85
الوسطى	0	44	0	51	95
الداخلية	6	49	8	25	88
مسندم	27	33	0	12	72
الظاهرة	14	35	0	9	58
ظفار	187	214	687	168	1,256
الإجمالي	420	1,009	1,198	368	2,995

الصناعات الحرفية الإبداعية

يبيّن الجدول عدد المستفيدين من الدعم الحرفي حسب المحافظة خلال 2022–2025 والإجمالي حتى نهاية 2025.

السنة	2022	2023	2024	2025	الإجمالي حتى نهاية 2025
عدد البرامج التدريبية	19	37	9	8	73
عدد المستفيدين	290	597	107	496	1,490

الصناعات الحرفية الإبداعية

يبيّن الجدول تفاصيل البرامج التدريبية الحرفية خلال 2025.

اسم البرنامج	نطاق التنفيذ	الفترة الزمنية	عدد المتدربين
تمكين الحرفيين من الإبداع إلى الريادة	جميع المحافظات	أسبوعين في كل محافظة	144
التقنيات الحديثة والتصميم الإبداعي في الصناعات الحرفية	جميع المحافظات	أسبوعين في كل محافظة	135
التطوير الحرفي في تقنيات الطباعة والنسيج الحديث الطباعة على النسيج اليدوي ونسيج السجاد نصف الآلي توفتنغ	شمال الباطنة	3 أسابيع	15
الابتكار في المنتجات السعفية توليف المنتجات السعفية مع المنتجات الحرفية الأخرى وأنواع أصباغ السعف وطرق استخدامها ومصادرها	شمال الشرقية	3 أسابيع	18

الصناعات الحرفية الإبداعية

يبيّن الجدول تفاصيل البرامج التدريبية الحرفية خلال 2025.

اسم البرنامج	نطاق التنفيذ	الفترة الزمنية	عدد المتدربين
الورش التدريبية الحرفية بجبل الأخضر التغليف للمنتجات الحرفية وتقطير الأعشاب والزيوت العطرية وورشة تدريبية في الخشبيات وتجهيز وصناعة المخللات باستخدام زيتون الجبل الأخضر	الداخلية	4 أسابيع	89
توظيف قشرة النارجيل في صنع المنتجات في مجالات الأثاث والديكور والإكسسوارات	ظفار	3 أسابيع	15
البرنامج التدريبي أساسيات الخياطة	مسقط، الداخلية، جنوب الباطنة	3 أشهر لكل جمعية	60
أساسيات الخياطة والتطريز الآلي وريادة الأعمال	الداخلية	3 أشهر	20

تظهر الحرف الأساسية في القطاع بوصفها واجهة للتنوع الحرفي العُماني، وتجمع بين الامتداد التراثي والتطوير المعاصر في التصميم والأدوات وأساليب الإنتاج والتسويق.

الصناعات الحرفية الإبداعية

يبيّن الجدول النسيج القطني والصوفي من حيث الأعداد والمنتجات والمواد والتقنيات حتى نهاية 2025.

البيان	التفاصيل
العدد	المؤسسات الحرفية 2,157، مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية 2,019
المنتجات الموثقة	البشت، المصر، الأزار العماني، السباعية، العمامة، الشاشية، الكمة، الشاذر، المنسول، المفرش، السيحة، السرج، الخيمة، الصدار، الميدالية، الخطام
المواد الخام والأدوات	خيوط قطنية أو صوفية، النول التقليدي، أدوات غزل، أصباغ طبيعية في بعض المناطق
التقنيات الحديثة	ألوان وتصاميم عصرية، تطوير منتجات منزلية مثل أوشحة ومفارش، إدخال آلات نسيج بسيطة مع الحفاظ على الطابع اليدوي

الصناعات الحرفية الإبداعية

يبيّن الجدول الفخار والخزف من حيث الأعداد والمنتجات والمواد والتقنيات حتى نهاية 2025.

البيان	التفاصيل
العدد	المؤسسات الحرفية 350، مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية 296
المنتجات الموثقة	الملة، البرمة، الدلة، الخرس، المزهرية، الحالول، الفنجان، الجحلة، الأبريق، الصحن، الكوب، الجرة، الزهرية، الجدرية، المجمر، الحب
المواد الخام والأدوات	الطين المحلي، الماء، أصباغ أو طلاء الإكليز، عجلة الفخار، أفران الحرق، أدوات تشكيل يدوية
التقنيات الحديثة	استخدام طينات محسّنة ومواد طلاء أقوى، أفران كهربائية في بعض الورش، تصميمات حديثة موجهة للسوق السياحي، طباعة ثلاثية الأبعاد

الصناعات الحرفية الإبداعية

يبيّن الجدول الفضيات من حيث الأعداد والمنتجات والمواد والتقنيات حتى نهاية 2025.

البيان	التفاصيل
العدد	المؤسسات الحرفية 61، مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية 36
المنتجات الموثقة	البناجري، السلاسل، العاضد، الخاتم، الحرز، الخنجر، القلب، عضم الغلب، الطوق، الحلق، الخلخال، المنثورة، النطلة، السمت، عرق الصليب، الأحزمة الخناجر، الإبرة، العقام، الشنبر
المواد الخام والأدوات	الفضة، أدوات صهر، أدوات طرق ونقش، قوالب وأدوات تشكيل دقيقة
التقنيات الحديثة	تصميمات معاصرة مستوحاة من الزخارف العمانية، دمج الفضة مع مواد جديدة مثل أحجار وخشب ونسيج، استخدام أجهزة دقيقة في النقش لبعض الورش

الصناعات الحرفية الإبداعية

يبيّن الجدول السعفيات والغضف من حيث الأعداد والمنتجات والمواد والتقنيات حتى نهاية 2025.

البيان	التفاصيل
العدد	المؤسسات الحرفية 504، مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية 363
المنتجات والموثقة	فاتية، سمة الخياط، المخرافة، المبخرة، اللهبة، الشت، البساط، المبدع، الخصف، السرد الدعن، حبال المسد، القفص، الكرمة، السمة، مكبة سعف، صناعة الورق، الشاشة، العزاف، المنفض، المجمعة، القفير
المواد الخام والأدوات	سعف النخل، ألياف غضف، أدوات قص بسيطة، الحياكة تتم غالبًا باليد
التقنيات الحديثة	تصنيع منتجات ذات استخدامات حديثة مثل حقائب وعلب هدايا وديكور، دمج الألوان الطبيعية، ورش تعليمية لنقل المهارة للأجيال الجديدة

الصناعات الحرفية الإبداعية

يبيّن الجدول الخشبيات من حيث الأعداد والمنتجات والمواد والتقنيات حتى نهاية 2025.

البيان	التفاصيل
العدد	المؤسسات الحرفية 112، مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية 80
المنتجات الموثقة	المندوس، المنجور، السفينة، النافذة، الباب، ميداليات، المحراث، قارب الشوعي، سفينة الغنجة، قارب الشاشة
المواد الخام والأدوات	أخشاب محلية ومستوردة، أدوات نجارة ونقش، مواد تلميع وزخرفة، تطعيم بخامات معدنية عند الحاجة
التقنيات الحديثة	دمج الزخارف التقليدية مع التصاميم الحديثة، استخدام ماكينات قص دقيقة، تطوير منتجات خشبية للاستخدام اليومي بروح تراثية

الصناعات الحرفية الإبداعية

يبيّن الجدول تقطير الزهور والأعشاب والزيوت العطرية من حيث الأعداد والمنتجات والمواد والتقنيات حتى نهاية 2025.

البيان	التفاصيل
العدد	المؤسسات الحرفية 161، مزاولة الأعمال الإنتاجية المنزلية 40
المنتجات الموثقة	ماء الجعدة، ماء الحرامل، الكيذا، ماء الزموته، ماء الورد، ماء اللقاح، المحلب، ماء اللبان، الياس، زيت الزيتون، زيت القفص، زيت الشوع
المواد الخام والأدوات	حطب أشجار العتم، الدهجان، أوعية من الفخار، القرص، الصحلة، مجموعة أدوات التقطير، زجاجات للتعبئة
التقنيات الحديثة	التقطير بالبخار والتفريغ، الاستخلاص بثاني أكسيد الكربون، أنظمة تحكم رقمية، ترشيح وتنقية دقيقة، تحليل مخبري للزيوت، تعبئة حديثة



المحـــور الثاني

قطـاع التمويل والاستثمار



الفصل الأول:

التمـــــــويل

التمـويل

يُعدّ التمويل أحد المسارات المحورية التي تعمل هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) من خلالها على تمكين المؤسسات من تأسيس أعمالها وتوسيعها ورفع جاهزيتها التشغيلية، ويعرض موقع ريادة بوابةً مبسطة بما يساعد المستفيد على الوصول إلى الخيار الأنسب بحسب طبيعة النشاط واحتياج المؤسسة.

وتُبرز البرامج التمويلية تنوع برامج التمويل من حيث الفئات المستهدفة، بما يشمل تمويل فرص وبرامج القيمة المحلية المضافة، وتمويل المشاريع الصناعية ومشاريع الخدمات، وتمويل رأس المال العامل والأصول الثابتة، وتمويل المؤسسات المحتضنة ومسرّعات الأعمال، وتمويل المنتجات الحرفية والأعمال المنزلية والإنتاجية والباعة المتجولين والأنشطة المتنقلة، وتمويل العقود، وتمويل الصادرات، وتمويل المشاريع في مدينة خزائن الاقتصادية، وغيرها من البرامج ذات الصلة.

وتعكس المؤشرات الإجمالية خلال الأعوام (2023–2025) تصاعدًا واضحًا في وتيرة الدعم واتساع نطاق الوصول، حيث ارتفع عدد القروض المقدمة بما يعكس توسعًا في قاعدة المستفيدين، كما ارتفعت المبالغ المعتمدة بما يعكس قدرة البرامج التمويلية على ملامسة احتياجات السوق ودعم استمرارية الأعمال وتحقيق أثر تمكيني مباشر.

السنة	2023	2024	2025
القروض المقدمة للمؤسسات من الهيئة	218	400	514
المبلغ (ريال عماني)	22,113,860	37,690,085	44,385,764

التمـــويل

ويُظهر تحليل الاتجاه السنوي أن نمو عدد القروض كان الأسرع بين (2023–2024)، ثم استمر النمو بوتيرة مستقرة نسبيًا في (2024–2025)، بينما واصلت المبالغ المعتمدة الارتفاع مع تدرج في معدلات الزيادة، وهو ما يشير إلى توسع التمويل مع ترشيد متوسطات التمويل للفرد/المؤسسة بما يضمن شمولية أكبر في الإتاحة.

المقـــــارنـــــة	نمو عـدد القروض	نمو المبالـغ المعتمدة
2024 مقارنـة بـ 2023	83.5%	70.4%
2025 مقارنـة بـ 2024	28.5%	17.8%

ومن زاوية متوسط التمويل للقرض الواحد، يتضح أن المتوسط أخذ منحنىً تدريجيًا من 2023 إلى 2025، بما يعكس توجهًا عمليًا نحو توزيع التمويل على قاعدة أوسع من المؤسسات مع الاستمرار في ضخ مبالغ كبيرة على مستوى الإجمالي.

السـنـــــــــة	2023	2024	2025
متوسـط قيمـة القـرض (ريال عماني)	101,440	94,225	86,354

التمـــويل

ويبيّن توزيع القروض **حسب المحافظات** في عام 2025 استهدافًا واسعًا يغطي جميع المحافظات، مع تمركز أعلى في مسقط بما يتسق مع ثقلها المؤسسي، وفي الوقت ذاته يظهر حضور واضح لمحافظات رئيسية أخرى بما يعزز مبدأ العدالة في الإتاحة وتوجيه التمويل وفق احتياج النشاط، ويعد ذلك مؤشرًا إيجابيًا على انتشار مظلة التمويل وتنوع مسارات الاستفادة.

المحافظـــــة	عـدد القـروض	المبالغ المعتمـدة (ريال عماني)
مســـــــقط	230	19,050,879
الـــبـــــريمي	10	511,835
شمال الشرقية	16	1,100,000
جنوب الشرقية	39	3,276,750
شمـال الباطنة	65	6,686,550
جنـوب الباطنة	38	3,160,500
الوســـــطى	13	1,207,200
الداخليـــــة	41	3,813,000
مســـــــندم	4	551,000
الظاهـــــرة	22	1,667,600
ظفـــــــار	36	3,360,450
الإجمالـــــي	514	44,385,764

التمـــويل

كما يوضح الجدول التالي الوزن النسبي **لأكبر المحافظات من حيث عدد القروض** والمبالغ، بما يبرز أن التمويـــل فـــي عام 2025 جمع بين التركيز فـي مراكز الثقل الاقتصـــادي وبيـــن اتســـاع التغطيـة لبقية المحافظات.

المحافظـــــة	عـدد القـروض	المبالغ المعتمـدة (ريال عماني)
مســـــــقط	230	19,050,879
جنوب الشرقية	39	3,276,750
شمـال الباطنة	65	6,686,550
جنـوب الباطنة	38	3,160,500
الداخليـــــة	41	3,813,000

التمـــويل

ويعكس توزيع القروض حسب القطاعات في عام 2025 توجهًا نحو دعم القطاعات المنتجة والمرتبطة بالتشغيل وسلاسل الإمداد، مع حضور قوي للتجارة والصناعة التحويلية والتشييد والخدمات الداعمة، ويساعد هذا التوزيع في تعزيز الأثر الاقتصادي للتمويل عبر توجيهه إلى قطاعات ذات قدرة على توليد قيمة مضافة وتوسيع قاعدة الموردين وتحفيز الاستثمار المحلي.

القطـــــــــــــــاع	عـدد القـروض	المبالغ المعتمـدة (ريال عماني)
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنيـة	24	1,679,160
التشـــــــــــــييد	81	6,779,100
التعديـــن واســـــتغلال المحاجـر	9	1,204,380
التعليـــــــــــــم	13	765,400
الزراعـة والحراجة وصيد الأسـماك	33	3,356,250
الفنـــون والترفيـــه والتســـلية	7	720,850
الصناعـة التحويليـة	106	13,042,969
المعلومـات والاتصالات	7	510,000
النقـــــل والتخزيـــن	11	1,253,158

التمـــويل

القطـــــــــــــــاع	عـدد القـروض	المبالغ المعتمـدة (ريال عماني)
إمدادات الكهربـــاء والغـــاز والبخـــار وتكييـــف الهـــواء	2	278,000
إمـدادات الميـاه وأنشـطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	5	583,500
أنشـــــطة الإقامـــــة والخدمـــات الغذائيـة	26	2,676,905
أنشـطة الخدمـات الأخـرى	16	709,335
أنشـطة الخدمـات الإداريـة وخدمات الدعم	52	3,457,157
أنشطة صحة الإنسان والخدمة الاجتماعية	8	553,000
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	109	6,566,600
قطاعـات أخـرى	5	250,000
الإجمـــــــالـــــــي	514	44,385,764

التمـــويل

ويُظهر التبويب المبسط للقطاعات الأعلى وزنًا في 2025 أن تجارة الجملة والتجزئة تتصدر بعدد القروض، بينما تتصدر الصناعة التحويلية من حيث قيمة المبالغ، وهو ما يعكس توازنًا بين تمويل الأنشطة ذات الانتشار الواسع وتمويل الأنشطة ذات الاحتياج الرأسمالي الأعلى.

القطـــــــــــــــاع	حصة عدد القروض من الإجمالي	حصـة المبالـغ مـن الإجمالـي
تجـــارة الجمـــلة والتجزئـة وإصـــلاح المركبـات	21.2%	14.8%
الصنـــاعـــة التحـــويليـــة	20.6%	29.4%
التشـــــــــــــييد	15.8%	15.3%
أنشـطة الخدمـات الإداريـة وخدمـــات الدعـم	10.1%	7.8%
الزراعـــة والحراجـة وصـيد الأسماك	6.4%	7.6%
أنشـــطة الإقامـة والخدمات الغذائيـــة	5.1%	6.0%

وبصورة عامة، تعكس هذه النتائج أن التمويل خلال 2025 لم يقتصر على قطاع أو محافظة بعينها، بل اتخذ طابعًا شاملًا يعزز الوصول ويخدم قطاعات متعددة، مع استمرار توجيه مبالغ معتبرة نحو الصناعة التحويلية والتشييد والأنشطة المرتبطة بسلاسل الإمداد، وهو ما يدعم هدف التمكين الاقتصادي ورفع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي.



الفصل الثاني:

الاستثمار للمؤسسات

الاستثمار للمؤسسات

تعمل الهيئة نحو تعزيز منظومة التمويل البديل ورفع قيمة التمويل الموجّه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر تمويلية مبتكرة، بما يفتح أمام المؤسسات فرصًا أوسع للنمو ويعزز جاهزيتها للوصول إلى المستثمرين. وقد تركزت الجهود على تحويل الفرص الاستثمارية إلى مسارات عملية قابلة للتنفيذ، وبناء قنوات فعّالة للربط المباشر بين المؤسسات والممولين، بما يدعم الثقة ويعزز فرص الحصول على التمويل.

وقد تجسدت هذه الجهود في تنظيم (4) فعاليات لعرض الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين، بمشاركة (39) جهة، وهو ما يعكس اتساع نطاق الوصول وتعزيز الحضور الاستثماري للمؤسسات، ورفع مستوى التفاعل مع المستثمرين بصورة مباشرة، بما يسهم في تحسين الجاهزية الاستثمارية وزيادة فرص التمويل.

كما تم تنفيذ ورشتَي عمل توعويتين وترويجيّتين لتشجيع الاستفادة من سوق الشركات الواعدة كأحد أدوات التمويل البديلة عبر طرح الأسهم وتداولها في البورصة، حيث تم إدراج مؤسستين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في خطوة تعكس تقدّمًا ملموسًا نحو خيارات تمويل أكثر تنوعًا واستدامة. ويؤكد استمرار (7) جهات في استكمال إجراءات الدخول للسوق اتساع الاهتمام بهذا المسار، ويمثل مؤشرًا إيجابيًا على نمو الإقبال على أدوات التمويل البديلة، بما يعزز من قدرة المؤسسات على اختيار القناة التمويلية الأنسب لمسارها التشغيلي وخططها المستقبلية.

وضمن نهج تنويع أدوات التمويل، تم دعم الاستفادة من منصات التمويل الجماعي كقناة واعدة للتمويل البديل، حيث يبلغ عددها (9) منصات بإجمالي استثمارات يقدّر بنحو 4.7 مليون ريال عماني، وهو ما يعكس توسع مشاركة المستثمرين واتساع قاعدة التمويل المتاحة، ويعزز فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى تمويل أكثر مرونة وشمولًا، ويساعد على رفع الثقة في نماذج التمويل الحديثة التي تساند النمو التدريجي وتوسيع العمليات.

الاستثمار للمؤسسات

كما تم تعزيز النهج التكاملي عبر التعاون مع محافظ صندوق عُمان المستقبل لمواجهة التحديات التي تعترض نمو المؤسسات الواعدة، والعمل المشترك على تحديد الحلول والمبادرات التي تسهم في تسريع الوصول إلى التمويل وتحسين الجاهزية الاستثمارية، بما يدعم تحقيق أثر مستدام على منظومة الاستثمار وريادة الأعمال في سلطنة عُمان.

وتشير مؤشرات التمويل خلال عام 2025م إلى حصيلة إيجابية تعكس اتساع نطاق الأثر، حيث بلغ إجمالي قيمة التمويل الجماعي نحو 19.2 مليون ريال عماني، استفاد منها (243) مشروعًا، بما يبرز قدرة قنوات التمويل البديلة على توفير تمويل فعلي يدعم توسع المشاريع وتعزز استقرارها، ويمنحها دفعة عملية للنمو ورفع قدرتها على الاستمرار والمنافسة.

البيـــــــــــان	حـــتى نهايـــة عـــام 2025م
عدد المشاريع الممولة	243
إجمالي مبلـغ التمويل	19.2 مليـون ريـال عماني



البيـئة الداعمة لريـادة الأعمـال توفر منظومة متكاملة تجمع

التدريب

التمويل

الفرص

في مســـار واحـد للنمـو



الفصل الثالث :

مراكز ريادة الأعمـــــــال

مراكز ريادة الأعمال

يُظهر أن منظومة ريادة الأعمال عبر مراكز ريادة الأعمال ومسرّعات الأعمال خلال 2022–2025 اتجهت نحو نموذج أكثر تركيزًا على الأثر، من حيث اتساع قاعدة المؤسسات المحتضنة، ووضوح مخرجات التخرج، وارتباط النتائج بفرص عمل للقوى العاملة الوطنية، إلى جانب تسجيل إيرادات تعكس قيمة اقتصادية متحققة من برامج الاحتضان. ويؤكد هذا المسار أن توسع منظومة الاحتضان لم يكن توسعًا شكليًا، بل ارتبط بتعزيز القدرة على التمكين والتطوير والتشبيك، بما يرفع جاهزية المؤسسات المحتضنة للانتقال من مرحلة الدعم إلى مرحلة الاستدامة والدخول للأسواق.

السنة	2023	2024	2025
عدد المؤسسات المحتضنة	103	129	137

ويعكس نمو عدد المؤسسات المحتضنة خلال 2023–2025 اتساع قاعدة المستفيدين بصورة متدرجة، بما يعزز من دلالة المنظومة بوصفها قناة داعمة لتطوير المشاريع الناشئة وتحويلها إلى مؤسسات أكثر تنظيمًا وجاهزية. ويتزامن ذلك مع حضور ملموس لفرص العمل للقوى العاملة الوطنية داخل المؤسسات المحتضنة، بما يعكس ارتباط الاحتضان ببعد التمكين الاقتصادي، وإسهامه في خلق فرص تشغيل ضمن بيئة الأعمال الناشئة.

السنة	2023	2024	2025
عدد القوى العاملة الوطنية في المؤسسات المحتضنة	382	243	231

مراكز ريادة الأعمال

وفي جانب توسع البنية الداعمة للاحتضان، ارتفع عدد الحاضنات من 15 في 2023 إلى 26 في 2024 ثم إلى 30 في 2025، وهو ما يعكس توسعًا في الطاقة الاستيعابية وتحسنًا في انتشار قنوات الاحتضان العامة والتخصصية، بما يرفع من قدرة المنظومة على الوصول إلى شرائح أوسع من رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة.

السنة	2023	2024	2025
عدد مراكز ريادة الأعمال	15	26	30

ومن منظور الأثر الاقتصادي، تُظهر الإيرادات المسجلة للمؤسسات المحتضنة قيمة مضافة مرتبطة بمنظومة الاحتضان، بما يبرز أهمية الاستمرار في تطوير جودة الخدمات داخل الحاضنات لتعظيم العائد المتحقق، وقد بلغ إجمالي الإيرادات نحو 4.30 مليون ريال عماني في 2023، ثم نحو 2.29 مليون ريال عماني في 2024، وارتفع إلى نحو 3.08 مليون ريال عماني في 2025، بما يعكس تحسنًا في 2025 مقارنةً بالعام السابق ويؤكد وجود نتائج اقتصادية قابلة للقياس.

السنة	2023	2024	2025
إجمالي الإيرادات	4.30 مليون ﷼	2.29 مليون ﷼	3.08 مليون ﷼

مراكز ريادة الأعمال

وتؤكد مؤشرات عام 2025 تحقق مخرجات ملموسة لمنظومة الاحتضان، حيث بلغت نسبة التخرج من مراكز ريادة الأعمال الأعمال العامة والتخصصية 64%، بما يعكس انتقالًا واضحًا لعدد معتبر من المؤسسات من مرحلة الدعم إلى مرحلة الاعتماد على الذات، وهو ما يعزز مفهوم الاستدامة والجاهزية السوقية كمخرجات رئيسة لبرامج الاحتضان.

المـؤشر	القيـــمة
نسبة التخرج من حاضنات الأعمال العامة والتخصصية	64%

ويظهر أن أهـــداف مراكـــز ريادة الأعمال تتجه بصورة متزايدة نحو تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات العامة والتخصصية، وتقديم الدعم الفني والخدمات اللازمة عبر التوجيه والإرشاد والاستشارات، والمساهمة في إيجاد فرص عمل، إلى جانب ضمان جاهزية المؤسسات المحتضنة للتخرج وقدرتها على المنافسة والدخول للأسواق واستدامة أعمالها.

وفي عام 2025، يوضح أداء مركز ريادة الأعمال بديوان عام الهيئة بمحافظة مسقط أثرًا اقتصاديًا بارزًا مقارنةً بحجم الاحتضان، حيث سجل 64 فرصة عمل (قوى عاملة وطنية) وإيرادات بلغت 1.40 مليون ريال عماني مع احتضان 36 مؤسسة، بما يعكس قوة الأثر الاقتصادي للمؤسسات المحتضنة ضمن هذا النموذج.

مركز ريادة الأعمال الخوير
(محافظة مسقط)

فرص العمل (قوى عاملة وطنية)	إجمالـــي الإيـــرادات	عدد المؤسسات المحتضنة
64	1.40 مليون ريال عماني	36

مراكز ريادة الأعمال

وبالتوازي، يعكس نموذج مركز ريادة الأعمال للاحتضان الافتراضي توسعًا نوعيًا في تقديم خدمات الاحتضان دون اشتراط المساحات المكتبية، بما يعزز الوصول للمستفيدين في مختلف المحافظات ويرفع كفاءة تقديم الخدمات عن بُعد، وقد سجل في 2025 عددًا أعلى من فرص العمل مقارنة بحجم الاحتضان، حيث بلغت فرص العمل 113 وإجمالي الإيرادات 493 ألف ريال عماني مع احتضان 30 مؤسسة.

	فرص العمل (قوى عاملة وطنية)	إجمالي الإيرادات	عدد المؤسسات المحتضنة
مركز ريادة الأعمال للاحتضان الافتراضي	113	493 ألف ريال عماني	30

وفي جانب الاحتضان المتخصص، يُظهر مركز ريادة الأعمال للصناعات الإبداعية (مركز الشباب – مسقط) في 2025 قدرة الاحتضان التخصصي على تحقيق أثر اقتصادي ملموس مع عدد محدود من المؤسسات، حيث سجل 23 فرصة عمل وإيرادات 79 ألف ريال عماني مع احتضان 8 مؤسسات، بما يعكس أهمية دعم مراكز الأعمال التخصصية بوصفها رافدًا لصناعات ذات قيمة مضافة وربط المخرجات بالقطاعات الإبداعية.

	فرص العمل (قوى عاملة وطنية)	إجمالي الإيرادات	عدد المؤسسات المحتضنة
مركز ريادة الأعمال للصناعات الإبداعية (جراند مول مسقط - مركز الشباب)	23	79 ألف ريال عماني	8

مراكز ريادة الأعمال

وعلى مستوى المحافظات، تعكس البيانات استمرار اتساع انتشار مراكز ريادة الأعمال وربط خدمات الاحتضان بالفرص الاقتصادية المحلية، حيث سجل مركز ريادة الأعمال بمحافظة الداخلية – نزوى 35 فرصة عمل وإيرادات 50 ألف ريال عماني مع احتضان 13 مؤسسة، بما يدعم مرحلة بناء قاعدة المستفيدين وتعزيز جاهزية المؤسسات المحتضنة.

	فرص العمل (قوى عاملة وطنية)	إجمالي الإيرادات	عدد المؤسسات المحتضنة
مركز ريادة الأعمال بمحافظة الداخلية – نزوى	35	50 ألف ريال عماني	13

كما يعكس مركز ريادة الأعمال بمحافظة جنوب الباطنة – بركاء أثرًا أوليًا داعمًا، حيث سجل 15 فرصة عمل وإيرادات 144 ألف ريال عماني مع احتضان 9 مؤسسات، بما يساند التوجه نحو رفع الاستيعاب تدريجيًا وتعظيم النتائج الاقتصادية في الأعوام القادمة.

	فرص العمل (قوى عاملة وطنية)	إجمالي الإيرادات	عدد المؤسسات المحتضنة
مركز ريادة الأعمال بمحافظة جنوب الباطنة – بركاء	15	144 ألف ريال عماني	9

مراكز ريادة الأعمال

وفي محافظة ظفار، يُظهر مركز ريادة الأعمال (مجمع السلطان قابوس الشبابي – ظفار) حضورًا داعمًا للمشاريع المحلية وربطها بفرص المحافظة، حيث سجل 7 فرص عمل وإيرادات 45 ألف ريال عماني مع احتضان 6 مؤسسات، بما يعكس توجهًا نحو تعزيز الاستدامة التشغيلية للمؤسسات المحتضنة.

مركز ريادة الأعمال (مجمع السلطان قابوس الشبابي – ظفار)	فرص العمل (قوى عاملة وطنية)	إجمالي الإيرادات	عدد المؤسسات المحتضنة
	7	45 ألف ريال عماني	6

كما يبرز مركز ريادة الأعمال بمحافظة شمال الباطنة كمؤشر توسعي داعم لرفع الوصول للخدمة وتعزيز النتائج الاقتصادية، حيث سجل 38 فرصة عمل وإيرادات 222 ألف ريال عماني مع احتضان 22 مؤسسة، بما يعكس جدوى التوسع الجغرافي لمراكز ريادة الأعمال في رفع الوصول للخدمة وتعزيز الأثر.

مركز ريادة الأعمال بمحافظة شمال الباطنة	فرص العمل (قوى عاملة وطنية)	إجمالي الإيرادات	عدد المؤسسات المحتضنة
	38	222 ألف ريال عماني	22

وبصورة تكاملية، فإن قراءة هذه المؤشرات مجتمعة تُظهر أن منظومة ريادة الأعمال عبر الاحتضان خلال 2022–2025 اتسمت بتوسع في البنية الداعمة، ونمو في قاعدة المؤسسات المحتضنة، وحضور واضح للقوى العاملة الوطنية، وتحقق أثر اقتصادي عبر الإيرادات، إلى جانب تعزيز مخرجات التخرج في 2025، وهو ما يعكس مسارًا إيجابيًا يدعم توجه الهيئة نحو رفع الاستدامة والجاهزية السوقية للمؤسسات المحتضنة، وتوسيع الشراكات بما فيها الحاضنات الخاصة المدعومة لتعزيز الطاقة الاستيعابية ومرونة منظومة الاحتضان على مستوى المحافظات.

الفصل الرابع:

برنامج الشركات الناشئة العُمانية الواعدة

The Rising Omani Startups Programme

الشركات الناشئة العمانية الواعدة

وصف البرنامج

يعد برنامج الشركات الناشئة العُمانية الواعدة برنامجًا وطنيًا برئاسة فخرية من صاحب السمو السيد بلعرب بن هيثم آل سعيد الموقر لمدة ثلاثة أعوام (من 2023 إلى 2025) ويهدف إلى تحفيز منظومة الشركات الناشئة القائمة على التقنية المتقدمة والابتكار في سلطنة عُمان، والإسهام في نشر ثقافة الشركات الناشئة في المؤسسات التعليمية، وتعزيز وعي المجتمع بأهميتها، وتصعيد عدد من الشركات الناشئة العُمانية إلى المستوى الإقليمي والعالمي، كما يهدف إلى تمكين أصحاب الأفكار المبتكرة، ودعم تأسيس الشركات الناشئة في هذا المجال وربطها بفرص الأعمال والاستثمار والتمويل بما يحقق لها التوسع في الأسواق المحلية والعالمية، ويسعى إلى رفع ترتيب سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالابتكار والتقنية وسهولة ممارسة الأعمال.

أهداف البرنامج

- نشر ثقافة الشركات الناشئة على مستوى التعليمي والمجتمع المحلي
- توفير الدعم للشباب العُماني في المراحل الأولية لتأسيس شركات ناشئة قائمة على الابتكار والتقنية
- تصعيد عدد من الشركات الناشئة العُمانية إلى المستوى الإقليمي والعالمي
- تحسين منظومة الشركات الناشئة القائمة على الابتكار والتقنية في سلطنةعُمان
- إيجاد حلول تمويلية واستثمارية مستدامة تتناسب مع احتياجات الشركات الناشئة



الابتكار يخلق مسارات جديدة للاقتصاد، والشركات الناشئة تقود هذه المسارات

نحو المستقبل

الشركات الناشئة العمانية الواعدة

مبادئ البرنامج

تمكين أصحاب الأفكار المبتكرة ودعم تأسيس المشاريع الناشئة وربطها مع فرص أعمال بالقطاعين الحكومي والخاص

جذب الفرص استثمارية للشركات الناشئة وفتح آفاق جديدة للتوسع خارج سلطنة عُمان

رؤية البرنامج

بناء منظومة وطنية تُخرِج شركات ناشئة عُمانية عالية النمو، قائمة على الابتكار والتقنية، وقادرة على إحداث أثر اقتصادي مستدام محليًا وعالميًا

الشركاء الإستراتيجيين

وزارة الاقتصاد
Ministry of Economy

وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Transport, Communications and Information Technology

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
Ministry of Higher Education, Research and Innovation

ريادة riyada
هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Development Authority

مجموعة إثكاء
ITHCA GROUP

المحاور الإستراتيجية

بناء القدرات

يختص هذا المحور ببناء القدرات الريادية وتعزيز كفاءة رواد الأعمال في مختلف المجالات، وإعداد الجيل القادم لفهم منظومة الشركات الناشئة، من خلال مبادرات استراتيجية تدعم النمو والاستدامة.

التمويل والاستثمار

يركّز هذا المحور على تعزيز منظومة التمويل والاستثمار في الشركات الناشئة، وتمكينها من الوصول إلى أدوات تمويل متنوعة، ودعم نموها واستدامتها من خلال مبادرات تدعم جاهزيتها للنمو والتوسع.

البيئة التشريعية الداعمة

يسهم هذا المحور في بناء بيئة تشريعية داعمة ومحفِّزة، وتمكين رواد الأعمال من العمل بثقة، وتعزيز وضوح الأطر التنظيمية للشركات الناشئة.

الشركات الناشئة العمانية الواعدة

أبرز المؤشرات في الشركات الناشئة العُمانية

صندوق الاستثمار الجريء في الشركات الناشئة
Venture Capital

60
مليون ريال عماني

استحداث صندوق للاستثمار في الشركات تحت مظلة صندوق عُمان المستقبل.

مبادرة المنح المالية للشركات الناشئة
Financial Grant Fund

1.2
مليون ريال عماني

استحداث مسار للمنح المالية

عدد الشركات الناشئة في سلطنة عُمان
Startup Companies

205
شركة ناشئة

قائمة على التقنية والابتكار مسجلة

القيمة السوقية للشركات الناشئة العُمانية
Omani Startups Market Value

395
مليون دولار

إجمالي القيمة السوقية للشركات الناشئة العُمانية

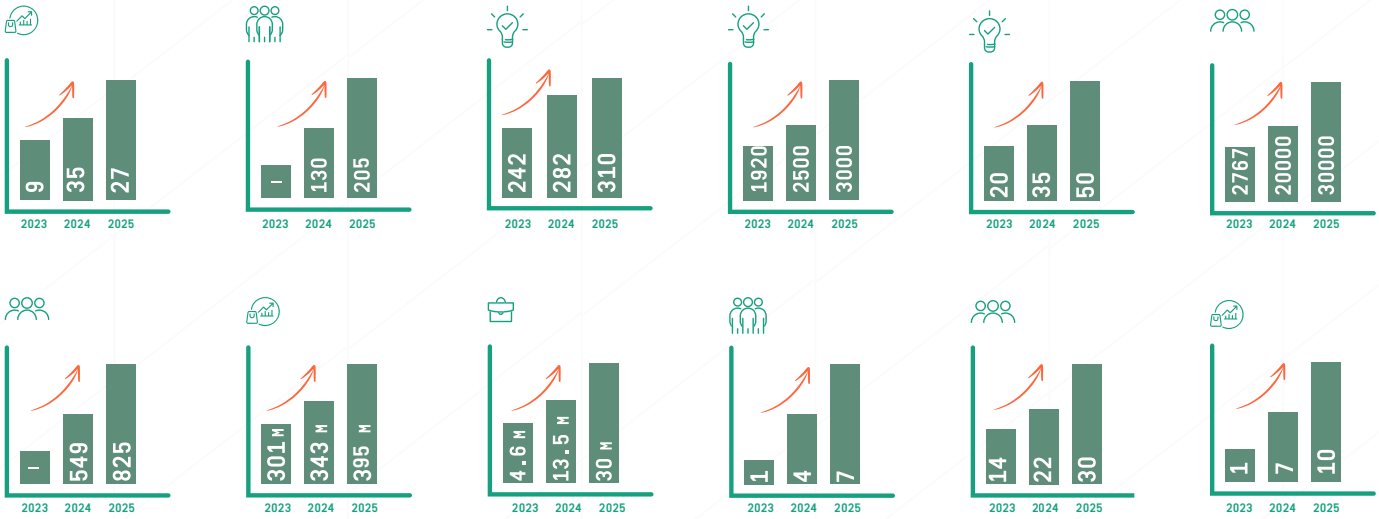

أبرز القطاعات الواعدة للشركات الناشئة :

بحسب تقرير مؤسسة ستارتب جينوم (مؤسسة بحثية واستشارية دولية متخصصة في دراسة وتحليل بيئات ريادة ا عمال في مختلف أنحاء العالم) توصي المؤسسة بالقطاعات الواعدة للشركات الناشئة في سلطنة عُمان.

التقنيات النظيفة
Cleantech

الصناعة 4.0
Industry 4.0

التقنيات المالية
Fintech

مؤشـــرات رقميـة تعكـــس رحلة نمو و تحول و تسارع

أثر منظومة ريادة الأعمال و الشركـــات الناشئة منذ تأسيس برنامج الشركات الناشئة العُمانية الواعدة 2023 - 2025م

30,000
عـدد المستفيديـن من مبـادرات نشـر ثقافة الشركات الناشئة سنوياً

50
عـدد المعسكـرات و الهاكـاثونـات سنـويـاً

+3,000
عـدد أفكار المشـاريع الناشئة المسجلة سنوياً (المعسكرات و الهاكاثونات و المسابقات)

310
عـدد المشاريع الطلابية المسجلة القائمة على الإبتكار و التقنية

+300
فعالية وحلقة عمل ومعسكر تدريبي وجلسة معرفية ألعاب وقصص ومسابقات تعليمية ريادية

205
عـدد الشركات الناشئة الحاصلة على بطاقة ريادة للشركات الناشئة

30
عـدد مراكـز ريـادة الأعمال والشركات الناشئة

10
عـدد مسرعـات الأعمـال للشركـات الناشئـة

32
حافـز مفعـل
عدد الحوافز والتسهيلات التي تقدمها الحكومة للشركـات الناشئـة

7
عـدد منصـات التمويـل الجماعي المخصصة للشركات الناشئـة، و المؤسسـات الصغيـرة والمتوسطـة

11
عـدد صناديـق رأس المـال الجريء مخصصـة للشركـات الناشئـة، و المؤسسـات الصغيـرة والمتوسطـة

11.5
مليـون ريـال عماني
إجمالي قيمة الاستثمارات السنـوية في الشـركات الناشئة

825
عـدد فـرص العمـل المسجـلة من خـلال الشركـات الناشئـة

78
عـدد الشركـات الناشئـة العمانية الحاصلة على استثمارات خلال عام 2025/2024

22
عـدد الشركـات الناشئـة التي تبلـغ قيمتهـا السوقيـة 5 مليـون دولار فأعلى

15
ضمن افضل 15 من حيث سرعـة التطـور وأداء منظومة الشركات الناشئة

10
ضمـن أفضـل 10 دول على مستـوى الشـرق الاوسـط وشمـال أفريقيـا في الاسـواق الجاذبـة للمواهـب بتكلفـة مناسبـة





المحـــور الثـالـث

قطـاع الدعـم المؤسسـي



الفصل الأول:

برامج التعاون والاتفاقيات

تسعى الهيئة إلى تحـقيق أهـــداف عبر بناء علاقات مؤسسية وشراكات استراتيجية محليًا ودوليًا، بما يدعم بيئة عمل محفـــزة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعــزز التشبيك ونقل المعرفة واستقطاب فرص التعاون ذات الأثر، إلى جانب إدارة المتطلبات البروتوكولية واللوجستية المرتبطة بأنشطة الهيئة وفعالياتها على مدار العام.

57

إجمالي عدد مذكرات التفاهم

خـــلال الفتــرة 2020– 2025

منها 10

مذكـــرات

خلال عام 2025

مسار الاتفاقيات المحلية خلال الفتــرة 2020–2025	2020	2021	2022	2023	2024	2025
	0	5	18	16	8	10

خلال عام 2025، تركزت الشراكات المحلية في القطاع الخاص، إلى جانب شراكات أكاديمية وحكومية، وفق التوزيع التالي الذي يوضح إجمالي الاتفاقيات ونسب إنجازها مع الهيئة.

القطاع الحكومي

عدد المذكرات **1**

مذكرة تفاهم بين الهيئة ووزارة التراث والسياحة	مدة الاتفاقية (7) سنوات

أكـــــــاديمي

عدد المذكرات 2

مدة الاتفاقية (1) سنة	برنامـج تعـاون بين الهيئة والجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا
مدة الاتفاقية (1)سنة	برنامـج تعـاون بين الهيئة وجامعـة البريمي

القطـاع الخاص

عدد المذكرات 7

مدة الاتفاقية (1) سنة	برنامـج تعـاون بين الهيئة وأوتورد باوند عمـان
مدة الاتفاقية (2) سنتين	برنامج تعاون بين الهيئة وشركة تنمية نفط عمان في مجال تطوير وتصعيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مدة الاتفاقية (2) سنتين	برنامج تعاون بين الهيئة وشركة تنمية نفط عمان في مجال تطوير الموردين
مدة الاتفاقية (1) سنة	برنامج تعاون بين الهيئة ومركز عمان للمؤتمرات والمعارض
مدة الاتفاقية (18) شهرا	اتفاقية بين الهيئة والشركة العُمانية الهندية للسماد أوميفكو
مدة الاتفاقية (3) سنوات	برنامج تعاون بين الهيئة ونماء لخدمـات الميـاه
مدة الاتفاقية (2) سنتين	برنامج تعـاون بين الهيئة وشركة فلك للأعمـال

وتبرز بعض النتائج التنفيذية ذات القيمة العملية خلال 2025 في عدد من الاتفاقيات، حيث تم تنفيذ 4 دورات في برنامج أوتورد باوند عمان خلال الفترة من أبريل إلى مايو 2025، وبمشاركة 61 مشارك ومشاركة، وتمت جدولة 4 دورات إضافية خلال الفترة من أغسطس إلى أكتوبر 2025، وبعدد 20 مشاركًا أساسيًا في كل دورة. وفي برنامج تطوير وتصعيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع شركة تنمية نفط عمان، تم الإعلان لتسجيل المؤسسات بتاريخ 2025/4/28، وبلغ عدد المؤسسات المسجلة 18 مؤسسة، وتم اختيار 8 مؤسسات للمرحلة التالية، ثم اختيار 3 مؤسسات مستوفية للاشتراطات والمعايير. وفي برنامج تطوير الموردين مع الشركة نفسها، تم تحديد 5 فرص استثمارية عبر استهداف 5 مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتم تنفيذ زيارات ميدانية شملت 3 مؤسسات حتى تاريخه ضمن بيانات التقرير. وفي برنامج نماء لخدمات المياه، بلغ عدد المسجلين 86، وبلغ عدد المؤسسات المستفيدة 39.

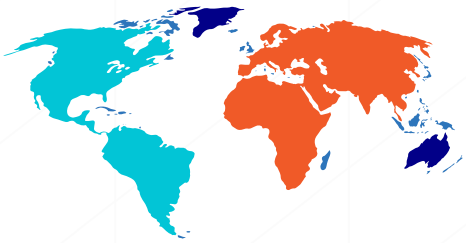

وعلى المستوى الدولي، سجّل مسار مذكرات التفاهم خارج السلطنة نمطًا مستقرًا في عدد الاتفاقيات خلال السنوات الأخيرة، وذلك على النحو الأتي :

مسار الاتفاقيات الدولية خلال الفترة 2020–2024	2020	2021	2022	2023	2024	2025
	0	1	2	2	2	2

2 مذكرات خلال عام 2025

تصنيف : حكومي
منظمة الصناعات الصغيرة والمناطق الصناعية الجمهورية الإسلامية الإيرانية
(3) سنوات مدة الاتفاقية

تصنيف : حكومي
صادرات البحرين
مملكة البحرين
(3) سنوات مدة الاتفاقية

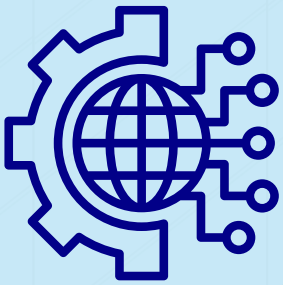

الفصل الثاني :

حصاد خطة التحول الرقمي

انسجاماً مع التوجهات الوطنية للتحول الرقمي، واصلت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفيذ خطة التحول الرقمي 2021–2025 عبر التركيز على رقمنة الخدمات، وتدشين منصات رقمية متكاملة، وتبنّي التقنيات الحديثة، بما يعزز تجربة المستفيد ويرفع كفاءة العمل المؤسسي وجودة تقديم الخدمات.

انجازات تحققت

100%
رقمنة الخدمات المؤسسية المقدمة من الهيئة

14
خدمة مرقمنة

أبرز ما تحقق في جانب المنصات والقنوات الرقمية ضمن الخطة:

رقمنة الخدمات المؤسسية

تحقيق رقمنة 100% من الخدمات المؤسسية المقدمة من الهيئة بعدد 14 خدمة، وإتاحتها عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة والتطبيق الذكي والتكامل مع البوابات الحكومية المشتركة، بما مكّن المستفيدين من إنجاز معاملاتهم على مدار الساعة دون الحاجة إلى الحضور الشخصي.

منصة خدمات رواد الأعمال

تدشين منصة رقمية متكاملة لخدمات رواد الأعمال تشمل الخدمات الإجرائية والاستشارية المقدمة من الهيئة، مع أتمتة الإجراءات وتحسين رحلة المستفيد، وتحقيق نسبة إنجاز 100% في برمجة الخدمات مع الاستمرارية في التحسين والتطوير.

تطـــوير البوابة الإلكـــترونية

تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني للهيئة ليكون بوابة رقمية موحدة للخدمات، بما يعزز تجربة المستخدم وتعدد قنوات الوصول للخدمات، ويدعم التكامل مع المنصات الحكومية ذات العلاقة.

الخارطـــة الاستثمـــارية

إطلاق منصة الخارطة الاستثمارية كأداة رقمية تفاعلية لعرض وتحليل الفرص الاستثمارية، وتمكين المستثمرين ورواد الأعمال من اتخاذ قرارات مبنية على البيانات، مع توفير تغطية جغرافية شاملة وتحديث مستمر للبيانات

تدشين التطبيق الهاتفي للهيئة

تدشين التطبيق الهاتفي كقناة رقمية إضافية ومتكاملة لتقديم الخدمات المؤسسية ضمن استراتيجية تعدد قنوات الوصول، وإتاحة الخدمات عبر الهواتف الذكية مع دعم التكامل مع أنظمة الهيئة الرقمية والبوابات الحكومية، بما يعزز تجربة المستخدم ويرفع كفاءة تقديم الخدمة ويزيد استخدام القنوات الرقمية الذكية، ويدعم هدف رقمنة 100% من الخدمات ومبدأ الخدمة الأقرب للمستفيد.

وبالتوازي مع تطوير القنوات الرقمية، تم توظيف التحليل الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة الخدمة ورفع كفاءة الاستجابة ودعم اتخاذ القرار:

المســـاعد الـــــذكي

تدشين منصـــة المســـاعد الذكي المعتمـــدة على تقنيـــات الذكاء الاصطناعي، لتقديم استشارات فورية وتحليل بيانات أداء المؤسسة، بما يعزز جودة الخدمات الرقمية ويرفع كفاءة الاستجابة لاستفسارات المستفيدين.

لوحـــات قيـــاس الأداء وتحـــليل البيـــانات

تطبيق حلول ذكاء الأعمال ولوحات قياس الأداء وتحليل البيانات لتوفير تقارير ومؤشرات دقيقة وفورية، بما يعزز الشفافية والحكومة الرقمية في متابعة المشاريع والمبادرات.

كما أسهمت المنصات الداخلية في رفع الكفاءة التشغيلية وتنظيم العمل وتحسين الحوكمة والمتابعة:

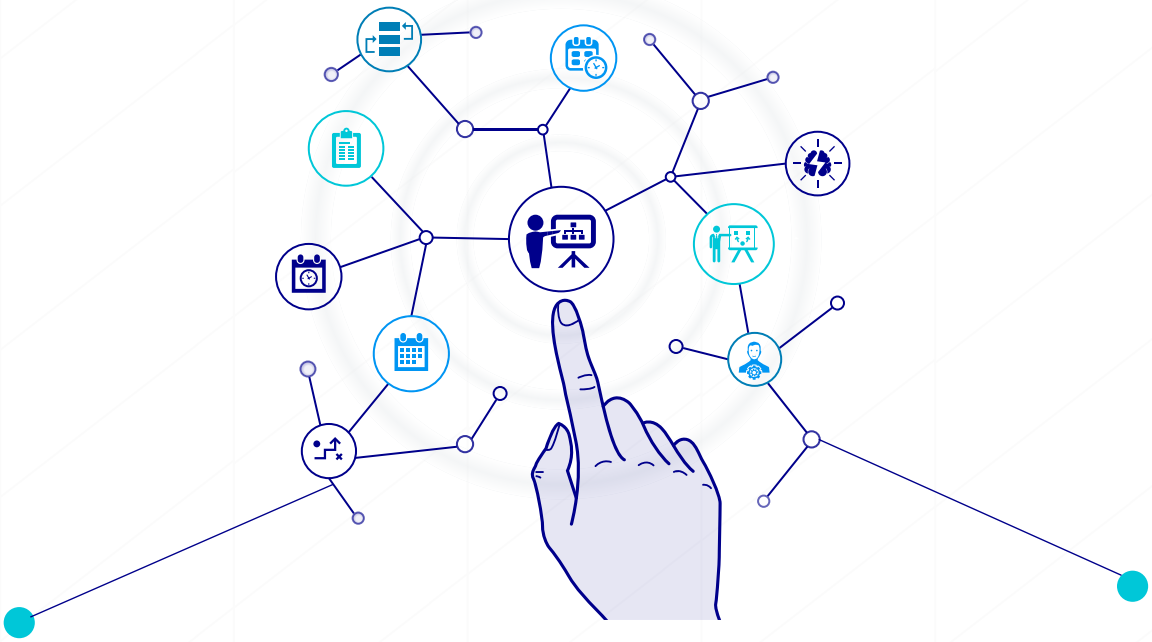

منصة الأعمال الداخليـــة

تدشين منصة رقمية لإدارة الإجراءات والعمليات الداخلية، بما يسرّع سير العمل ويحسن التنسيق بين الوحدات التنظيمية ويرفع الكفاءة التشغيلية ويعزز الاستدامة الرقمية.

منصة إتقان لإدارة المشاريع

إطلاق منصة إتقان كمنصة مركزية لإدارة المشـــاريع والمبادرات، وتمكين متابعة المهـــام ولوحـــات التحكم والتقارير، بما يدعم الحوكمـــة الرقمية ودقة نقل البيانات للإدارة العليا

كما أسهمت المنصات الداخلية في رفع الكفاءة التشغيلية وتنظيم العمل وتحسين الحوكمة والمتابعة:



خفض التكاليف التشغيلية

40%

رقمنة الخدمات المؤسسية المقدمة من الهيئة



مستوى رضا المستفيدين

76%

منظومة **الإجادة الرقمية** الحكومية

تحقيق نتيجة

9 /100

على مستوى متقدم



محور تطوير **وأتمتة الخدمات**

الحصول على الدرجة الكاملة

5 /5



أثر **التطبيق الهاتفي**

توسيع نطاق الوصول للخدمات الرقمية، وتعزيز رضا المستفيدين، ودعم الاستخدام المتنامي للقنوات الذكية ضمن منظومة التحول الرقمي بالهيئة

تعكس هذه المخرجات نجاح الهيئة

في تنفيذ خطة التحول الرقمي 2021–2025 وفق توجهات واضحة وممارسات مؤسسية داعمة، أسهمت في تحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة الأداء وتعزيز تجربة المستفيد، مع ترسيخ مكانة الهيئة كجهة رائدة في التحول الرقمي الحكومي الداعم لنمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



الفصل الثالث :

حصول ريادة على شهادة الآيزو 9001:2015 ISO

شهادة الآيزو ISO 9001:2015

حصول ريادة على شهادة ISO 9001:2015 عكس توجّهًا مؤسسيًا لترسيخ إدارة الجودة وتوحيد منهجيات العمل بما يدعم رفع كفاءة الأداء وتحسين تجربة المستفيدين واستدامة جودة الخدمات.

- تأهيل وتدريب **40** موظفًا كمدققين داخليين معتمدين،
- تنفيذ ورشة لروّاد الأعمال حول نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015 بمشاركة **30** رائد عمل، ،
- رشة لمدراء ورؤساء الأقسام ومن في حكمهم بعنوان كيف تستعد للتدقيق الخارجي بمشاركة **70** موظفًا


شهادة تسجيل

ISO 9001:2015

ضمن إطار تنفيذ خطة تحسين وتطوير خدمات الهيئة للفترة 2023–2025، تم العمل على إعادة هندسة وتبسيط إجراءات الخدمات المؤسسية بهدف رفع كفاءة الأداء وتقليل زمن إنجاز المعاملات وتحسين تجربة المستفيدين. وشملت الخطة.

شهدت المنظومة التنفيذية تقدمًا في استكمال وتطبيق الإجراءات التشغيلية المعتمدة، حيث جرى إعداد **29** إجراءً موحدًا، إلى جانب تنسيق وتحديث أكثر من **240** استمارة تغطي مجالات العمل المختلفة، بما يعزز توحيد الإجراءات وتقليل زمن إنجاز الخدمات ودعم استدامة جودة الأداء المؤسسي.

14 خدمة رئيسية

- خدمات بطاقة ريادة الأعمال
- طلب الاحتضان
- برنامج جاهزية رائد العمل
- طلب الخدمات الاستشارية العامة والتخصصية
- خدمة متابعة المشاريع الممولة
- خدمة بطاقة ريادة الأعمال للشركات الناشئة
- برنامج التوجيه
- خدمات التسويق والترويج
- خدمة نوافذ
- خدمة الشكاوى والمقترحات
- طلب الالتحاق بالبرامج التدريبية والدعم التدريبي
- خدمة بطاقة ريادة الأعمال للشركات الناشئة
- خدمة الامتياز التجاري
- خدمة الدعم الحرفي

وقد تحقق تقدم في تبسيط الإجراءات وتقليل عدد الموافقات والزمن المستغرق لتقديم الخدمة، إلى جانب تنفيذ **85 جلسة** تحسين مستمر بالتعاون مع ملاك الخدمات وفرق التحول الرقمي وإدارة التغيير، بما يعكس التزام الهيئة بتطبيق أفضل ممارسات الجودة والحوكمة المؤسسية وتحقيق التحسين المستدام في مستوى الخدمات المقدمة.

تجاوب
TAJAWOB

الفصل الرابع :

منصة تجاوب
لتعزيز التواصل والاستجابة

منصة تجاوب

تتيح للمستفيـــدين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم المقترحات والشكـاوى والبلاغات والاستفسارات مباشرة إلى الهيئة بسرعة وسهـــــولة، بما يعزز قنوات التواصـــل ويُسهم في فهم التحديات التي تواجه رواد الأعمال وحاملي بطاقة ريادة، وتحسين الخدمات والبرامج وفق احتياجات المستفيـــــدين الفعلية. كما تدعم المنصة قياس رضا المستفيدين بشكل دوري عبر التقييمـات والتغذية الراجعة، وتساعد على اتخاذ قرارات تطويرية مبنية على بيانات واقعية لتحـــــسين الأداء وجودة الخدمات.

وتسهم المنصة كذلك في تسهيل تحويل الطلبات ومتابعتها بين الجهات أو الأقسام المعنية عند الحاجة، بما يعزز التنسيق ويختصر وقت المستفيد والموظف. كما وفرت المنصة الجهد والوقت من خلال وضوح مسار الإجراء وزمن الاستجابة لكل خدمة، وإلزام الفريق المختص باتخاذ الإجراء وفق المدد المحددة داخل المنصة، دون الحاجة لانتظار طويل أو مراجعات متكررة

إحصائية منصة تجاوب لعام 2025

المقترحات

عدد المقترحات الواردة
11 مقترحات

نسبـــة الإنجـــاز
% 54.54

البلاغات

عدد البلاغات الواردة
3 بلاغات

نسبـــة الإنجـــاز
% 100

الشكاوي

عدد الشكاوي الواردة
12 شكوى

نسبـــة الإنجـــاز
% 58.33

الاستفسارات

عدد الاستفسارات الواردة
7 استفسار

نسبـــة الإنجـــاز
% 85.71

إجمالي الطلبات 33 طلب



الفصل الخامس:

الدراسات والبحوث الوطنية لريادة



تولي ريادة

اهتمامًا بالغًا **بإعداد الدراسات والبحوث المتخصصة** التي تشكّل قاعدة معرفية داعمة لصنع القرار، وتعزيز السياسات الوطنية المرتبطة بتنمية ريادة الأعمال، وتطوير البيئة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان. فمنذ تأسيس الهيئة، تبنّت نهجًا بحثيًا قائمًا على استشراف التحديات، وتحليل الفرص، وتقييم البرامج والسياسات، وإجراء دراسات معمّقة تسهم في بناء رؤى واقعية وتطوير مبادرات تستجيب لاحتياجات السوق ومتطلبات منظومة ريادة الأعمال.

ويأتي هذا الفصل ليستعرض أبرز الدراسات التي أعدّتها الهيئة خلال السنوات الماضية، والتي تناولت قضايا محورية مثل الابتكار في مؤسسات التعليم العالي، وقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتطوير خدمات المتعاملين، إضافة إلى التقرير الوطني للمرصد العالمي لريادة الأعمال، والدراسات المرتبطة بالتحول الرقمي وتبنّي الخدمات الإلكترونية. وتسلّط هذه الدراسات الضوء على التحديات، وتستعرض تحليلات معمّقة للواقع الاقتصادي والريادي، وتطرح توصيات عملية تساعد على تطوير المبادرات والسياسات المستقبلية.

ويمثل هذا العرض توثيقًا للجهود البحثية التي قامت بها الهيئة، وإبرازًا لمخرجاتها، وترسيخًا للدور المؤسسي الذي تضطلع به في دعم القطاع، من خلال المعرفة الموثقة التي ترتقي بصناعة القرار وتسهم في تطوير بيئة الأعمال على مستوى المحافظات والقطاعات كافة.



سلطنة عمان في المـــركز 8 عالميـــا

في مؤشر ريادة الأعمال العالمي للعام 2025 / 2024

الدراسة الأولى :
المرصد العالمي لريادة الأعمال

- **تمثل دراسة المرصد العالمي لريادة الأعمال** إحدى أهم الدراسات المرجعية التي تعتمد عليها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقييم البيئة الريادية في سلطنة عُمان ومتابعة تطورها مقارنة بالدول المشاركة عالميًا. وقد جاء إصدار 2023–2024 ليعكس بصورة واضحة حجم التقدم الذي حققته السلطنة خلال السنوات الأخيرة، سواء على مستوى المؤشرات الذاتية لريادة الأعمال أو على مستوى البيئة الممكنة لها. ويُعد تحقيق سلطنة عُمان للمرتبة الثامنة عالميًا في مؤشر الظروف الوطنية لريادة الأعمال (NECI) من أبرز التطورات الإيجابية في هذا السياق، خاصة وأن السلطنة كانت في المرتبة الحادية عشرة في إصدار عام 2022، مما يعكس طفرة نوعية واضحة في الأداء وارتفاعًا في التقييم العالمي للبيئة الريادية الوطنية.

- **ويشير التقرير إلى أن السلطنة سجلت ارتفاعًا ملحوظًا** في عدد من المؤشرات التي تعكس استعداد الأفراد للدخول في ريادة الأعمال وثقتهم بقدرتهم على تأسيس مشاريع جديدة؛ إذ بيّنت بيانات الدراسة أن نسبة من يرون ريادة الأعمال مسارًا مهنيًا جاذبًا قد شهدت تحسنًا ملحوظًا، كما ارتفعت مستويات الإدراك المجتمعي لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي. وفي المقابل، انخفضت نسبة المخاوف المرتبطة بالفشل الريادي، وهو ما يشكل مؤشرًا إيجابيًا على تطور ثقافة المخاطرة المحسوبة لدى رواد الأعمال العمانيين. وتؤكد الدراسة كذلك ارتفاع تقييم الأفراد لسهولة بدء الأعمال التجارية في السلطنة، إضافة إلى تحسن ملحوظ في تقييم بيئة التشريعات الداعمة، والخدمات الحكومية، والبنية الأساسية المرتبطة بإنشاء المشاريع ونموها.

- **وتبرز الدراسة أيضًا التحسن الكبير في مستويات الدعم المؤسسي**، حيث سجلت السلطنة تقدمًا لافتًا في تقييم المحللين والخبراء المحليين والدوليين لجودة السياسات الحكومية الموجهة لريادة الأعمال، ومستوى التنسيق بين الجهات المختلفة، والجهود المبذولة لتطوير بيئة الأعمال، ومن ذلك التوسع في الخدمات الإلكترونية، وتطوير البنية التشريعية، وتعزيز برامج التمويل، ورفع كفاءة منظومة الدعم والاستشارات والتدريب. كما أظهرت نتائج التقرير تقدّم السلطنة في مؤشرات البنية التحتية المادية والرقمية، وفي توفر الفرص السوقية للمشاريع الجديدة، وهو ما يعكس نضجًا ملحوظًا في آليات تمكين القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد الوطني.

- **وفي جانب آخر، تظهر الدراسة ارتفاعًا** في نسبة نية الأفراد لتأسيس مشاريع جديدة خلال السنوات القادمة، إضافة إلى ارتفاع نسبة أصحاب المشاريع الناشئة، ما يدل على أن البيئة العامة أصبحت أكثر جاذبية ومحفزة لرواد الأعمال. كما تشير النتائج إلى انخفاض العوائق المرتبطة بالتمويل، وتحسن تقييم رواد الأعمال لإجراءات بدء الأعمال، وتنامي دور المؤسسات الداعمة، بما في ذلك هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الدفع بعجلة الريادة والابتكار في السلطنة.

- **ويعكس هذا التقدم المستمر نجاح الجهود الوطنية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال**، وتطوير منظومتها المؤسسية، وتوفير بيئة مُمكّنة قادرة على استيعاب طموحات الشباب العماني. كما يؤكد على التطور النوعي الذي تشهده السلطنة في مؤشرات القدرة التنافسية، وفي تعزيز جاهزية الاقتصاد الوطني للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وقادر على استيعاب مشاريع مبتكرة تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

الدراسة الثانية :

دور مؤسسات التعليم العالي في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال في سلطنة عُمان

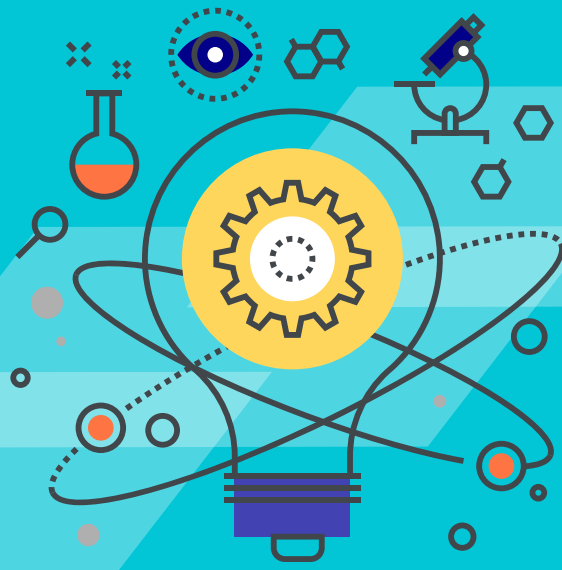

- **تتناول هذه الدراسة تحليلًا معمقًا للدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال**، وذلك في ظل تزايد الاهتمام العالمي بدور الجامعات في بناء الاقتصاد المعرفي ونقل المعرفة وتطوير المهارات التي تُسهم في تعزيز الفرص الريادية. وقد جاءت هذه الدراسة لتسد فجوة بحثية واضحة، نظرًا لوجود دراسات عديدة تناولت ريادة الأعمال في الدول المتقدمة، مقابل ندرة الدراسات التي ركزت على البيئة الريادية داخل مؤسسات التعليم العالي العُمانية والفرص والتحديات التي تتعامل معها تلك المؤسسات في هذا الإطار.

- **وتوضح الدراسة أن مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، سواء الحكومية أو الخاصة، بدأت خلال السنوات الأخيرة في اتخاذ خطوات عملية لدعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال**، حيث قامت بإنشاء مراكز متخصصة لريادة الأعمال، ومراكز احتضان الأعمال، ومراكز لنقل التكنولوجيا، إلى جانب برامج مسرّعات الأعمال، والبرامج التدريبية التي تستهدف الطلبة والخريجين المهتمين بالريادة، إضافة إلى برامج أكاديمية متعلقة بريادة الأعمال. ويسهم هذا التوجه المتنامي في تعزيز جاهزية الطلبة ورواد الأعمال الشباب للانخراط في السوق، وتأسيس مشاريع ناشئة تستفيد من البيئة الجامعية وما توفره من بنية أساسية داعمة.

- **وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل واقع المؤسسات الحكومية والخاصة** إلى أن كلا الطرفين يسهمان في دعم الابتكار وريادة الأعمال، إلا أن المؤسسات الخاصة تتميز بنشاط أكبر في بعض الجوانب، مثل تطوير السياسات الداخلية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بريادة الأعمال، ورفع مستوى الوعي بالتمويل الخارجي وفرصه، وتضمين دورات ريادة الأعمال بشكل أكثر وضوحًا في المناهج، فضلًا عن تهيئة بيئة تساعد على تسهيل تأسيس الشركات الطلابية ونموها. وفي المقابل تظهر المؤسسات الحكومية قدرة كبيرة على توفير بيئة بحثية واسعة وإمكانات معرفية متقدمة، إلا أن تفعيل هذه القدرات في سياق ريادة الأعمال يحتاج إلى مزيد من المواءمة بين مخرجات البحث العلمي والاحتياجات الفعلية للسوق.

- **وتشير الدراسة إلى أن الجهود المبذولة حتى الآن أسهمت في تعزيز الأنشطة الريادية والابتكارية** داخل المؤسسات التعليمية، لكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف الوصول إلى التمويل، ومحدودية البرامج العملية التطبيقية مقارنة بالبرامج النظرية، إلى جانب الحاجة إلى سياسات وإجراءات أكثر وضوحًا لدعم الطلبة والباحثين في تحويل أفكارهم إلى مشاريع اقتصادية قابلة للنمو. كما يتبين من نتائج الدراسة أن نقل المعرفة من المؤسسات التعليمية إلى السوق ما يزال محدودًا، وأن ممارسات نقل التكنولوجيا وإدارة الابتكار بحاجة إلى مزيد من التطوير لتسهيل تحويل مخرجات البحث العلمي إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية.

- **كما تسلط الدراسة الضوء على الفروقات بين المؤسسات الحكومية والخاصة** في مستوى الدعم المقدم، حيث يظهر أن المؤسسات الخاصة أكثر مرونة في تبني المبادرات الريادية، بينما تحتاج المؤسسات الحكومية إلى تحسين آليات التطبيق العملي للخطط الاستراتيجية. ورغم هذه التحديات، تبين الدراسة وجود رغبة واضحة لدى الجانبين لتعزيز منظومة الابتكار، وهو ما يمكن أن يسهم في تحسين البيئة الريادية داخل مؤسسات التعليم العالي، خصوصًا إذا تم تعزيز التنسيق مع الجهات الداعمة والقطاع الخاص.

- **وتخلص الدراسة إلى أن مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان تسهم بشكل فعّال في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال**، إلا أن هناك مجالات تحتاج إلى مزيد من التطوير بما يضمن تعزيز ثقافة الابتكار داخل المجتمع الأكاديمي، وتحسين جاهزية الطلبة والخريجين للانخراط في سوق العمل، وتوسيع قاعدة المشاريع الريادية المرتبطة بالأبحاث والابتكار. وتؤكد الدراسة أن استمرار المؤسسات التعليمية في تطوير ممارساتها وبرامجها واختيار السياسات الأكثر دعمًا لريادة الأعمال سيعزز من دورها في بناء اقتصاد معرفي مستدام، ويعزز من قدرات الجيل القادم من المبتكرين ورواد الأعمال في السلطنة.



الدراسة الثالثة :

زيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النفاذ إلى الأسواق العالمية

تتناول هذه الدراسة تحليلًا معمّقًا لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان فيما يتعلق بقدرتها على دخول الأسواق العالمية وتعزيز نشاطها التصديري. وقد اعتمدت في منهجيتها على منهجية النظم الناعمة، التي مكّنت من كشف صورة شاملة للتحديات والفرص، من خلال الاستماع المباشر لوجهات نظر رواد الأعمال، وأصحاب القرار، والجهات الحكومية ذات العلاقة، إضافة إلى تحليل البيئة التشغيلية والمؤسسية المحيطة بنشاط التصدير.

ومن خلال نتائج المرحلة الأولى من الدراسة، اتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدرك الدور الحيوي للتصدير في تعزيز الاقتصاد الوطني، حيث أشار رواد الأعمال إلى أن تصدير المنتجات، خصوصًا الزراعية، يحقق عوائد مباشرة وغير مباشرة مثل توفير العملة الأجنبية، وزيادة الحراك الاقتصادي، وخلق فرص تشغيل إضافية. كما أكد عدد من المشاركين أن تعزيز القدرة على التصدير يُعد أحد المسارات الأساسية التي يمكن من خلالها تطوير أداء المؤسسات ونموها السريع مقارنة بالاكتفاء بالسوق المحلي.

- **وكشفت الدراسة أيضًا أن هناك وعياً متزايداً لدى المؤسسات بأهمية البحث عن أسواق جديدة،** ورفع قدراتها الإنتاجية والإدارية بما يمكّنها من المشاركة في حركة التجارة الدولية. إلا أن هذا الوعي يقابله تفاوت كبير بين المؤسسات من حيث الخبرة والإمكانات، إذ تعتمد قدرة المؤسسة على اهتمام مالكها أو إدارتها العليا بملف التصدير، ومدى امتلاك فريق العمل للمهارات المرتبطة بالتسويق الدولي، والتخليص الجمركي، وآليات الشحن، وإدارة سلاسل التوريد. وقد أوضح عدد من أصحاب المؤسسات أن غياب المعرفة الفنية الكافية يشكّل أحد أبرز التحديات التي تؤثر في جاهزيتهم لدخول الأسواق الخارجية.

- **وتبين من الدراسة أن البيئة المؤسسية الوطنية تبذل جهودًا واضحة لدعم قطاع التصدير،** إلا أن هذه الجهود – وفقًا لآراء المشاركين – لا تزال غير كافية لمعالجة التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فمن أبرز التحديات التي وردت في الدراسة: ارتفاع تكاليف الشحن الدولي، ضعف الدعم اللوجستي، عدم تفعيل الاتفاقيات التجارية الحرة بصورة فعالة، محدودية المشاركة في المعارض الدولية، وتعدد المتطلبات والمعايير المتعلقة بالمواصفات والمقاييس. كما ذكر رواد الأعمال أن المشتريات الحكومية من المنتجات المحلية ليست بالحجم الذي يعزز الطلب ويقوي فرص التصدير، إضافة إلى محدودية البرامج التدريبية المتخصصة في التصدير والاتجاهات العالمية للتجارة الرقمية.

- **وتُظهر نتائج الدراسة أن تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير يمكن تحقيقه من خلال رفع مستوى التأهيل المهني لرواد الأعمال،** وتوفير برامج تدريب متخصصة في إدارة العمليات التصديرية، والمشاركة في الفعاليات والمعارض الدولية، والاستفادة من موقع السلطنة الاستراتيجي. كما أكدت الدراسة على أهمية تخفيض رسوم الشحن للصادرات العمانية باعتبارها من أبرز العقبات التي تواجه المصدرين، وضرورة زيادة مشتريات الجهات الحكومية من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها محرّكًا لدعم الإنتاج ورفع جودة المنتجات لتصبح أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

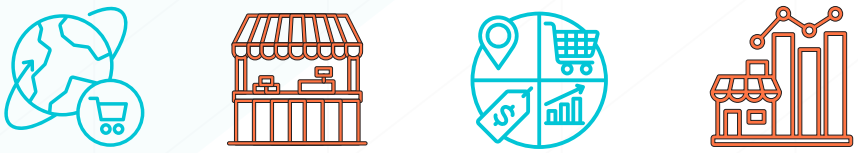

- **وتشير الدراسة كذلك إلى أهمية إنشاء مركز رواد الأعمال العماني للتسوق**، والذي يمكن أن يشكّل منصة دائمة لاستعراض المنتجات العمانية وتعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية والدولية، بإضافة إلى تمكين المؤسسات من العرض المستمر لمنتجاتها أمام المشترين الدوليين والموزعين. كما تؤكد الدراسة أن تفعيل الحاضنات وبرامج الاحتضان المتخصصة في التصدير يسهم في رفع مستوى الجاهزية التصديرية للمؤسسات، ويعزز قدرتها على إجراء التحليلات السوقية، وتحديد الأسواق المستهدفة، وبناء استراتيجيات دخول فعّالة.

- **وتختتم الدراسة بالإشارة إلى أن زيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى الأسواق العالمية ليست خيارًا اقتصاديًا، بل ضرورة وطنية ترتبط بمسار تنويع الاقتصاد العماني**، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، ورفع مستوى الابتكار والتنافسية. وتؤكد أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تكامل الجهود بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وتطوير سياسات واضحة تُعنى بتسهيل الإجراءات، وتحسين الخدمات اللوجستية، وتبسيط منظومة الدعم، ورفع كفاءة القوى العاملة الوطنية في مجالات التصدير وسلاسل الإمداد.





الدراسة الرابعــة :
تطوير منظومة خدمة العملاء في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تأتي هذه الدراسة بوصفها إحدى الدراسات المحورية التي نفّذتها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الارتقاء بجودة الخدمات المقدّمة لجمهور رواد الأعمال، وتعزيز مستوى الرضا العام عن الخدمات الحكومية المرتبطة بالقطاع. وقد ركّزت الدراسة على تحليل واقع منظومة خدمة العملاء داخل الهيئة، وتشخيص التحديات، وتقييم مستوى الاستجابة، وقياس جودة التدخّلات الحالية، إضافة إلى الوقوف على مستوى رضا المتعاملين وفق البيانات الواردة من الاستبانات وملفات التحليل.

- **وقد سعت الدراسة إلى تقديم قراءة منهجية دقيقة** لمدى كفاءة قنوات الخدمة الحالية، بما يشمل القنوات المباشرة، والقنوات الرقمية، والخط الساخن، ونقاط التواصل في المحافظات. وقد أظهرت البيانات وجود وعي متزايد لدى المتعاملين بالخدمات المقدمة، بالإضافة إلى تطور ملموس في بعض الجوانب التشغيلية، خاصة تلك المتعلقة بسرعة تقديم الخدمة في القطاعات التي شهدت تحسينات تنظيمية وإجرائية خلال الفترة الماضية.

- **وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من المتعاملين قيّمت أسلوب تعامل الموظفين بأنه يتسم بالوضوح والالتزام**، وهو ما يعكس تحسنًا إيجابيًا في مستوى الاحترافية داخل منظومة خدمة العملاء. كما بيّنت النتائج وجود رضا مرتفع نسبيًا عن وضوح المعلومات المقدمة أثناء المعاملات، سواء في الشروحات الفنية أو الإجرائية، مما يدل على تقدم واضح في قدرة الموظفين على إيصال المعلومة بدقة وبأسلوب يسهل على رواد الأعمال فهم الإجراءات المرتبطة بأنشطتهم.

- **وقد أظهرت الدراسة أن عدداً من المتعاملين عبّروا عن تقديرهم لمستوى المرونة في بعض الخدمات، خاصة الخدمات المرتبطة بالدعم الاستشاري والمتابعة الفنية**. كما أشارت البيانات إلى أن عمليات تلقي الطلبات والرد عليها شهدت تحسنًا من حيث الالتزام بالوقت المستهدف لتقديم الخدمة، الأمر الذي يعكس أثر المبادرات التي تم تطبيقها في تنظيم وقت المعاملة وتحسين مسار إنجازها.

- **وتبرز الدراسة كذلك مؤشرًا إيجابيًا مرتبطًا بارتفاع مستوى الثقة في بعض القنوات الرقمية للهيئة**، حيث أوضح المستفيدون أن التعامل عبر المنصات الإلكترونية أصبح أكثر وضوحًا وسهولة من قبل، وأن محتوى المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني وخيارات الخدمة الذاتية وفرت بيئة أفضل لإتمام بعض الإجراءات دون الحاجة لمراجعة الفروع. ويعكس ذلك تطورًا في جانب التحول الرقمي للخدمات ودوره في تخفيف الجهد على المتعاملين وعلى موظفي الخدمة في آن واحد.

- **كما تُظهر الدراسة أن عدداً من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبّروا عن رضاهم تجاه آلية المتابعة اللاحقة للخدمات**، خصوصًا في الحالات التي تتطلب إعادة تواصل من قبل الموظفين لاستكمال المتطلبات أو التحقق من تنفيذ الإجراءات، مما يعكس وجود مستوى جيد من المسؤولية المهنية في المتابعة والالتزام.






- **وفي جانب التواصل المباشر، رصدت الدراسة انطباعات إيجابية حول أسلوب موظفي المنافذ الخدمية في المحافظات**، وخاصة فيما يتعلق بتقديم الإيضاحات ومساعدة المتعاملين في فهم الخيارات المتاحة لهم. وقد أشار المستجيبون إلى أن وجود نقاط خدمة قريبة منهم يسهم في تقليل الوقت والجهد، وأن التواصل المباشر مع الموظف يمنحهم شعورًا بالثقة والمتابعة الشخصية، وهو ما يشكّل نقطة قوة بارزة في منظومة الخدمة.

- **كما أظهرت الدراسة أن جهود الهيئة في نشر الوعي بالخدمات المتاحة ساهمت في رفع نسبة المستخدمين للقنوات الرسمية**، إذ شهدت القنوات المعتمدة زيادة ملحوظة في تفاعل المستفيدين، سواء عبر الاتصالات أو الاستفسارات الإلكترونية أو الزيارات المباشرة، بما يعكس ارتفاع مستوى المعرفة بالخدمات وأدوار الهيئة.

- **وتشير الدراسة أيضًا إلى أن بعض المبادرات** التي نفّذتها الهيئة مؤخراً – مثل تنظيم اللقاءات المباشرة وورش التعريف بالخدمات – كان لها أثر واضح في رفع مستوى الرضا العام، لا سيما في المحافظات، حيث أظهر المستجيبون تقديرهم لهذه الجهود باعتبارها أسهمت في تحسين فهمهم للمتطلبات والإجراءات.

- **ومن خلال التحليل الكلي للبيانات، يتضح أن منظومة خدمة العملاء تشهد تطوراً تدريجياً** نحو مستويات أعلى من الجودة، وأن العديد من المؤشرات تميل إلى الارتفاع، خصوصاً تلك المتعلقة بوضوح المعلومات، وأسلوب التعامل، والاستجابة، وتوفر القنوات المناسبة. ورغم أن الدراسة تناولت كذلك عدداً من التحديات، إلا أن الجزء الإيجابي من النتائج يعكس وجود أرضية صلبة يمكن البناء عليها لتحسين التجربة الكاملة للمتعاملين وضمان مستوى خدمة يتناسب مع التطلعات المستقبلية.

- **وتخلص الدراسة إلى أن التطوير المستمر للمنظومة**، واستمرار التدريب، وتوسيع دائرة الوعي بالخدمات، كلها عوامل ستسهم في تعزيز جودة الخدمة وتحقيق رضا أكبر بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يدعم دور الهيئة في تمكين هذا القطاع الحيوي.

الدراسة الخامسة :
تطوير الخدمات الإلكترونية في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



- **شهدت منظومة الخدمات الإلكترونية في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** خلال الفترة الأخيرة مجموعة من التطورات الإجرائية والتنظيمية التي كان لها أثر واضح في تحسين تجربة المستخدمين وتعزيز الكفاءة التشغيلية للعديد من الخدمات المقدمة لرواد الأعمال. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع الخدمات الإلكترونية وتحليل مستويات الاستخدام ومدى رضا المستفيدين، إلى جانب الوقوف على مستوى التحسينات التي تم تنفيذها، ورصد الجوانب التشغيلية التي أثمرت نتائج إيجابية انعكست مباشرة على المتعاملين.

- **وقد ركزت الدراسة على رصد التحولات التي بدأت تظهر تدريجيًا في توجه المستفيدين نحو استخدام المنصات الرقمية**، حيث أظهرت البيانات أن إقبال رواد الأعمال على القنوات الإلكترونية في ارتفاع مستمر نتيجة وضوح الإجراءات وسهولة الوصول إلى المعلومات الأساسية التي يحتاجها المستخدم عند تقديم أي طلب. وقد شكّل توفر الخدمات الإلكترونية بواجهات مبسطة أحد العوامل الرئيسة التي ساعدت على تزايد معدلات الاستخدام، خاصة في المحافظات التي كانت تعتمد سابقًا بشكل أكبر على الحضور الشخصي.

- **كما أبرزت الدراسة وجود تطور ملحوظ في مستوى التفاعل مع الخدمات الرقمية المرتبطة بالاستشارات والدعم الفني**، حيث أشار العديد من المستفيدين إلى تحسن جودة الاستجابة عبر القنوات الإلكترونية مقارنة بالفترات السابقة. ويعكس ذلك زيادة في القدرة التشغيلية للأنظمة، إضافة إلى تحسن أسلوب إدارة الطلبات الإلكترونية، الأمر الذي أسهم في معالجة الطلبات بوتيرة أكثر انتظامًا.

- **وقد أظهرت الدراسة كذلك أن عملية التحول الرقمي** ساعدت في توحيد عدد من الإجراءات التي كانت تُنفذ بصورة متفاوتة بين محافظة وأخرى، مما أسهم في خلق مستوى أعلى من الاتساق في عملية تقديم الخدمة. وبيّن المستفيدون أن سهولة رفع المستندات، وتتبع الطلبات، والحصول على إشعارات إلكترونية حول مراحل الإنجاز، أسهمت في تقليل الحاجة لمراجعة الفروع، كما خففت من الضغط على مكاتب خدمة العملاء، ورفعت من كفاءة الموظفين في تنظيم وقت العمل.
ومن بين المؤشرات الإيجابية التي سجلتها الدراسة، ارتفاع مستوى الرضا عن جاهزية النظام الإلكتروني في تقديم بعض الخدمات دون الحاجة لأي تدخل يدوي، حيث أكد المستخدمون أن وضوح التعليمات داخل النظام وفر عليهم الوقت والجهد، وجعل عملية تقديم الطلب أكثر سلاسة. كما أبدى عدد من المستفيدين ارتياحهم لسهولة الوصول إلى حقول البيانات، ووضوح متطلبات كل خدمة، إضافة إلى تنظيم مسار التقديم بطريقة تساعد المستخدم على إدخال البيانات بشكل صحيح.

- **وظهر من خلال تحليل البيانات أن الخدمات الإلكترونية لعبت دورًا مهمًا في تحسين التواصل بين الهيئة ورواد الأعمال**، حيث سهّلت القنوات الرقمية عملية نقل المعلومات، وتبادل المستندات، ومتابعة الإجراءات، إلى جانب توفير ردود فورية عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية. وقد ساهم هذا التحسن في تعزيز الشفافية، وتقليل فترات الانتظار، وتحسين الانطباع العام لدى المستفيدين بشأن جودة الخدمات الرقمية.

- **كما تضمنت الدراسة إشارات واضحة إلى التطور الذي شهده المحتوى المعلوماتي المنشور على المنصة الإلكترونية**، إذ أصبح أكثر تنظيمًا وشمولًا، بما يتيح للمستفيدين فهم الإجراءات قبل الشروع في تقديم الطلب. وأسهم هذا الجانب في تخفيض نسبة الأخطاء المتكررة أثناء إدخال البيانات، وفي تحسين جودة الطلبات المقدمة، ما ساعد بدوره في تسريع عمليات المعالجة وتقليل عدد المراجعات.

- **وتشير الدراسة أيضًا إلى أن الدعم الإلكتروني ساعد على تمكين شريحة واسعة من رواد الأعمال** الذين يواجهون صعوبات في التنقل أو في مراجعة الفروع، خاصة في المحافظات البعيدة. وقد عبّر العديد من هؤلاء المستخدمين عن رضاهم تجاه الخدمات التي تمكنهم من إتمام معاملاتهم عن بعد، بمن في ذلك أصحاب الأنشطة الصغيرة والأفراد الذين يمتلكون جداول عمل مزدحمة.
وبالإضافة إلى ذلك، تظهر الدراسة أن التحول الرقمي أسهم في تحسين إدارة البيانات داخل الهيئة، مما ينعكس على جودة التقارير التحليلية واتخاذ القرارات، إذ تساعد الأنظمة الإلكترونية في توفير بيانات دقيقة ومحدثة حول حجم الطلبات، وفترات الإنجاز، وأنماط الاستخدام، الأمر الذي يسهم بطبيعته في دعم التخطيط التشغيلي وتطوير البرامج المستقبلية.

- **ومن إجمالي النتائج التي عرضتها الدراسة**، يتضح أن التحسينات المطبقة على منظومة الخدمات الإلكترونية بدأت تؤتي ثمارها الفعلية على مستوى تجربة المستخدم، وعلى مستوى الأداء المؤسسي العام. كما تسهم هذه التحسينات في تعزيز صورة الهيئة بوصفها جهة تعمل على مواءمة خدماتها مع متطلبات التحول الرقمي، وبما يتناسب مع توجهات الحكومة في مجال الحكومة الإلكترونية وتسهيل الإجراءات للمستفيدين.

- **وتجمع الدراسة في نتائجها النهائية على أن التطور الذي تحقق في الخدمات الإلكترونية يشكل خطوة مهمة في مسار تطوير منظومة العمل**، وأن الاستفادة المتزايدة من القنوات الرقمية تعكس ثقة المستخدمين بالخدمات المقدمة، وتؤكد أهمية استمرار جهود التحسين لضمان استدامة هذا التطور في المرحلة المقبلة.



الفصل السادس:

الجلسات الحوارية لدعم بيئة الأعمال



الجلسات الحوارية

شهدت السنوات 2024م و 2025م نقلة نوعية في نهج هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) نحو

تعزيز التواصل المؤسسي مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص

وذلك من خلال تنظيم سلسلة واسعة من الجلسات الحوارية المتخصصة التي شكّلت منصة فاعلة لاستعراض التحديات التي تواجه رواد الأعمال، ومناقشة الجوانب التشغيلية والتنظيمية ذات الصلة ببيئة الأعمال، إلى جانب رصد الفرص والإمكانات المتاحة لتعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها على الوصول إلى الأسواق، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لها.

وقد جاء تنفيذ هذه الجلسات امتدادًا لنهج الهيئة في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان إشراكها الفاعل في تطوير الأنظمة والإجراءات، بما ينسجم مع تحقيق اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، وقد أتاحت هذه اللقاءات أمام الهيئة ورواد الأعمال والجهات الحكومية فرصة مشتركة لاستعراض التحديات التشريعية والتنظيمية والتشغيلية، إلى جانب تقديم المقترحات العملية التي يمكن البناء عليها في تطوير التشريعات والإجراءات والخدمات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك على عرض الجوانب الإيجابية القائمة وفرص التحسين الممكنة، الأمر الذي أسهم في بناء فهم شامل للواقع الفعلي لبيئة ريادة الأعمال سلطنة عمان.

الأهـــــــــداف

تهدف الهيئة من خلال هذه اللقاءات إلى:

- مواصلة نهج الشراكة والتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة.
- استكشاف الفرص الواعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية .
- الاسهام في تطوير السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين بيئة الأعمال وجاذبيتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تحفيز رواد الأعمال على تقديم أفكار مبتكرة تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية.
- تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية.



إجمالي الجلسات الحوارية

17

جلسة حوارية
شملت مختلف القطاعات

إجمالي المشاركين

1250 +

مشارك ومشاركة
من مختلف القطاعات

الجلسة الحوارية 1

القطاع المصرفي والتمويل

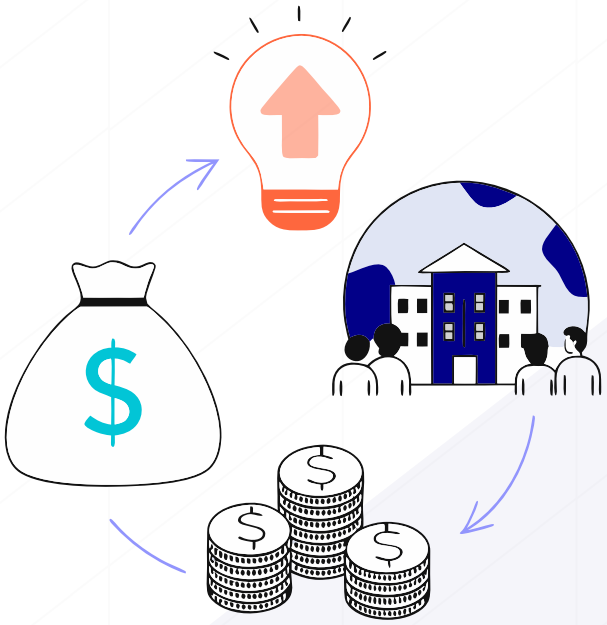

شهد القطاع المالي والمصرفي خلال عامي 2024م و2025م اهتمامًا كبيرًا من هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره من أهم القطاعات المؤثرة على قدرة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع والاستدامة.

أبرز ما تم مناقشته:

- **الاطلاع على واقع التمويل، والوقوف على التحديات** التي تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، سواء من حيث الإجراءات أو متطلبات الضمانات أو آليات تقييم الجدارة الائتمانية.
- **الإجراءات وطول فترة دراسة الطلبات،** واشتراطات الضمانات المرتفعة، وصعوبة توفير البيانات المالية المنظمة، مما يعيق عملية التقييم الائتماني
- **دراسة تطوير برامج تمويل** مخصصة لهذا القطاع، وفتح قنوات اتصال أكثر فعالية مع رواد الأعمال.
- **سياسات الإقراض،** ومتطلبات التمويل، وآليات تعزيز قدرة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل.
- **دراسة الفجوات بين قدرة المؤسسات** على إعداد البيانات المالية وبين متطلبات الجهات الممولة.
- **أهمية تحسين الوعي المالي لدى أصحاب المؤسسات،** وضرورة تعزيز الشفافية المالية، وتطوير أدوات عمل تساعد المؤسسات على تحسين جودة ملفاتها الائتمانية، وهو ما يمثل أحد الجوانب الإيجابية التي برزت خلال النقاشات.

الجلسة الحوارية 2

قطاع الأمن الغذائي

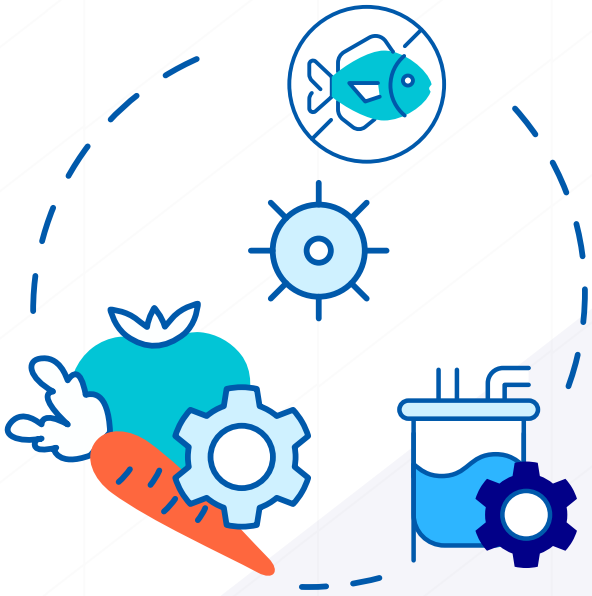

يمثل قطاع الأمن الغذائي أحد أهم القطاعات الحيوية المرتبطة مباشرة بمنظومة ريادة الأعمال، لما له من تأثير واسع على سلاسل الإمداد الزراعية والغذائية، وعلى الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المتعلقة بالغذاء.

أبرز ما تم مناقشته :

- **التحديات المتعلقة** باستخدامات الأراضي الزراعية.
- **ارتفاع تكاليف الإيجارات** في أسواق الجملة، ومحدودية ساعات العمل في الأسواق المركزية .
- **ارتفاع رسوم الإيجار في الأسواق المركزية مقارنة بالسابق** ، حيث ارتفع الإيجار من 200 ريال عماني ليصل إلى 1800 ريال عماني نتيجة وجود بعض المميزات التي لا يحتاجها رائد الأعمال ، خصوصًا في ظل محدودية ساعات العمل التي تجعل من الصعب تعظيم الاستفادة من مواقع البيع.
- **إمكانية عمل دراسة متكاملة** حول إمكانية الاستفادة من شجرة المسكيت وتحويلها إلى 14 منتجًا ذا جدوى اقتصادية عالية وبكلفة منخفضة، وهو ما يعكس الدور الإيجابي والمبتكر الذي يقدمه بعض رواد الأعمال في إيجاد حلول عملية للتحديات البيئية والزراعية.
- **تحويل بعض المخططات الزراعية إلى أراضٍ سكنية** في محافظات مثل شمال الباطنة أدى إلى تقليص المساحات الزراعية الخصبة ذات المياه العذبة، وهو ما انعكس على فرص التوسع في الإنتاج الزراعي وعلى استدامة مشاريع رواد الأعمال في هذا المجال

الجلسة الحوارية 2

قطاع الأمن الغذائي



أبرز ما تم مناقشته:

- **تخصيص أراضٍ بنظام حق الانتفاع** لعدد من الأنشطة المرتبطة بالثروة الحيوانية ومنتجي العسل، بهدف تمكين رواد الأعمال من التوسع في مشاريعهم الإنتاجية وعدم الاكتفاء بالمساحات المحدودة المتاحة حاليًا.
- **ومن الجوانب الإيجابية** التي برزت كذلك اهتمام الوزارة بتنظيم لقاءات دورية كل ستة أشهر تجمع بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات المعنية وسوق سلال والشركاء في سلاسل الإمداد الغذائية، بهدف متابعة تنفيذ التوصيات، ومعالجة التحديات المستجدة، وتطوير آليات التنسيق بين الجهات، بما يسهم في تحسين الأداء العام للقطاع.
- **تعزيز التعاون مع شركة "خزائن"** بهدف تطوير الصناعات الغذائية، وذلك عبر تنسيق الجهود بين هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه والجهات المحلية في المحافظات لإيجاد فرص إنتاجية وتصنيعية جديدة تخدم رواد الأعمال، وتفتح آفاقًا إضافية لنمو القطاع.

الجلسة الحوارية 3

القطاع الصحي

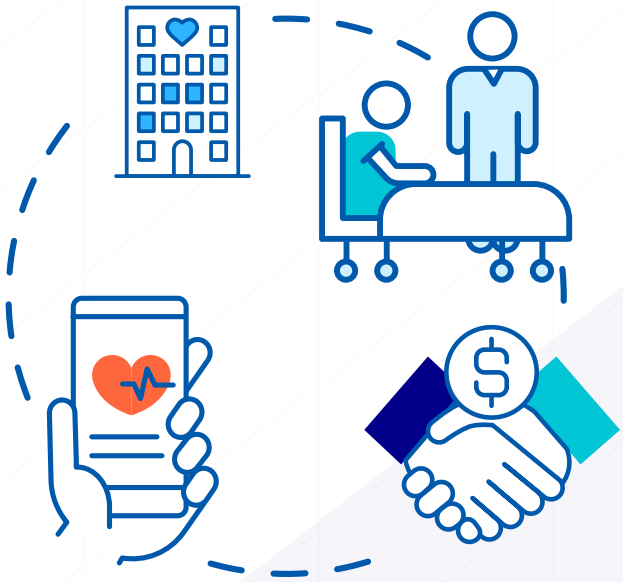

يُعد القطاع الصحي أحد القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية لرواد الأعمال، لما يمثله من ارتباط وثيق بالصحة العامة وجودة الحياة وتنامي الطلب على الخدمات الطبية المتخصصة.
أبرز ما تم مناقشته

أبرز ما تم مناقشته:

- **المنافسة** بين العيادات المحلية والعيادات التي يمتلكها مستثمرون أجانب.
- **غياب قناة متخصصة** لدعم الابتكار الصحي والتقنيات الطبية الحديثة.
- **مركزية القرارات المتعلقة بالموافقات والتراخيص الصحية** والتي تتركز في محافظة مسقط، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر الإجراءات واعتماد التراخيص والشهادات اللازمة للمؤسسات الصحية في بقية المحافظات.
- **ضرورة مراجعة أسعار التأمين الصحي** والالتزامات التأمينية المفروضة على المؤسسات الصحية، حيث يخضع الحصول على الترخيص لإضافة تأمين ضد الأخطاء الطبية باعتباره شرطًا أساسيًا لضمان جودة الخدمة وحماية مقدم الخدمة والمستفيد.
- **أهمية استمرار الحوار بين رواد الأعمال والجهات الحكومية** للبحث عن حلول تعزّز من فعالية القطاع الصحي، وتتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصًا أوسع للمشاركة في تقديم الخدمات الصحية، الأمر الذي يتماشى مع التوجهات الوطنية نحو تطوير القطاع وتعزيز دوره في دعم جودة الحياة في سلطنة عُمان.

الجلسة الحوارية 4

القطاع السياحي



يمثل القطاع السياحي أحد أهم القطاعات الاقتصادية الداعمة لنمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، نظرًا لما يتيحه من فرص واسعة في مجالات الخدمات السياحية والضيافة والإرشاد والتسويق وإدارة الفعاليات والأنشطة المرتبطة بالهوية العُمانية وتنوع المقومات الطبيعية والتراثية في سلطنة عمان .

أبرز ما تم مناقشته :

- **ضعف إقامة الملتقيات السياحية والفعاليات** المشتركة التي يمكن من خلالها عرض الخطط والمشاريع والمبادرات السياحية.
- **ضعف تعاون بعض الشركات السياحية الكبرى** مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **ارتفاع تكاليف التراخيص السياحية**، والتي تشكل عبئًا ماليًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الممارسات غير القانونية** تؤثر سلبًا على المؤسسات الملتزمة بالأنظمة، وتخلق منافسة غير عادلة في سوق يتطلب جودة عالية ومعايير واضحة لضمان سلامة وتجربة السائح.
- **تعزيز المواءمة** بين أدوار الشركات الحكومية العاملة في القطاع السياحي والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما يضمن بيئة تنافسية عادلة توفر فرصًا مناسبة للجميع.

وفيما يتعلق بدور شركة "عُمران"، فقد أكدت وزارة التراث والسياحة أهمية تحقيق المواءمة بين أهداف الشركة وأدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن عدم وجود تعارض في الأنشطة، ومنع أي منافسة غير مباشرة قد تؤثر على المؤسسات المحلية. ويعكس هذا النهج التزام الوزارة بدعم القطاع الخاص وإيجاد بيئة أكثر تكاملًا بين الأطراف العاملة في القطاع السياحي.

نهج تشاركي مستدام



الجلسة الحوارية 5

المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة



تُعد المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أحد أهم المحركات الداعمة لتنويع الاقتصاد الوطني، لما توفره من بيئة محفزة للاستثمار، ومقومات تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والمنافسة، سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الإقليمية والدولية، ووجود استجابة إيجابية من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

أبرز ما تم مناقشته:

- **ارتفاع تكلفة الكهرباء** تُعد أحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا في المناطق التي تتطلب أنماط تشغيل كثيفة الطاقة، مما يرفع التكلفة التشغيلية ويُضعف القدرة التنافسية للمؤسسات.
- **وجود فجوة واضحة** بين الفرص الاستثمارية المطروحة وبين قدرة المؤسسات الصغيرة على الوصول إليها أو الاستفادة منها، سواء بسبب ارتفاع المتطلبات أو المنافسة من المؤسسات الأكبر حجمًا.
- **إجراءات بعض التصاريح والخدمات الأساسية داخل المناطق الاقتصادية**، وهو ما يؤثر على سرعة تنفيذ المشاريع ويدفع المؤسسات إلى تحمل تكاليف إضافية مرتبطة بالوقت وتعقّد سلاسل التوريد.

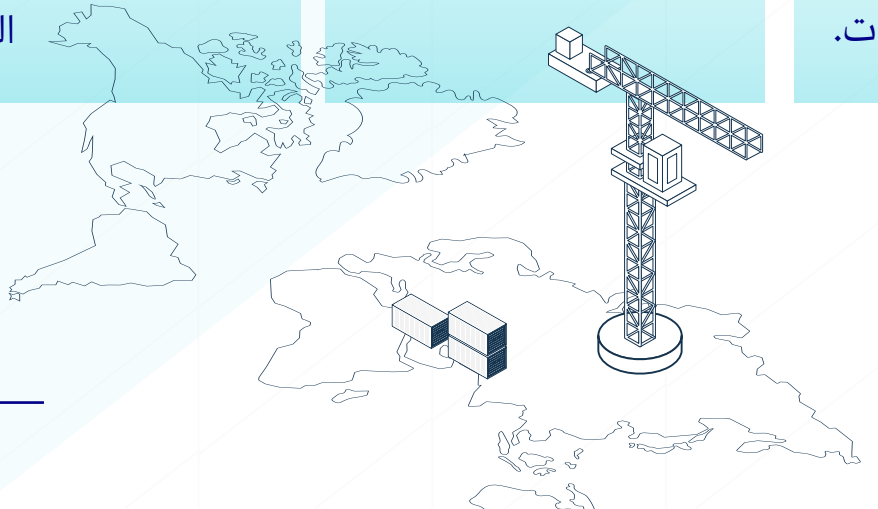

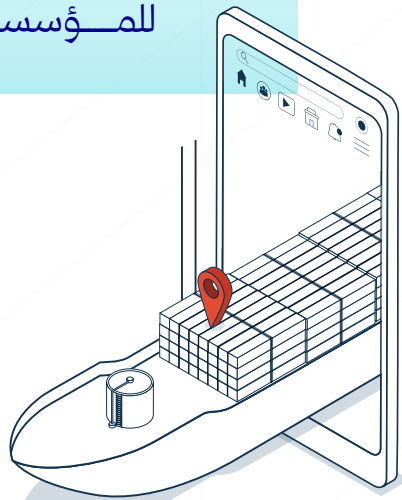

الجلسة الحوارية 6

قطاع الخدمات البريدية والشحن



يُعد قطاع البريد والشحن من القطاعات الحيوية التي تشهد نموًا متسارعًا نتيجة التحولات الرقمية واتساع رقعة التجارة الإلكترونية، وهو ما يفرض ضرورة تطوير الأنظمة والخدمات المرتبطة به بما يواكب متطلبات السوق ويعزز من فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيه.

أبرز ما تم مناقشته:

- **غياب المخازن المخصصة** لشركات الشحن يمثل تحديًا أساسيًا، نظراً لاعتماد الشركات على استئجار مخازن خاصة بتكلفة مرتفعة، وهو ما ينعكس على زيادة التكاليف التشغيلية ويحد من قدرة المؤسسات على التوسع أو تحسين خدماتها، خاصة في ظل المنافسة القوية داخل القطاع.

- **غياب الإطار القانوني** الواضح لعمل المندوبين بما يسهم في يحفظ حقوق الشركات.

- **عدم وجود توحيد لعقود مهنة المندوب**، الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب العلاقة التعاقدية بين الشركات والمندوبين. وقد بيّنت الشركات أن الكثير من المندوبين يعملون مع أكثر من شركة في الوقت نفسه، ويقومون بتحصيل المبالغ من العملاء عند التوصيل دون الالتزام بالدفع للشركة.

- **وجود ممارسات غير مرخصة في السوق**، حيث يقوم أفراد بتقديم خدمات الشحن دون سجلات تجارية ودون الالتزام بالإجراءات التنظيمية

- **المطالبة بتعزيز الرقابة** والتأكد من التزام جميع مزودي الخدمات بالأنظمة المعتمدة من هيئة تنظيم الاتصالات.

- **دراسة إمكانية ربط أنظمة** شركات الشحن العاملة في السوق بالنظام الإلكتروني لهيئة تنظيم الاتصالات، بهدف تكوين قاعدة بيانات دقيقة وموحدة عن الشركات وخدماتها وجودة أدائها. وسيسهم هذا الربط في تعزيز الشفافية ومساعدة المستهلكين على تقييم الشركات، إضافة إلى مساعدة الهيئة في أداء دورها الرقابي على نحو أكثر فاعلية.

الجلسة الحوارية 7

قطاع المناقصات والمحتوى المحلي



شهد قطاع المناقصات والمحتوى المحلي خلال عام 2025م اهتمامًا واسعًا من قبل هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظومة المشتريات الحكومية، ورفع قدرتها التنافسية، وتمكينها من النفاذ إلى المشاريع الحكومية من خلال منصة إسناد التابعة لهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي.

أبرز ما تم مناقشته:

- **غياب جهة محايدة في** مرحلة تحليل العطاءات
- **بحث سبل تطوير بيئة التعاقدات الحكومية** بما يضمن عدالة المنافسة ورفع مستوى المشاركة الوطنية.
- **اقتصار مشاركة المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة في بعض المناقصات على الشركات من الفئة الأولى والثانية، الأمر الذي يحول دون دخول المؤسسات المصنفة في الفئتين الثالثة والرابعة، رغم قدرتها على تنفيذ أعمال عديدة.
- **ضعف قنوات التواصل المباشر** مع الجهات الطارحة للمناقصات، وهو ما يؤثر على وضوح المعلومات الفنية والمالية المطلوبة، ويُصعّب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتخاذ قرارات صحيحة بشأن المشاركة.
- **تأخر صرف الدفعات المستحقة**، بما ينعكس مباشرة على التدفقات النقدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويؤثر على استدامة أعمالها.

الجلسة الحوارية 7

قطاع المناقصات والمحتوى المحلي



أبرز ما تم مناقشته:

- **إمكانية دراسة إعادة النظر** في درجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتقدم عبر منصة إسناد، بما يتيح فتح المجال أمام مختلف الفئات للتنافس وفق قدراتها، بدلًا من اقتصار المشاركة على الفئات العليا فقط.
- **ضرورة تعزيز وسائل التواصل** بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات الحكومية عبر الخط الساخن والاجتماعات المرئية وتوفير معلومات فنية أكثر وضوحًا، بما يسهم في رفع جودة العطاءات وتقليل الأخطاء في التقديم.
- **أهمية الإسراع في عمليات الربط الإلكتروني** بين الجهات الحكومية ومنصة إسناد، بهدف تقليل عدد المستندات المطلوبة، وتسهيل الحصول على البيانات اللازمة للعطاءات، وهو ما سيُسهم في خفض الوقت والتكلفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويحقق انسيابية أعلى في الإجراءات.

الجلسة الحوارية 8

قطاع الخدمات العامة



يُعد قطاع الخدمات العامة من القطاعات الحيوية التي ترتبط بشكل مباشر باستمرارية أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لما تمثله خدمات الكهرباء والمياه من عناصر أساسية لبيئة العمل التشغيلية

أبرز ما تم مناقشته :

- **آلية التعامل مع خدمات الكهرباء والمياه** من حيث التعرفة، والإجراءات الفنية، والاشتراطات التنظيمية، والبنية التحتية للخدمات.
- **ارتفاع تعرفة الكهرباء** في عدد من المراكز التجارية، الأمر الذي يزيد العبء التشغيلي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا تلك التي تعتمد على استهلاك كهربائي مرتفع قياسًا بطبيعة أنشطتها.
- **عدم السماح** بتركيب عدادات مسبقة الدفع داخل بعض المحلات التجارية
- **الاشتراطات المتعلقة بالشهادات الدولية** في مجال الكهرباء والمياه ، وارتفاع تكلفة شحن المواد والمعدات إلى الجهات المانحة خارج سلطنة عمان.
- **التحديات** المرتبطة بتسربات المياه وعدم معالجتها بالشكل المطلوب من قبل الشركات المشغلة .
- **أهمية تطوير برامج تدريبية** تستهدف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبشكل خاص في مجالات الأمن والسلامة الكهربائية، وذلك بهدف رفع مستوى المعرفة الفنية وتمكينهم من الامتثال بشكل أفضل لمتطلبات التراخيص.

الجلسة الحوارية 9

قطاع النقل واللوجستيات وتقنية المعلومات



يُعد قطاع النقل واللوجستيات وتقنية المعلومات واحدًا من القطاعات المحورية التي تمثل ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما له من دور مباشر في تسهيل حركة البضائع، ودعم الخدمات اللوجستية، وتمكين التحول الرقمي، وفتح آفاق جديدة للمشاريع المرتبطة بالتقنية والابتكار.

أبرز ما تم مناقشته:

- **الجوانب التنظيمية والفنية والتشغيلية**، والتحديات المتعلقة بازدواجية التصاريح عند التقدم للحصول على الموافقات الخاصة ببعض الأنشطة، ومنها نشاط نقل الوقود إلى المنازل.

- **التحديات المتعلقة بدعم المنتجات البديلة للوقود**، مثل البايوديزل، فبعض الموارد يتم تصديرها عبر الحدود دون فحص أو وزن أو دفع الرسوم المستحقة، مما يؤثر على عدالة السوق ويقلل من فرص المؤسسات المحلية للاستفادة من هذه الموارد.

- **التحديات المرتبطة** بسياسات التعمين في قطاع تقنية المعلومات، حيث أنها تشكل تحديًا أمام المؤسسات الصغيرة التي تواجه التزامات مالية كبيرة، خصوصًا تلك المشاركة في مناقصات ضخمة تتطلب كوادر عالية المهارة، وهو ما يجعل تحقيق هذه النسبة في مراحل المشروع الأولى أمرًا صعبًا إلى حد كبير.

- **المنافسة في سوق نقل الوقود**، إذ أوضح بعض الحضور أن دخول الشركات الأجنبية ذات الإمكانيات الكبيرة أدى إلى انخفاض واضح في مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2024 م، الأمر الذي يؤثر على قدرة هذه المؤسسات على البقاء في السوق في ظل المنافسة غير المتكافئة

- **أهمية مراجعة سياسات منح التراخيص**، وخاصة الأنشطة التي قد لا تكون ملائمة للمؤسسات الصغيرة أو التي تتطلب متطلبات تشغيلية كبيرة، وهو ما يدفع نحو إعادة تقييم الحاجة لهذه التراخيص ووضع ضوابط أكثر مرونة، بما يسهم في تحسين بيئة العمل ويقلل من الأعباء التشغيلية.

الجلسة الحوارية 10

قطاع التطوير العقاري



يُعد قطاع التطوير العقاري من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي ترتبط بشكل مباشر بنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء من حيث فرص الاستثمار أو الخدمات المساندة أو المشاريع المرافقة للتوسع العمراني في مختلف ولايات سلطنة عمان .

أبرز ما تم مناقشته :

- **آليات تخصيص الأراضي،** ومتطلبات المشاريع العقارية، والتشريعات المرتبطة بالتطوير العقاري، مما مكّن المشاركين من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عرض تجاربهم الميدانية والتحديات التي يواجهونها بشكل مباشر.

- **عدم توفر أراض صناعية** بمساحات مناسبة في بعض الولايات، ومنها ولاية بوشر، مما يؤدي إلى تعطيل المشروع وتأخير انطلاقته.

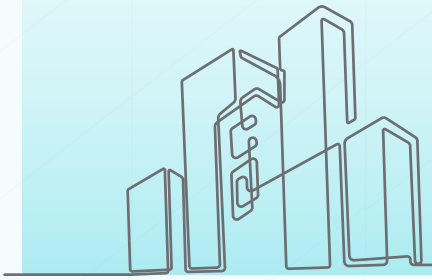

- **مساحات أراضي الانتفاع الصناعية** المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أوضح المشاركون بأن المساحة المحددة (500 متر مربع) لا تتناسب مع متطلبات العديد من المشاريع الصناعية أو التجارية التي تحتاج إلى مساحات أكبر لاحتضان العمليات التشغيلية وخدمات البنية الأساسية اللازمة لبدء النشاط.

- **التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمطورين العقاريين،** وإمكانية إلزام بعض المطورين بإسناد أعمال محددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- **أهمية توفير ورش تدريبية متخصصة** توضح الإجراءات القانونية والفنية للحصول على الأراضي، إلى جانب تقديم استشارات تساعد المؤسسات على إعداد مشاريعها وفق أعلى المعايير.

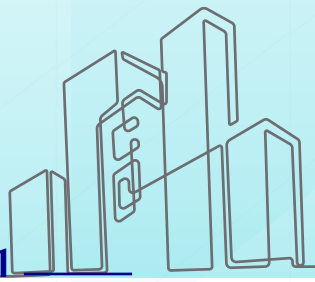

الجلسة الحوارية 11

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار



يُعد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من القطاعات ذات الأثر العميق في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإيجاد بيئة خصبة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لدوره المحوري في بناء القدرات البشرية، وتوفير المعرفة، ودعم أنشطة الابتكار، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل.

أبرز ما تم مناقشته:

- **عدم الاعتراف ببعض المؤهلات الأكاديمية** الصادرة من الخارج، وهو ما ينعكس على مستقبل الطلاب ويُحدث إرباكًا للمكاتب التعليمية التي تتعامل مع تلك المؤهلات.
- **وجود مكاتب غير مرخصة** تعمل في مجال التعليم العالي وتنافس المكاتب المرخصة التي تعمل وفق ضوابط وقوانين معتمدة.
- **غياب اللوائح والتنظيمات الواضحة** التي تحدد إطار عمل المكاتب التعليمية وتوضح اختصاصاتها وآليات ارتباطها بالوزارة، مما يؤدي إلى تفاوت في الفهم والإجراءات المتبعة بين المؤسسات.
- **صعوبة حصول المكاتب الاستشارية** على فرص عمل في ظل المنافسة القوية مع مكاتب تمتلك خبرات طويلة وإمكانات عالية.



الجلسة الحوارية 12

قطاع الخدمات المالية



يُعد قطاع الخدمات المالية أحد القطاعات الحيوية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتطوير بيئة الأعمال وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما يمثله من ركائز أساسية في مجالات التمويل، وحوكمة الأنشطة المالية، وتنظيم المهن المرتبطة بالاستثمار والتداول.

أبرز ما تم مناقشته:

- **فتح قنوات حوار مباشرة مع** أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة أو الراغبة في العمل ضمن قطاع الخدمات المالية، وهو ما يعكس رؤية وطنية متنامية نحو خلق بيئة أعمال جاذبة وممكنة، تعتمد على وضوح التشريعات، وإيجاد آليات تسهل الإجراءات، وتقديم الدعم للمؤسسات بما يتيح لها المشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني.

- **التحديات المرتبطة بالإجراءات التنظيمية**، من أبرزها تعقيد بعض الاشتراطات للحصول على التمويل، خصوصًا اشتراط وجود عقد إيجار كشرط أساسي للتعامل مع بنك التنمية، الأمر الذي يخلق عبئًا ماليًا على المؤسسات في مراحلها التأسيسية.

- **عدم وضوح الإجراءات المتعلقة بالتداول في سوق المال** بالنسبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بيّن الحضور أن غياب الأدلة الإرشادية والمواد التوضيحية يجعل من الصعب على المؤسسات الناشئة الدخول إلى هذا القطاع والاستفادة من المنتجات الاستثمارية المتاحة.

الجلسة الحوارية 12

قطاع الخدمات المالية



أبرز ما تم مناقشته:

- عدم وضوح الإجراءات المتعلقة باستخراج التصاريح اللازمة للعمل ضمن المنظومة المالية، والأنشطة التي تشرف عليها هيئة الخدمات المالية، مثل أنشطة الوساطة أو الاستشارات المالية أو إعداد الدراسات المرتبطة بالخدمات الاستثمارية.
- صعوبة الحصول على دعم للتمويل الجماعي من قبل سوق المال، وهو ما يؤثر على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من هذه الأداة الحديثة في التمويل، التي تمثل فرصة مهمة للمشاريع الناشئة للحصول على رأس المال من خلال مشاركة المستثمرين الأفراد.
- مراجعة الاشتراطات الفنية والمهنية المطلوبة لتسجيل مكاتب التدقيق في هيئة الخدمات المالية، بما في ذلك اشتراط وجود مؤهلات مهنية محددة للعاملين.



الجلسة الحوارية 13

قطاع الطاقة والمعادن



يُعد قطاع الطاقة والمعادن من القطاعات المحورية في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز فرص الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحكم اتصاله بأنشطة حيوية تشمل التعدين، والمحاجر، واستخراج الموارد الطبيعية، وتوفير الطاقة اللازمة للقطاعات الصناعية والخدمية.

أبرز ما تم مناقشته:

- **ابدت وزارة الطاقة والمعادن** اهتمام بدعم المشاريع التقنية المبتكرة، خاصة تلك القائمة على استخدام الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيرة، وأنظمة الاستشعار، وهي تقنيات تسهم في تحسين مراقبة المواقع التعدينية وإدارة السجلات وإعداد الخرائط الجيولوجية، مما يفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في مشاريع جديدة ذات قيمة مضافة.

- **أهمية توفير قنوات واضحة للتواصل قبل اتخاذ القرارات التنظيمية**، بما يسمح للمؤسسات بتصحيح أوضاعها والامتثال للضوابط اللازمة دون التعرض لخسائر مفاجئة.

- **ضرورة مراجعة إجراءات التراخيص** لتكون أكثر مرونة، خاصة للمشاريع الناشئة، التي تحتاج غالبًا إلى بيئة تنظيمية تساعدها على التأسيس والانطلاق دون تعقيدات بيروقراطية قد تؤخر بدء التشغيل.

- **المنافسة من الشركات الكبيرة ذات خبرة في القطاع**، هذه المنافسة تشكّل عائقًا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول السوق أو التوسع فيه، خاصة في ظل عدم تكافؤ القدرات المالية والتشغيلية، مما يستدعي إيجاد آليات توازن تتيح للمؤسسات الصغيرة فرصًا عادلة في تنفيذ بعض الأعمال وتشغيل المشاريع.

- **إغلاق نشاط الكسارات** من قبل وزارة الطاقة والمعادن، وهو ما أدى إلى توقف نشاط المؤسسة المعنية وتكبّدها خسائر تشغيلية.



كل حوار ملهم ...

يرسم مشروعاً ناجحاً

الجلسة الحوارية 14

قطاع الإنشاءات والصناعات التحويلية والبيع بالتجزئة



يمثّل قطاع الإنشاءات والصناعات التحويلية والبيع بالتجزئة أحد القطاعات الأكثر حيوية وتأثيرًا في منظومة الاقتصاد الوطني، لما يتضمنه من أنشطة واسعة تمتد من تصنيع المواد والمنتجات، إلى تنفيذ المشروعات الإنشائية، وصولًا إلى حركة الأسواق وترويج المنتجات المحلية.

أبرز ما تم مناقشته:

- **التحديات التي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي** في هذا قطاع الإنشاءات والصناعات التحويلية والبيع بالتجزئة، من بينها المنافسة غير العادلة من بعض الشركات الكبرى التي تستغل بطاقة ريادة الأعمال في فتح سجلات تجارية تُدار فعليًا من قبل وافدين، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي ظاهرة العمالة المستترة.
- **صعوبة دخول منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الهايبرماركات**، حيث تشكل الرسوم المرتفعة التي تفرضها بعض هذه المنشآت التجارية عبئًا ماليًا على أصحاب المشاريع، كما تؤثر على قدرتهم في تسويق منتجاتهم والوصول إلى شريحة أوسع من المستهلكين.
- **غياب القوانين الواضحة** التي تنظم نشاط التكنولوجيا العقارية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات المرتبطة بتقديم الخدمات الهندسية والمعمارية. وقد أشار المشاركون إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ الأعمال المتعلقة بإعداد الرسومات المعمارية داخل سلطنة عمان أو في بعض الدول الأخرى المتعاونة.
- **آلية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توطين الصناعة** وزيادة نفاذ المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية، و أهمية تقديم خدمات استشارية وإرشادية تساعد المؤسسات على رفع مستوى جودة منتجاتها وتحسين قدرتها على الوفاء باشتراطات التصدير، الأمر الذي يسهم في تعظيم القيمة المضافة وتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

الجلسة الحوارية 15

قطاع الحماية الاجتماعية

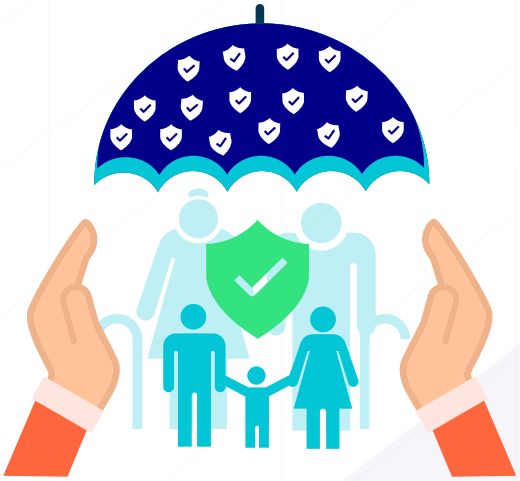

يمثل قطاع الحماية الاجتماعية أحد أعمدة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في سلطنة عمان، لما يؤديه من دور جوهري في ضمان الحقوق التأمينية وتوفير مظلة حماية متكاملة للعاملين ورواد الأعمال.

أبرز ما تم مناقشته:

- **عدم المساواة في الالتزامات المالية بين موظفي القطاع الحكومي ورواد الأعمال**، حيث يُعفى الموظفون الحكوميون من سداد مبلغ الالتزام البالغ خمسة ريالات، في حين يُلزم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسداد التغطية التأمينية بشكل مستمر، رغم أن دخلهم غير ثابت وقد يتعرضون لفترات ركود.

- **تأخر صرف المستحقات المالية من بعض الجهات الحكومية**، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم قدرة المؤسسات على تسديد اشتراكات الصندوق في مواعيدها.

- **تنفيذ حملات توعوية موسعة** تستهدف رواد الأعمال عبر قنوات مختلفة، بهدف توضيح أهمية الاشتراك في منظومة الحماية الاجتماعية ودورها في ضمان الاستقرار المالي للعاملين وأصحاب المؤسسات، إضافة إلى توعية رواد الأعمال بالالتزامات المالية ومواعيد السداد وآليات تجنب الغرامات والإجراءات التأديبية.

- **شكلت هذه الجلسة نافذة مهمة** لفهم آلية عمل الصندوق واعتبارات اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الأنظمة التأمينية.

- **أهمية توفير منصة إلكترونية** ميسرة لتقديم الطلبات ومتابعتها، بحيث تسهل الإجراءات على أصحاب المؤسسات وتوفر لهم قناة واضحة للتواصل مع الصندوق، مما يعزز من سهولة الامتثال ويقلل من الإجراءات التقليدية التي قد تستغرق وقتًا أطول.

- **تأخر بعض أصحاب الأعمال في سداد المستحقات التأمينية**، وما يترتب على ذلك من غرامات وإجراءات تأديبية، هذا يتطلب آليات أكثر مرونة في التعامل مع حالات التعثر.

الجلسة الحوارية 16

قطاع العمل



يُعد قطاع العمل أحد أبرز القطاعات المؤثرة في بيئة الأعمال، نظرًا لارتباطه المباشر بتوفير الكفاءات البشرية، وتسهيل إجراءات التوظيف، وضمان استقرار القوى العاملة داخل المؤسسات. وإدراكًا من هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية هذا القطاع في دعم استدامة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من النمو.

أبرز ما تم مناقشته:

- **انسحاب العمال العمانيين من العمل بعد إتمام التدريب وتمكينهم**، رغم توفير المؤسسات لرواتب مناسبة واستثمارها في تدريبهم، وقد أوضح رواد الأعمال أن هذا التحدي يسبب خللًا في استقرار الشركات، ويؤدي إلى خسائر مالية نتيجة فقدان المهارات المكتسبة، كما يعيد المؤسسة إلى نقطة البحث والتوظيف من جديد.

- **عدم امتلاك عدد من رواد الأعمال للخبرة اللازمة لإعداد خطط التوظيف**، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي يقل عدد عمالها عن عشرة.

- **أهمية تمديد فترة دعم الأجور الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، حيث أوضحوا أن فترة الدعم الحالية (سنة واحدة) غير كافية لتمكين المؤسسات من الوصول إلى مرحلة الاستقرار التشغيلي، وأنها تحتاج عادة إلى فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات كي تتمكن من خلق بيئة عمل مستقرة والمحافظة على القوى العاملة.

- **تأخر الرد على الطلبات المتعلقة بالتدريب المقرون بالتشغيل** يؤثر سلبا على قدرة المؤسسات على التخطيط الفعّال للتوظيف وتنفيذ مشاريعها وفق الجداول الزمنية المطلوبة.

- **اشتراط الحصول على ترخيص مهني وشهادة مهنية أصلية للعامل**، خاصة في ظل وجود حالات تزوير لشهادات مهنية واردة من بعض الدول، الأمر يضع عبئًا إضافيًا عليهم من حيث الوقت والتكاليف، ويؤثر على سرعة إنجاز المشاريع التي تعتمد على تخصصات مهنية دقيقة.

- **ضعف القدرة على تقييم احتياجات المشروع التشغيلية**، وبالتالي عدم الاستفادة المثلى من الفرص المتاحة ضمن مشاريع المقاولات، أو من المزايا المرتبطة بالقيمة المحلية المضافة.

الجلسة الحوارية 17

قطاع التعليم المدرسي



يمثل قطاع التعليم المدرسي أحد القطاعات المحورية ذات الارتباط الوثيق بتنمية المجتمع، وذلك لما للتعليم من أثر مباشر في بناء الإنسان وتطوير مهاراته وإعداد الأجيال القادرة على الإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني.

أبرز ما تم مناقشته:

- **استمرار ممارسة التعليم العشوائي في المنازل تحت مسميات مختلفة**، وبموجب تراخيص صادرة من جهات أخرى غير وزارة التعليم، مثل تراخيص الاستشارات التربوية أو ترخيص التعليم المبكر من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

- **انعدام الحماية القانونية والرقابة على الأطفال الذين يلتحقون بالبرامج العشوائية في المنازل**، ولا سيما في حال وقوع حوادث مثل الحرائق أو الاعتداءات، حيث تُسجّل هذه الحالات خارج نطاق المنظومة الرسمية، وهو ما يشكل تحديًا حقيقيًا للجهات التعليمية المختصة.

- **عدم كفاية فترة دعم الأجور المحددة بسنتين للمدارس الخاصة**، إذ أوضح أصحاب المؤسسات أن هذه الفترة لا تغطي المرحلة الزمنية اللازمة لاستقرار المدرسة وبناء قاعدة طلابية مستدامة، خاصة في السنوات الأولى التي تتسم بارتفاع الأعباء المالية.

- **مراجعة نسب التعمين والمهن المستهدفة في قطاع التعليم الخاص** بشكل متدرج، عبر لجنة حوكمة التعمين في القطاع التعليمي، من منطلق حرص الوزارة على مراعاة ظروف السوق، وضمان استقرار المدارس، خصوصًا تلك الواقعة ضمن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **عزوف المعلمين العمانيين عن العمل في المدارس الخاصة** بسبب غياب الحوافز التي تساعد على استقطابهم واستبقائهم على المدى الطويل.





المحـــور الرابـــع

إدارات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمحافظات

حضورٌ أقرب...
وخدماتٌ أوسع أثرًا



تمثل إدارات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمحافظات الامتداد الميداني الأقرب لروّاد الأعمال، حيث تتحول الخدمات إلى تواصل مباشر، وتتوسع فرص الاستفادة عبر فعالياتٍ وبرامج تدريبية ومساراتٍ تعزز فرص الأعمال. وخلال عام 2025 عكست اللقاءات الميدانية مستوى تفاعل إيجابي، وأسهمت في توسيع دائرة المشاركة على مستوى المحافظات.



ويؤكد هذا الحضور أن التواصل المباشر يظل من أكثر الأدوات تأثيرًا في بناء الثقة، ورفع الوعي، وتحسين الوصول للخدمات، بما يدعم نمو المؤسسات ويعزز جاهزيتها للاستفادة من الفرص.

أولا: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة الداخلية

قدمت محافظة الداخلية صورة متقدمة للعمل الميداني من حيث كثافة الأنشطة واتساع المشاركة، إلى جانب زخم تدريبي كبير يعكس رغبة واضحة في التعلم والتطوير. ويبرز في مؤشرات المحافظة توازنٌ إيجابي بين الحضور الجماهيري، والتمكين المعرفي، وتفعيل مسارات فرص الأعمال بصورة قابلة للقياس.

الأنشطة والفعاليات والمعارض:

تُظهر هذه الأرقام أن الفعاليات كانت مساحة حيوية للتعريف بالمنتجات والخدمات وتعزيز وصول المؤسسات إلى جمهور أوسع، بما يعزز حضورها ويقوي فرصها في السوق.

30 عدد الفعاليات	3,372 عدد المشاركين	15.5 ألف إجمالي المبيعات

الورش والبرامج التدريبية لروّاد الأعمال:

تعكس مؤشرات التدريب اتساعًا نوعيًا في التمكين، بما يرفع جاهزية روّاد الأعمال ويمنحهم أدوات عملية تدعم التطوير المستمر وتحسين الأداء

51 المجال الحرفي	49 مجال ريادة الأعمال	6,451 عدد المشاركين

فرص الأعمـــال :

يظهر حضور برامج تطوير الموردين بوصفه مسارًا داعمًا للاستدامة، مع وصول واضح للأثر عبر عدد المستفيدين.

21 عدد فرص الأعمال	0 الفرص الاستثمارية
52 برامج تطوير الموردين	0 الاتفاقيات والإعلانات المشتركة

63
عدد المستفيدين

برنامـــج الزيارات

11
زيارة خلال عام 2025

زيارات سعادة رئيسة ريادة

شملت :

مشاريع متنوعة في أنشطة التعبئة والتغليف، وصنع مستحضرات التجميل، وصنع منتجات اللدائن ومستلزماتها، والمشاتل وإنشاء وصيانة الحدائق، والبيع بالتجزئة للمكسرات والبن والتوابل والعطارة، وصنع الأصناف الزجاجية المستخدمة في الإنشاءات، والمطاعم، إلى جانب مشاريع ذات طابع تراثي وسياحي مثل النزل التراثية، إضافة إلى مشاريع في تقطير النباتات العطرية والعلاج بالأعشاب والطب البديل، والمقاهي وبيع الفضيات، وتصنيع الأحذية والمنتجات الجلدية.

بما يعكس تنوعًا إيجابيًا في طبيعة الأنشطة وثراء قاعدة المشاريع في المحافظة.

مجمع مدائن الريادي..

بيئة تصنع الفرص وتسرع النجاح



ثانيا: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بمحافظة شمال الباطنة

عكست محافظة شمال الباطنة قدرة عالية على توسيع نطاق التنفيذ من خلال عدد كبير من الفعاليات وحضورٍ واسع للمشاركين، بما يعزز دور الفعاليات كمنصة للتواصل وبناء الشبكات ورفع الوعي بالخدمات. ويؤكد حجم المشاركة اتساع دائرة الوصول وفاعلية الحضور الميداني.

الأنشطة والفعاليات والمعارض:

رغم عدم تسجيل مبيعات، إلا أن كثافة الفعاليات وحجم المشاركة يعكسان قيمة واضحة في التوعية والتواصل وتوسيع قاعدة المستفيدين.



64
عدد الفعاليات



3,218
عدد المشاركين



—
إجمالي المبيعات

الورش والبرامج التدريبية لروّاد الأعمال:

يبرز استمرار التدريب بوصفه مسارًا داعمًا لبناء المهارات وتعزيز الجاهزية لدى روّاد الأعمال.



16
المجال الحرفي



73
مجال ريادة الأعمال



—
عدد المشاركين

فرص الأعمـــال :

تعكس الاتفاقيات والإعلانات المشتركة حضورًا إيجابيًا في بناء روابط تعاون داعمة للمؤسسات، إلى جانب تفعيل برامج تطوير الموردين .



56 عدد فرص الأعمال	0 الفرص الاستثمارية
1 برامج تطوير الموردين	13 الاتفاقيات والإعلانات المشتركة
— عدد المستفيدين	

برنامـــــج الزيارات

4

زيارات خلال عام 2025

زيارات سعادة رئيسة ريادة

شملت :

مشاريع متنوعة في صنع الأنابيب البلاستيكية، وصنع صلصة الطماطم والصناعات الغذائية، إلى جانب مشاريع مقاهٍ وأسواق ذات طابع تجاري .

ثالثا: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بمحافظة ظفار

قدمت محافظة ظفار أداءً قويًا يجمع بين نشاط الفعاليات ومؤشرات مالية إيجابية، إلى جانب تدريب واسع وفرص أعمال ذات أثر مباشر على المستفيدين. ويظهر من الأرقام اتساع في مسارات التمكين وتنوع في أدوات الدعم.

الأنشطة والفعاليات والمعارض:

تعكس المبيعات المسجلة قيمة الفعاليات كقناة داعمة للتسويق، بينما يبرز عدد المشاركين اتساع نطاق الحضور والتفاعل.



31
عدد الفعاليات



1,010
عدد المشاركين



110.5 ألف ر.ع
إجمالي المبيعات

الورش والبرامج التدريبية لروّاد الأعمال:

يؤكد حجم التدريب أن التمكين المعرفي حاضر بقوة، بما يرفع كفاءة المستفيدين ويدعم استدامة مشاريعهم.



11
المجال الحرفي



54
مجال ريادة الأعمال



2,510
عدد المشاركين

فرص الأعمـــال :

يُعد ارتفاع عدد المستفيدين مؤشرًا واضحًا على وصول الأثر بصورة مباشرة، مع حضور قوي لبرامج تطوير الموردين.



72
عدد فرص الأعمال

0
الفرص الاستثمارية

90
برامج تطوير الموردين

4
الاتفاقيات والإعلانات المشتركة

162
عدد المستفيدين

برنامـــج الزيارات

17
زيارة خلال عام 2025

زيارات سعادة رئيسة ريادة

شملت :

مشاريع متنوعة في مختبرات الفحوصات والاختبارات، وتركيب وتمديد وإصلاح الأعمال الكهربائية، وصيانة وإصلاح السيارات وتغيير الزيوت، والتمديدات الكهربائية والمائية، وتصميم وبرمجة البرمجيات، والتعليم الأساسي، إلى جانب أنشطة تصنيعية مثل صنع مواد كيميائية للمستحضرات الصيدلانية، وصنع الورق المقوى متعدد الطبقات، وصنع منتجات الحديد والصلب، وطحن وتعبئة الحبوب وصناعة الدقيق، وصناعة الجبس، إضافة إلى مشاريع في صنع وتجهيز البخور ومنتجات اللبان، وبيع المصار والكمة العمانية، ومشاريع سياحية وترفيهية مصاحبة للفعاليات.

زيارات مستمرة ،،

ونهج متواصل لدعم المشاريع والريادة



رابعا: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة

بمحافظة جنوب الباطنة

أبرزت محافظة جنوب الباطنة أثر الفعاليات بوصفها مساحة داعمة لتسويق المنتجات وتحقيق نتائج مالية كبيرة، ما يمنح مؤشرًا إيجابيًا عن حجم التفاعل وقدرة المؤسسات على الوصول إلى السوق عبر الفعاليات والمعارض .

الأنشطة والفعاليات والمعارض :

تعكس المبيعات المسجلة قوة الفعالية كنافذة للبيع المباشر وتعزيز حضور المؤسسات في السوق .



20
عدد الفعاليات



819
عدد المشاركين



11 ألف
إجمالي المبيعات

الورش والبرامج التدريبية لروّاد الأعمال :

يظهر ارتفاع إجمالي المشاركين في التدريب اتساع الاهتمام بالتطوير وبناء المهارات، بما يدعم جودة الأداء ويعزز فرص الاستدامة .



3
المجال الحرفي



29
مجال ريادة الأعمال



1,016
عدد المشاركين

فرص الأعمـــال :

يؤكد وجود مستفيدين بصورة واضحة أن مسار الفرص يرتبط بنتائج مباشرة يمكن قياس أثرها.



20

عدد المستفيدين



6

عدد فرص الأعمال



0

الفرص الاستثمارية



1

برامج تطوير الموردين



0

الاتفاقيات والإعلانات المشتركة

برنامـــــج الزيارات

16

زيارة خلال عام 2025

زيارات سعادة رئيسة ريادة

شملت :

مشاريع متنوعة في المنتجات الحرفية من سعف النخيل، وبيع الشوكولاتة والحلويات، وتحميص وبيع المكسرات، وصناعة المقطورات المتنقلة وعربات التخزين، والمقاهي والمشروبات، وصنع أجهزة وأدوات الضبط والتحكم الآلي، والمختبرات الزراعية، إلى جانب مشاريع ذات طابع سياحي وترفيهي مثل الممشى السياحي ومحمية الطيور، إضافة إلى مشاريع منزلية في المشروبات والتموين .

خامسا: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بمحافظة شمال الشرقية

قدمت محافظة شمال الشرقية أداءً متوازنًا يجمع بين استقرار تنفيذ الفعاليات وتحقيق مبيعات إيجابية، إلى جانب توسع واضح في التدريب وفرص أعمال فاعلة ترتبط بالمستفيدين بصورة مباشرة.

الأنشطة والفعاليات والمعارض:

تبرز المبيعات كإشارة إيجابية على دور الفعاليات في دعم التسويق، بينما يعكس عدد المشاركين اتساع الحضور.



15
عدد الفعاليات



887
عدد المشاركين



20.9 ألف
إجمالي المبيعات

الورش والبرامج التدريبية لروّاد الأعمال:

يظهر إجمالي المشاركين في التدريب رغبة قوية في التطوير واكتساب المهارات.



3
المجال الحرفي



17
مجال ريادة الأعمال



1,241
عدد المشاركين

فرص الأعمـــال :

يبرز ارتفاع برامج تطوير الموردين كعامل داعم للاستدامة، مع وصول الأثر إلى عدد واضح من المستفيدين



18 عدد فرص الأعمال	0 الفرص الاستثمارية
63 برامج تطوير الموردين	0 الاتفاقيات والإعلانات المشتركة

81
عدد المستفيدين

برنامـــــج الزيارات

12
زيارة خلال عام 2025

زيارات سعادة رئيسة ريادة

شملت :

مشاريع متنوعة في المقاهي والضيافة، وتفصيل وخياطة الملابس النسائية، والبيع بالجملة للعطور ومستلزمات التجميل، والبيع بالتجزئة للأبواب والنوافذ، والبيع بالتجزئة للأدوات الصحية وتمديداتها، والهدايا والزهور والنباتات، ومراكز التجميل والعناية، وأنشطة التصميم والطباعة بالليزر، إلى جانب أنشطة السياحة والترفيه مثل تشغيل حدائق الحيوانات ومعالم سياحية، إضافة إلى أنشطة ذات طابع حرفي وتراثي مثل صناعة الفضيات .

سادسا: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بمحافظة الوسطى

قدمت محافظة الوسطى نتائج إيجابية في الفعاليات والمبيعات، وبرزت بقوة في فرص الأعمال بعدد مرتفع يعكس نشاطًا عمليًا في فتح المسارات وربطها بالمستفيدين بصورة قابلة للقياس.

الأنشطة والفعاليات والمعارض:

- 8 عدد الفعاليات
- 312 عدد المشاركين
- 4 ألف ﷼ إجمالي المبيعات

الورش والبرامج التدريبية لروّاد الأعمال:

- 3 المجال الحرفي
- 6 مجال ريادة الأعمال
- 206 عدد المشاركين

فرص الأعمـــال :

يعكس عدد المستفيدين اتساع الأثر، ويؤكد أن الفرص في الوسطى لم تكن مجرد طرح، بل وصلت لعدد كبير بصورة قابلة للقياس.



177
عدد فرص الأعمال

1
الفرص الاستثمارية

2
برامج تطوير الموردين

0
الاتفاقيات والإعلانات المشتركة

143
عدد المستفيدين

برنامـــــج الزيارات

5
زيارة خلال عام 2025

زيارات سعادة رئيسة ريادة

شملت :

شملت مشاريع متنوعة في بيع البخور والعطور والمستلزمات النسائية والإكسسوارات، وتصنيع المنتجات الإسمنتية، ومصانع الغاز، والمخابز، وبيع الحلوى العمانية.

ريادة ..

رافعة اقتصادية لتنويع مستدام



سابعا: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بمحافظة البريمي

قدمت محافظة البريمي تفاعلًا جيدًا في الفعاليات مع مشاركة واسعة ومبيعات إيجابية، إلى جانب حضور تدريبي وفرص أعمال وفق ما تحقق خلال العام، بما يعكس عملًا ميدانيًا يركز على تنويع أدوات التمكين

الأنشطة والفعاليات والمعارض:

تعكس هذه النتائج قدرة الفعاليات على خلق مساحة تواصل وتسويق تساعد المؤسسات على تحسين حضورها والوصول إلى شرائح أوسع من المستفيدين.



15
عدد الفعاليات



1,137
عدد المشاركين



15.6 ألف
إجمالي المبيعات

الورش والبرامج التدريبية لروّاد الأعمال:

يؤكد هذا المسار استمرارية جهود التمكين المعرفي، بما يدعم تطوير المهارات وتحسين جودة الأداء.



2
المجال الحرفي



4
مجال ريادة الأعمال



199
عدد المشاركين

فرص الأعمـــــال :

يعكس عدد المستفيدين وصولًا مباشرًا للأثر، بما يدعم قيمة فرص الأعمال ضمن ما تحقق خلال العام.



3 عدد فرص الأعمال	0 الفرص الاستثمارية	3 عدد المستفيدين
0 برامج تطوير الموردين	0 الاتفاقيات والإعلانات المشتركة	

برنامـــــج الزيارات

6

زيارات خلال عام 2025

زيارات سعادة رئيسة ريادة

شملت :

مشاريع متنوعة في إنتاج وتعبئة المياه المعدنية، ومحطات غسيل وتشحيم المركبات، وخدمات التدريب، ومقاولات محطات الغسيل والتشحيم، وتصفيف الشعر وخدمات التجميل للنساء، إضافة إلى المقاهي التي تقدم وجبات الطعام والمشروبات؛ بما يعكس تنوعًا إيجابيًا في طبيعة الأنشطة وثراء قاعدة المشاريع في المحافظة.

نؤمن أن الاستثمار في النشء هو



صناعة لروّاد الغد
وقادة اقتصاد عُمان



ثامنا: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بمحافظة الظاهـــرة

حافظت محافظة الظاهرة على أداء منظم ومستقر، مع توسع إيجابي في المشاركة وتحقيق مبيعات، إلى جانب حضور متوازن في التدريب وفرص الأعمال. وتظهر المؤشرات قدرة المحافظة على إدارة الأنشطة بكفاءة مع نتائج واضحة.

الأنشطة والفعاليات والمعارض:

يعكس ارتفاع عدد المشاركين جاذبية الفعاليات وقدرتها على استقطاب حضور فعّال، بما يعزز أثرها في رفع الوعي وتحسين الوصول .



16
عدد الفعاليات



1,430
عدد المشاركين



1.6 ألف د.ع
إجمالي المبيعات

الورش والبرامج التدريبية لروّاد الأعمال:

تؤكد هذه الأرقام أن التدريب ظل مسارًا حاضرًا بصورة مستقرة، مع دعم واضح للمجال الحرفي ضمن الأنشطة المنفذة .



3
المجال الحرفي



7
مجال ريادة الأعمال



275
عدد المشاركين

فرص الأعمـــال :

تعزز النتائج صورة المحافظة بوصفها بيئة داعمة للفرص، مع وصول الأثر إلى المستفيدين بصورة مباشرة





0
الفرص الاستثمارية



19
عدد فرص الأعمال

47
عدد المستفيدين



0
الاتفاقيات والإعلانات المشتركة



38
برامج تطوير الموردين

تاسعا: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بمحافظة مسنـدم

قدمت محافظة مسندم مشاركة إيجابية في الفعاليات، وبرزت قوة الإقبال في البرامج التدريبية من خلال ارتفاع إجمالي المشاركين، إلى جانب مؤشرات داعمة في فرص الأعمال عبر تنفيذ فرص واتفاقيات وإعلانات مشتركة .

الأنشطة والفعاليات والمعارض :

تؤكد مشاركة الحضور أن الفعاليات شكلت مساحة جيدة للتعريف بالمنتجات وتعزيز التواصل مع المستفيدين.



3
عدد الفعاليات



128
عدد المشاركين



8.3 ألف ﷼
إجمالي المبيعات

الورش والبرامج التدريبية لروّاد الأعمال :

يعكس ارتفاع إجمالي المشاركين قوة الاهتمام بالبرامج التدريبية وقدرتها على جذب المستفيدين وتعزيز مهاراتهم



0
المجال الحرفي



7
مجال ريادة الأعمال



625
عدد المشاركين

فرص الأعمـــال :

يظهر وصول المستفيدين بشكل واضح أن مسار الفرص كان حاضرًا بنتائج مباشرة، مع وجود اتفاقيات وإعلانات مشتركة تعززروابط التعاون .



20
عدد فرص الأعمال

0
الفرص الاستثمارية

20
عدد المستفيدين

1
برامج تطوير الموردين

5
الاتفاقيات والإعلانات المشتركة

برنامـــــج الزيارات

1
زيارة خلال عام 2025

زيارات سعادة رئيسة ريادة

شملت :

مشروع زري خصب

شراكات واعدة ،،
لتمكين المشاريع الريادية



عاشرا: إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بمحافظة جنوب الشرقية

قدمت محافظة جنوب الشرقية حضورًا ميدانيًا يعكس استمرار تنفيذ الأنشطة وتنوع أدوات التمكين، حيث أسهمت الفعاليات والبرامج التدريبية ومسارات فرص الأعمال في تعزيز التواصل مع روّاد الأعمـــال ورفع مستوى التفـــاعل، بما يدعم بيئة أعمـــال أكثر قربًا واستجـــابة لاحتياجات المستفيدين.

الأنشطة والفعاليات والمعارض:

تؤكد هذه المؤشرات أن الفعاليات ركزت على توسيع المشاركة وإتاحة مساحة حضور وتفاعل، بما يعزز الوعي ويقوي ارتباط المستفيدين بمسارات الدعم المختلفة.

9 عدد الفعاليات	523 عدد المشاركين	— إجمالي المبيعات

الورش والبرامج التدريبية لروّاد الأعمال:

يعكس استمرار التدريب اهتمامًا واضحًا بتطوير القدرات، وإتاحة فرص تعلم تساعد روّاد الأعمال على تحسين الأداء وتعزيز جاهزيتهم للنمو.

2 المجال الحرفي	10 مجال ريادة الأعمال	117 عدد المشاركين

فرص الأعمـــال :

تظهر الاتفاقيات والإعلانات المشتركة كقيمة مضافة في بناء روابط تعاون، بما يدعم توسع الفرص وتحويلها إلى مسارات أقرب للتطبيق والاستفادة.



56 عدد فرص الأعمال	0 الفرص الاستثمارية
1 برامج تطوير الموردين	13 الاتفاقيات والإعلانات المشتركة
— عدد المستفيدين	

برنامـــج الزيارات

11

زيارات خلال عام 2025

زيارات سعادة رئيسة ريادة

شملت :

مشاريع متنوعة في حفظ وتبريد المنتجات السمكية، وصناعة الأنابيب البلاستيكية، ومصنوعات معدنية، وصناعة الأعلاف، ومراكز تأهيل متخصصة، وتجارة منتجات المخابز والحلويات، والمقاهي، إلى جانب مشاريع ذات طابع حرفي وتراثي مثل صنع الخناجر العمانية والنجارة وصناعة المنتجات الخشبية وصناعة الحبال، إضافة إلى صنع الأدوات المنزلية وأدوات المطبخ والزينة.

وفي الختام... نحو مستقبلٍ مستدام

يعكس هذا الكتاب السنوي حصاد عامٍ كامل من العمل المؤسسي المتواصل، ويقدّم صورةً شاملة لمسار دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مؤشراتٍ واضحة ونتائج قابلة للقياس، بما يبرز حجم التطور المتحقق واتساع الأثر على مستوى التمكين والتمويل والتدريب والفرص السوقية والتكامل مع الشركاء. وإذ نضع بين أيديكم هذا الإصدار، فإننا نؤكد أن ما تحقق يمثل محطةً مهمة في طريقٍ ممتد نحو تعزيز تنافسية القطاع ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني، انسجامًا مع مستهدفات رؤية عُمان 2040. كما نثمّن تعاون الجهات الداعمة وشركاء المنظومة، ونؤكد التزامنا بمواصلة تطوير المبادرات والخدمات وتحسين جودة البيانات والتحليل؛ بما يضمن قراراتٍ أكثر فاعلية، وفرصًا أوسع للنمو والاستدامة للمؤسسات في مختلف محافظات سلطنة عُمان.



riyadaom

www.sme.gov.om